أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
20 أبريل 2026م
3 ذو القعدة 1447 هـ
76

حسناء الظل

كانت صورة عابرة في سجل لقاءات الأعمال، التُقطت على عجل بين أطرافٍ جمعتهم المصالح في لحظةٍ بدت عادية. لكن الزمن وحده كفيل بإعادة ترتيب المعنى؛ فبعد وقت تحولت تلك اللقطة الصامتة إلى مفتاح لأسئلة معلّقة، حين ارتبط وجه الحسناء في الصورة بملف قضائي ثقيل يتجاوز حدود الجغرافيا.

وبين النشر والحذف، وبين العابر والمثير للريبة، تقف الصورة اليوم كوثيقة رمزية لعالم لم يكشف كل ما فيه بعد، حيث قد تحمل التفاصيل الصغيرة حكايات أكبر لم تُروَ بعد.

حرب السودان تعود إلى مركز الاهتمام الدولي

في لحظةٍ إقليميةٍ بالغة التعقيد، وفي ظلّ استمرار الحرب السودانية وما خلّفته من مآسٍ إنسانيةٍ وانهيارٍ مؤسسيٍّ غير مسبوقٍ، جاء مؤتمر برلين ليشكّل محطةً سياسيةً مهمّةً في مسار البحث عن مخرجٍ حقيقيٍّ للأزمة السودانية. ولم يكن المؤتمر مجرّد لقاءٍ دبلوماسيٍّ عابر، بل مثّل محاولةً جادّةً لإعادة ترتيب أولويات المجتمع الدولي تجاه السودان، بعد شهورٍ من التردّد، وتضارب المبادرات، وتقدّم منطق السلاح على حساب منطق الدولة.

تكمن أهمية مؤتمر برلين في أنّه قدّم ثلاث وثائق رئيسة بدت، في مجموعها، أقرب إلى خارطة طريق متكاملة لإعادة ضبط بوصلة التعامل مع الأزمة السودانية. فقد عبّر نداء القوى المدنية المشاركة عن عودة الصوت المدني إلى واجهة المشهد، بوصفه صاحب المصلحة الأولى في إنهاء الحرب واستعادة الدولة. وكان ذلك النداء تذكيراً ضرورياً بأنّ السودان لا يمكن أن يُختزل في أطراف الصراع المسلّح، ولا أن يُترك رهينةً لتوازنات البنادق ومصالح القوى المتنازعة.

أما بيان اللجنة الخماسية، فقد حمل دلالةً سياسيةً لا تقلّ أهمية، إذ وفّر غطاءً دولياً وإقليمياً واضحاً يرفض شرعنة سلطات الأمر الواقع أو القبول بهياكل موازية تهدّد وحدة السودان وسيادته. وفي ذلك رسالةٌ حاسمة بأنّ المجتمعين الإقليمي والدولي باتا أكثر إدراكاً لخطورة تفكّك الدولة السودانية، ولأنّ أي تسويةٍ تتجاوز مؤسسات الشرعية الوطنية لن تؤدّي إلا إلى إطالة أمد الصراع وتعميق الانقسام.

ثم جاء البيان الختامي للمؤتمر ليجمع بين المسارين الإنساني والسياسي في رؤيةٍ واحدة؛ فلا إغاثة بلا استقرار، ولا استقرار بلا حلّ سياسي شامل، ولا حلّ دائماً من دون استعادة المسار المدني الديمقراطي. وهذه المقاربة تعبّر عن نضجٍ أكبر في فهم طبيعة الأزمة السودانية، باعتبارها أزمة دولةٍ لا مجرّد نزاعٍ عسكريٍّ عابر.

إنّ الرسالة الأهمّ التي خرج بها مؤتمر برلين هي أنّ السودان عاد إلى مركز الاهتمام الدولي، ليس فقط بوصفه بؤرة أزمة إنسانية، بل بوصفه ركناً أساسياً في أمن الإقليم واستقراره. فاستمرار الحرب يهدّد جوار السودان المباشر، ويضاعف أزمات اللجوء والنزوح، ويفتح المجال أمام التدخلات الخارجية وشبكات الفوضى العابرة للحدود.

غير أنّ نجاح أي مخرجات دولية سيظلّ رهناً بقدرة السودانيين أنفسهم على التقاط هذه اللحظة، وتوحيد صفوف القوى المدنية، وبناء جبهة وطنية واسعة تدفع نحو وقف الحرب واستعادة الدولة. فالمؤتمرات الدولية تستطيع أن تفتح الأبواب، لكنها لا تستطيع أن تعبرها نيابةً عن أصحاب القضية.

من هنا، يمكن النظر إلى مؤتمر برلين باعتباره فرصةً سياسيةً ينبغي عدم التفريط فيها؛ فرصةً لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني السوداني، ولإثبات أنّ صوت المدنيين ما زال قادراً على فرض نفسه رغم ضجيج السلاح، وأنّ السودان، مهما طال نزيفه، قادرٌ على العودة إلى طريق الدولة والسلام والديمقراطية.

وجهات نظر

كيف يمكن حماية المدنيين بينما المسيّرات تعربد في الاجواء — حيدر المكاشفي 17

مؤتمر برلين..يمنحنا شيك بدون رصيد — عبدالله محمد ادم 28

مؤتمر برلين..
طوق النجاة أم الخذلان المؤجل؟ — مؤيد الأمين 31

ثباتٌ يتحرّك: بنية السلطة الخفية وإعادة إنتاج الأزمة في السودان — حاتم أيوب أبوالحسن 33

انتهاكاتُ الأطفالِ مجهولي الهوية..إلى أين؟ — ناهد إدريس 40

ثلاث سنوات من الحرب: السودان بين سقوط المركز وتعدد السلطات. — محمد عمر شمينا 42

دسترة العسكرة وانهيار العقد الاجتماعي في السودان — محمد الأمين عبد النبي 45

النفط في قلب اقتصاد الحرب — عمر سيد احمد 51

إمتحانات الشهادة السودانية..
ضريبة الضجيج التي يدفعها التلميذ السوداني وحده.. — أحمد عثمان محمد المبارك 60

هل ينتظر التعليم الاستقرار..أم يصنعه؟ — عثمان يوسف خليل 62

المواطنة الرقمية وإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والديمقراطية — الهادي الشواف 71

الرئيس..الحرامي — د. كمال الشريف 75

حكاية من بيئتي الكوكـــدي — محمد أحمد الفيلابي 79

الغلاف

كانت صورة عابرة في سجل لقاءات الأعمال، التُقطت على عجل بين أطرافٍ جمعتهم المصالح في لحظةٍ بدت عادية. لكن الزمن وحده كفيل بإعادة ترتيب المعنى؛ فبعد وقت تحولت تلك اللقطة الصامتة إلى مفتاح لأسئلة معلّقة، حين ارتبط وجه الحسناء في الصورة بملف قضائي ثقيل يتجاوز حدود الجغرافيا.

وبين النشر والحذف، وبين العابر والمثير للريبة، تقف الصورة اليوم كوثيقة رمزية لعالم لم يكشف كل ما فيه بعد، حيث قد تحمل التفاصيل الصغيرة حكايات أكبر لم تُروَ بعد.

لغز الصورة المحذوفة.. يفتح تساؤلات عن هوية المتورطين مع «حسناء إيران» — 08

معاناة يومية لمرضى الملاريا وحمى الضنك — 11

المـواطن يخـوض معركة الغلاء بلا سلاح — 14

كردفانُ صمامُ أمانِ غذاءِ السودان ترزحُ تحت النيران — 19

تدخل الحرب عامها الرابع.. واقع إنساني يزداد قسوة — 25

تحالف تاسيس من الاستيلاء على الدولة الى استبـدالها — 30

لماذا لم تسقط بعد؟ مراجعة لدروس الثورة السودانية — 38

حرب إيران تكشف نقطة ضعف لترامب.. الضغط الاقتصادي — 57

أكبر حملة إقالات في تاريخ الجيش.. لماذا يكره ترمب الجنرالات؟ — 64

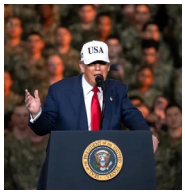

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732 KAMPALA GPO

حسناء ايران المتورطة في حرب السودان

«شميم مافي» .. إمراءة من الظل في قبضة السلطات الامريكية

ملخص

تدور القصة حول شميم مافي، امرأة إيرانية في الأربعينيات تقيم في الولايات المتحدة وتعيش حياة تبدو عادية كرائدة أعمال، قبل أن تتحول فجأة إلى محور قضية دولية بعد توقيفها في مطار لوس أنجلوس. ظهورها من "منطقة الظل" كشف جانبًا خفيًا من حياتها، بعيدًا عن الصورة اللامعة التي كانت تقدمها على مواقع التواصل.

تتهم السلطات الأمريكية شمم مافي بالتورط في التوسط لبيع أسلحة ومعدات عسكرية إيرانية، بينها طائرات مسيّرة وذخائر، إلى السودان، في انتهاك للقوانين والعقوبات. وتشير التحقيقات إلى صلات بينها وبين جهات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، مع تواصل مستمر مع مسؤولين في وزارة الاستخبارات الإيرانية.

تربط الرواية بداية تورطها بضغوط مورست عليها بعد مصادرة ممتلكاتها في إيران، حيث يُعتقد أنها أُجبرت على العمل ضمن شبكة تجارية تخدم هذه الصفقات.و بحسب مكتب التحقيقات الفيدرالي، لعبت شركتها دور الوسيط في صفقة تصل قيمتها إلى 70 مليون دولار، مع استخدام قنوات وشركات عبر دول أخرى لتجنب الكشف.

تتجاوز القضية بعدها الجنائي لتسلط الضوء على دور شبكات الإمداد في تغذية الحرب السودانية، حيث تُستخدم هذه الأسلحة في نزاع خلّف ملايين النازحين وأزمة إنسانية حادة. كما تبرز كيف تعمل الحروب الحديثة عبر وسطاء ومسارات مالية معقدة، تجعل من "العادي" غطاءً لنشاطات غير مرئية تتحرك داخل النظام العالمي.

أفق جديد

في المطارات، تبدو الحياة دائمًا مؤقتة، وجوه تأتي ووجوه تغادر حقائب تمر على السيور، أسماء تومض على الشاشات ثم تختفي. لا أحد يلتفت كثيرًا إلى امرأة تسير نحو بوابة السفر، تحمل أوراقها وتعرف الطريق جيدًا كل شيء في المشهد عادي بما يكفي كي لا يُروى.

لكن بعض القصص لا تولد من الاستثناء، بل من قلب العادي نفسه هكذا خرج اسم شميم مافي من منطقة الظل، امرأة إيرانية الأصل، في منتصف الأربعينيات، تقيم في ضاحية هادئة من لوس أنجلوس، وتحمل إقامة دائمة قانونية في الولايات المتحدة منذ عام 2016، حياة تبدو مستقرة على سطحها: عنوان ثابت، تنقلات معتادة، وصورة سيدة أعمال تتحرك في فضاء مطارات لا يلتفت فيها أحد كثيرًا لأحد، لا ترتدي العباءة السوداء ولا غطاء الراس كما تبدو دائما نساء نظام الملالي في ايران.

تم القبض على شميم مافي،في مطار لوس أنجلوس الدولي مساء السبت، للاشتباه في تورطها في تهريب أسلحة لصالح الحكومة الإيرانية

وأعلن النائب الأول للمدعي العام الأمريكي بيل إيسايلي يوم الأحد أنها متهمة بانتهاك القانون الأمريكي عبر التوسط في "بيع طائرات مسيّرة، وقنابل، وصواعق متفجرة، وملايين الطلقات من الذخيرة المصنعة في إيران، وبيعها إلى السودان".

وتشير الاتهامات إلى أن مافي، التي وُلدت في إيران ودخلت الولايات المتحدة وحصلت على الإقامة الدائمة القانونية عام 2016، كانت تقيم في وودلاند هيلز، حيث بنت صورة عامة بارزة على مواقع التواصل الاجتماعي تُظهرها كـ"رائدة أعمال دولية ناجحة"، تنشر صورًا لرحلاتها الدولية وسياراتها الفاخرة، بعيدًا تمامًا — بحسب الادعاء — عن شبكات تهريب السلاح التي تقول السلطات إنها كانت تديرها.

عمل تجاري قائم على الإكراه

وفقًا لوثائق المحكمة الواردة في الشكوى الأصلية، فإن بداية تورطها المزعوم لم تكن أيديولوجية، بل مرتبطة بممتلكات،إذ تقول الرواية إنه بعد مغادرتها إيران عام 2013، قامت طهران بمصادرة ممتلكات ورثتها عن والدها في عام 2020

بحسب الادعاء، قامت وزارة الاستخبارات

والأمن الإيرانية بالضغط عليها لإنشاء شركة في الولايات المتحدة، مقابل وعود بإعادة شراء تلك الممتلكات المصادرة.

وتتهم الشكوى مافي بالتآمر لانتهاك قانون السلطات الاقتصادية الطارئة الدولية، وتقول إنها نسقت مع جهات مرتبطة بالحرس الثوري الإيراني، مع استمرار تواصلها مع مسؤول في وزارة الاستخبارات الإيرانية. كما يؤكد المدعون أنها لم تحصل على التراخيص الأمريكية المطلوبة للوساطة في صفقات تتعلق بمواد عسكرية أو بضائع إيرانية محظورة.

وتقول مافي للجهات المحققة إنها لم تُكلف من وزارة الاستخبارات الإيرانية بأي نشاط داخل الولايات المتحدة، إلا أن سجلات الاتصالات — بحسب الادعاء — تُظهر تواصلاً مباشراً بينها وبين الوزارة بين ديسمبر 2022 ويونيو 2025

70 مليون دولار

ووفق إفادة مكتب التحقيقات الفيدرالي في لوس أنجلوس، فإن مافي "تآمرت مع آخرين لتنفيذ مخطط غير قانوني لتسهيل بيع أسلحة ومكونات عسكرية وذخائر لصالح الحكومة الإيرانية.

ويقول المكتب إن شركتها توسطت العام الماضي في صفقة بقيمة 70 مليون دولار لبيع طائرات مسيّرة إلى الحكومة السودانية، وتم

دفع نحو 7 ملايين دولار لها كرسوم، بعد أن قامت — بحسب الاتهام — بتنسيق سفر وفد سوداني إلى إيران

ومن بين المعدات التي شملتها الصفقة طائرات "مهاجر 6" المسيرة المسلحة، الصادرة عن وزارة الدفاع الإيرانية، وتشير الوثائق إلى أنه لتجنب الكشف، جرى تمرير بعض العمليات عبر تركيا والإمارات.

إيران وحرب السودان

وتحمل هذه الاتهامات أبعادًا تتجاوز المحكمة، إذ تقول الرواية إن تدفق الطائرات المسيّرة إلى السودان يشكل خرقًا لحظر الأسلحة المفروض من الأمم المتحدة

ومنذ بدء وصول شحنات جوية إلى مطار بورتسودان، استخدمت القوات المسلحة السودانية طائرات "مهاجر 6" في هجمات ضد خصومها.

ومع دخول الحرب الأهلية في السودان عامها الرابع، لا تزال مناطق واسعة من البلاد، خصوصًا دارفور، غارقة في النزاع، وسط تقارير أممية تشير إلى "ملامح إبادة جماعية"، وإلى نزوح ما يقارب تسعة ملايين شخص، في واحدة من أسوأ أزمات النزوح في العالم.

لحظة الاعتقال

وتقول التحقيقات إن مافي أخبرت مكتب التحقيقات الفيدرالي بأنها قادرة على تقديم معلومات واسعة حول النظام المالي الإيراني وقنوات غسل الأموال المستخدمة من قبل

الحكومة الإيرانية.

وكان من المقرر أن تستقل رحلة إلى إسطنبول عندما تم توقيفها في مطار لوس أنجلوس ومن المقرر أن تمثل أمام المحكمة الفيدرالية في وسط لوس أنجلوس اليوم الاثنين. وإذا أُدينت، فقد تواجه عقوبة تصل إلى 20 عامًا في السجن الفيدرالي

ما وراء القضية

وتعكس القضية – بحسب ما تراه السلطات الأمريكية – أساليب أكثر تعقيدًا في عمل أجهزة الاستخبارات الأجنبية داخل الغرب، عبر استغلال الضغوط المالية والظروف الشخصية بدل الأساليب التقليدية كما تسلط الضوء على الدور المزعوم لإيران في النزاع السوداني، وعلى التداعيات الإنسانية الواسعة للحرب التي خلفت ملايين المتضررين.

اسم محايد:

اسم الشركة هنا ليس تفصيلاً هامشيًا، «أطلس إنترناشونال بيزنس» اسم واسع، محايد، لا يكشف شيئًا بقدر ما يسمح بكل شيء، أسماء كهذه لا تصرخ، بل تمر بهدوء داخل النظام التجاري العالمي، حيث يصبح الشكل أحيانًا جزءًا من وسيلة الحركة.

وتقول الروايات إن هذه البنية التجارية كانت قناة لعبور أموال وشحنات، في شبكة لا تقوم على نقطة واحدة، بل على اتساع جغرافي بين دول وأسواق وموانئ

وفي الخلفية، يبقى السودان حاضرًا بوصفه ساحة حرب مفتوحة، حيث تتحول الحاجة إلى الإمداد إلى سوق موازية لا تعمل بمنطق السياسة بقدر ما تعمل بمنطق الاستمرار، في مثل هذه البيئات، لا يعود السؤال فقط عن من يقاتل، بل عن من يجعل القتال ممكنًا من الأساس.

في هذا المشهد، تبدو فكرة «الوسيط» أكثر مركزية من أي وقت مضى. فالحروب الحديثة لا تُدار فقط في الميدان، بل في المسارات التي تصل إليه: شحن، تمويل، نقل، وتسهيل ثم تأتي لحظة المطار

ليس في القصة ما هو درامي بالمعنى التقليدي. لا مطاردات ولا مشاهد صاخبة. فقط نقطة توقف. اسم يُستدعى، وإجراء إداري يتحول إلى لحظة فاصلة بين حياتين محتملتين.

المطارات، بطبيعتها، لا تحتفظ بالقصص، هي أماكن عبور، لكنها أيضًا أماكن انكشاف مفاجئ وبحسب ما ورد، فإن التوقيف جاء بعد متابعة طويلة لمسارات مالية وسفر واتصالات، قبل أن تُغلق الدائرة في نقطة واحدة.

لكن ما يتجاوز الملف نفسه هو ما يثيره من أسئلة أوسع ليس عن شخص بعينه فقط، بل عن طريقة عمل العالم نفسه: كيف يمكن لشبكات معقدة أن تتحرك داخل أنظمة قانونية واضحة، دون أن تبدو خارجة عنها؟

في النهاية، قد تثبت الاتهامات أو تُفند. هذا مسار القضاء لكن القصة، حتى قبل الحكم، تترك أثرًا مختلفًا: أنها تكشف كيف يمكن للعادي أن يكون غطاءً، وكيف يمكن للحياة التي تبدو مستقرة أن تحتوي طبقة أخرى لا تُرى بسهولة.

ويبقى السؤال الأهم معلقًا

كم مرة نمر بجانب قصص كاملة... دون أن نلاحظ أنها كانت هناك أصلًا؟

لغز الصورة المحذوفة.. يفتح تساؤلات عن هوية المتورطين مع «حسناء إيران»

إسقاط مسيّرة يكشف شبكة دولية لتجارة وتهريب السلاح

أفق جديد

الصدفة وحدها هي التي أزاحت الستار عن أكبر شبكة معقدة لتهريب السلاح إلى داخل السودان، تمتد من لوس أنجلوس إلى عُمان وأبوظبي وإسطنبول وقيرغيزستان. فعندما أسقطت قوات الدعم السريع إحدى الطائرات المسيّرة "مهاجر 6" في منطقة نائية من دارفور، لم يكن ذلك الجندي البسيط يظن أن عمله سيكشف تلك الشبكة الممتدة. ولا عندما قام مسؤول استخبارات الدعم السريع بتسليم حطام الطائرة إلى إحدى المنظمات، كان الهدف يتجاوز إثبات تورط طهران في دعم الجيش السوداني بالمسيّرات، غير أن الحطام الذي وصل بطريقة أو بأخرى إلى الاستخبارات الأمريكية قلب الأمر رأسًا على عقب.

وتقول المعلومات التي حصلت عليها "أفق جديد" من مصادر متطابقة إن فحص الحطام أثبت وجود أجزاء من الطائرة المسيّرة الإيرانية هي أجزاء أمريكية الصنع، ما استدعى إعلان الأجهزة الأمريكية حالة استنفار قصوى لمعرفة كيف تسربت هذه الأجزاء إلى عدوها اللدود.

وحتى تلك اللحظة، لم يكن في الحسبان لدى الضباط أن سودانيين ربما يكونون متورطين في هذا العمل الذي يهدد الأمن الأمريكي بشكل مباشر. وبتتبع القطع المسربة، قادتهم التحقيقات إلى شركة أمريكية مقرها لوس أنجلوس، تديرها شابة إيرانية تدعى شميم مافي، تبلغ من العمر 44 عامًا، وتقيم في الولايات المتحدة بشكل رسمي، وليس في سجلها ما يوحي بانتمائها إلى نظام الملالي.

ووفقًا للمصادر، فإن التحريات الأمريكية أثبتت أن شميم باعت قطع الغيار التي اشترتها إلى شركة في قيرغيزستان يديرها رجل الأعمال الأوكراني من أصل سوداني أحمد عبد الله، بتمويل من أحد فروع البنوك السودانية في الخارج، والذي قام بدوره ببيعها إلى إيران، ليقوم الرجل بمساعدة شميم وآخرين بعقد صفقة المسيّرات التي سقطت إحداها وكشفت المخبوء.

وقالت المصادر إن شميم باتت على صلات واسعة بشبكات تجار الأسلحة السودانيين، وكانت تلتقيهم في العديد من العواصم، خاصة

Hindi
omen Arrested in America ...

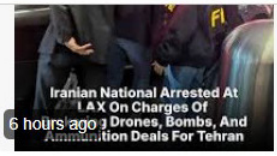

Instagram
U.S. federal authorities arres...

ago
man charged with trafficking ...

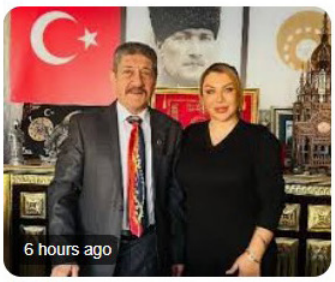

MSN
Glamorous Iranian woman arr...

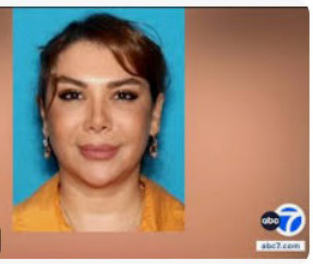

Yahoo

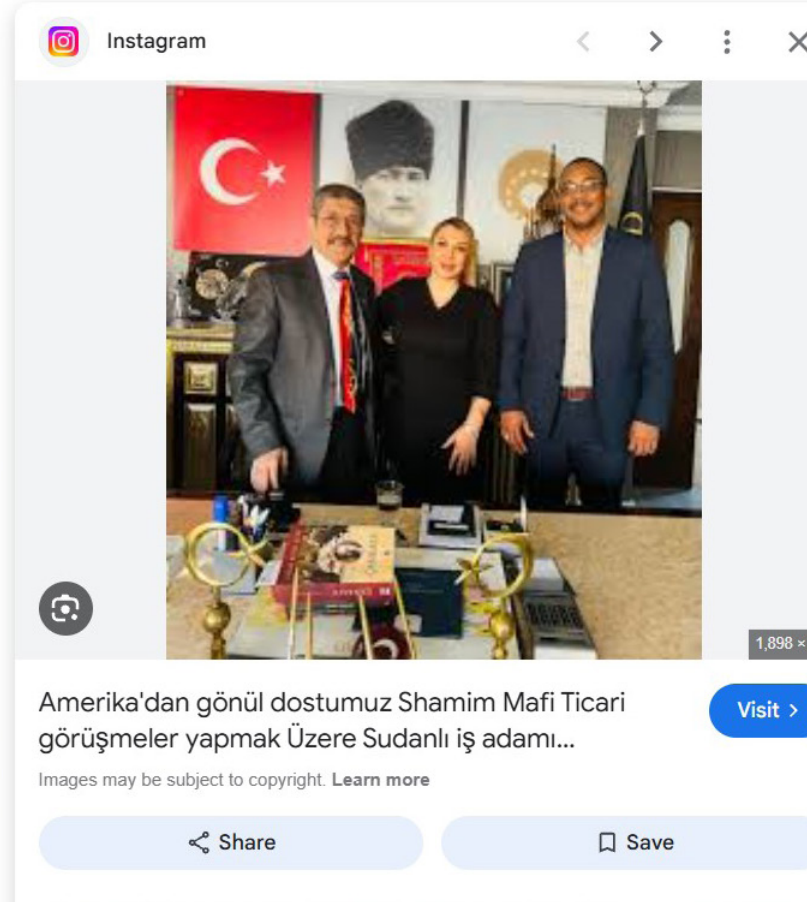

تركيا، التي دارت فيها، فور إعلان القبض على الحسناء الإيرانية، قصة أخرى على صلة بالوقائع التي تجري فيها الأجهزة العدلية تحريات وتحقيقات واسعة، ربما يتورط فيها العديد من السودانيين.

ففي 22 نوفمبر 2023، ظهرت على حساب منسوب إلى رئيس جمعية الصناعيين ورجال الأعمال الوطنيين في تركيا صورة لافتة جمعت أطرافًا في سياق لقاء أعمال. في الصورة، ظهرت شميم مافي إلى جانب رئيس الجمعية فيريدون أونجَل، ورجل أعمال سوداني لم يجرِ التعريف به داخل النص المرافق، ولم يُذكر اسمه، وإنما أُشير إليه بعبارة "رجل الأعمال السوداني".

لم تكن الصورة في حينها محط اهتمام واسع، إذ بدت في إطار مألوف من لقاءات الأعمال العابرة بين تركيا ودول أخرى، حيث تتقاطع التجارة مع الوساطة الاقتصادية، وتُقدَّم الشخصيات أحيانًا بصفات وظيفية أكثر من كونها تعريفات شخصية دقيقة.

لكن ما بدا تفصيلاً عابرًا في ذلك الوقت، عاد إلى الواجهة بعد أشهر، حين تم الإعلان عن توقيف شميم مافي في الولايات المتحدة، على خلفية اتهامات خطيرة تتعلق بوساطة في صفقات سلاح مرتبطة بإيران والسودان.

عقب انتشار خبر الاعتقال، جرى حذف الصورة من الحساب ذاته الذي نشرها سابقًا، والاستعاضة عنها بصورة أخرى لا يظهر فيها الشاب السوداني المجهول. هذا التزامن بين إعادة تشكيل المحتوى البصري وسياق التطورات القضائية اللاحقة فتح باب التساؤلات، لا سيما حول طبيعة اللقاء وحدود العلاقات التي جمعت أطرافه، وما إذا كان الحذف إجراءً روتينيًا أم خطوة مرتبطة بتغير السياق العام للقضية.

غير أن الوقائع الموثقة حتى الآن تقف عند حدود واضحة: صورة منشورة بتاريخ محدد، ثم حذف لاحق، وتطور قضائي مستقل في الولايات المتحدة يتعلق بشخصية وردت في الصورة. أما ما بين هذه النقاط من استنتاجات حول طبيعة العلاقات أو أدوار المشاركين، فلا يزال في نطاق التأويل، في ظل غياب أي معلومات مؤكدة حول الشاب السوداني الذي ظهر في الصورة.

ومع ذلك، فإن هذه الواقعة تعيد تسليط الضوء على طبيعة عالم الأعمال العابر للحدود، حيث لا تكون اللقاءات دائمًا شفافة في تفاصيلها الكاملة، وحيث يمكن لصورة واحدة أن تتحول — مع تغير السياق — من مشهد عابر إلى مادة مفتوحة على قراءات متضاربة.

بدورها، قامت "أفق جديد"، التي حصلت على الصورة المحذوفة بتقنية البحث العكسي، بعرضها على عدد من رجال الأعمال السودانيين، الذين نفوا معرفتهم بالشاب الذي ظهر وهو يبتسم مع شميم، مستبعدين أن يكون من دوائر رجال الأعمال السودانيين.

معاناة يومية لمرضى الملاريا وحمى الضنك

ملخص

تشهد عدة ولايات سودانية تصاعدًا مقلقًا في حالات الملاريا وحمى الضنك، مدفوعًا بتدهور البيئة وخدمات الصرف الصحي وتراكم المياه الراكدة، ما وفر بيئة مثالية لتكاثر البعوض. هذا الوضع أدى إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات الإصابة، وسط ضعف الاستجابة الصحية وتفاقم الظروف المعيشية.

داخل المستشفيات، تتجلى المعاناة اليومية بوضوح، حيث تمتلئ الأسرة بالمرضى الذين يعانون من الحمى والإرهاق، مع تسجيل إصابات متكررة لنفس الأشخاص خلال فترات قصيرة. كما يواجه المرضى نقصًا في الأدوية وتأخرًا في تلقي العلاج، ما يزيد من حدة الأزمة ويطيل فترات التعافي.

تحذر الجهات الصحية من أن استمرار الوضع دون تدخل عاجل قد يقود إلى أزمة أوسع، خاصة مع محدودية الإمكانات الطبية. وتعمل السلطات على إطلاق حملات لمكافحة البعوض تشمل التفتيش المنزلي، وإزالة بؤر التوالد، والرش الوقائي، إلى جانب تعزيز التوعية الصحية بين المواطنين.

في المقابل، تكشف التقارير الرسمية عن ارتفاع كبير في أعداد الإصابات، مع تحديات إضافية ناتجة عن النزوح وضعف الإمدادات الطبية. ويأتي ذلك في ظل نظام صحي متضرر بشدة جراء الحرب، ما يجعل مواجهة الأوبئة أكثر تعقيدًا، ويهدد بتفاقم الوضع الصحي في البلاد.

«تشهد ولايات عدة تصاعدًا مقلقًا في حالات الإصابة بالملاريا وحمى الضنك في ظل تدهور البيئة وخدمات الصرف الصحي.»

أفق جديد

مرة أخرى تشهد ولايات الخرطوم والجزيرة ونهر النيل والشمالية تصاعدًا مقلقًا في حالات الإصابة بمرض الملاريا وحمى الضنك، في ظل تحديات صحية وبيئية متفاقمة، فقد أسهم تردي البيئة وخدمات الصرف الصحي وتراكم المياه الراكدة في تهيئة بيئة مثالية لتكاثر البعوض الناقل للأمراض ما أدى إلى زيادة معدلات العدوى بشكل لافت خلال الفترة الأخيرة.

وفي جولة واسعة لـ«أفق جديد»، داخل أروقة المستشفيات في ولايات الخرطوم والجزيرة تتكرر مشاهد القلق والمعاناة، حيث أفاد عدد من المواطنين بتزايد حالات الإصابة بالملاريا وحمى الضنك بشكل لافت، مع تسجيل حالات إصابة متكررة لنفس الأشخاص خلال فترات زمنية قصيرة.

يقول أحد المرافقين لمرضى في مستشفى مدينة أم درمان لـ«أفق جديد»، إن الأسرة تمتلئ يوميًا بحالات تعاني من الحمى والإرهاق الشديد، مشيرًا إلى أن بعض المرضى أصيبوا بالملاريا أكثر من مرة خلال أسابيع قليلة.

بينما تحدثت عبير يوسف وهي مواطنة من ولاية الجزيرة لـ«أفق جديد»، عن إصابة ثلاثة من أفراد أسرتها بحمى الضنك، مؤكدة أن الأعراض كانت قاسية وأدت إلى دخولهم المستشفى لتلقي العلاج.

وفي مستشفى «البان جديد» في حي الحاج يوسف أشار مواطنون في حديثهم لـ«أفق جديد» إلى نقص في الأدوية وتأخر في تلقي العلاج، ما يزيد من معاناة المرضى ويطيل فترة التعافي.

أما في مستشفى بحري، فقد عبّر عدد من المرضى عن مخاوفهم من استمرار انتشار البعوض في ظل غياب حملات رش فعالة ما يجعل خطر الإصابة قائمًا حتى بعد التعافي.

هذه الإفادات تعكس واقعًا صحيًا مقلقًا يعيشه المواطنون، وسط مطالبات متزايدة للجهات المختصة بالتدخل العاجل للحد من انتشار المرضين وتوفير العلاج اللازم

«تراكم المياه الراكدة أسهم في تهيئة بيئة مثالية لتكاثر البعوض الناقل للأمراض وزيادة معدلات العدوى.»

داخل المستشفيات.

مكافحة البعوض

وحذر مختصون في القطاع الصحي من أن استمرار هذا الوضع دون تدخلات عاجلة قد يؤدي إلى أزمة صحية أوسع، خاصة مع محدودية الإمكانات الطبية ونقص الأدوية والمستلزمات الأساسية في عدد من المرافق الصحية، كما تبرز الحاجة إلى تكثيف حملات التوعية والرش الوقائي، إلى جانب تحسين البنية التحتية البيئية، للحد من انتشار هذه الأمراض وحماية السكان في المناطق المتأثرة.

وأفاد مصدر طبي بوزارة الصحة في حديثه لـ«أفق جديد»، بأن هناك ترتيبات لانطلاق حملة كبرى لمكافحة نواقل الأمراض بولاية الخرطوم ونهر النيل، تستهدف مكافحة البعوض الناقل للملاريا والبعوض الناقل لحمى الضنك، وذلك من خلال التدخلات التالية: تنفيذ التفتيش المنزلي بعدد 4،500 مفتش يعملون من منزل إلى منزل لمعالجة وإزالة بؤر توالد البعوض خاصة في أواني حفظ المياه داخل المنازل، ومكافحة الطور اليرقي للبعوض خارج المنازل، مثل الخيران والمصارف وغيرها من أماكن تجمع المياه، ومكافحة الطور الطائر للبعوض داخل المنازل باستخدام ماكينات محمولة على الظهر، بهدف تقليل كثافة البعوض في المناطق ذات الكثافة العالية وحالات الإصابة بالملاريا وحمى الضنك.

وأشار المصدر الطبي إلى رفع الوعي الصحي لدى المواطنين بضرورة الالتزام بالتجفيف الأسبوعي لأواني المياه (كل سبت وثلاثاء)، وذلك عبر مختلف وسائل التواصل، وأكد أنه بحسب التقرير الوبائي للأسبوع الماضي بلغ عدد حالات الملاريا 8،863 حالة، وبلغ عدد حالات حمى الضنك 333 حالة.

لافتا إلى أن تقرير المسح الحشري بمحطات ولاية الخرطوم أشار إلى أن كثافة البعوض الناقل لحمى الضنك بلغت 0,4 وكثافة البعوض الناقل للملاريا بلغت 0,03

ارتفاع معدلات الإصابة

أعلن مركز عمليات الطوارئ الاتحادي عن ارتفاع معدلات الإصابة بحمى الضنك بولاية نهر النيل، إلى جانب عودة ارتفاع حالات الملاريا في ولايات الخرطوم، نهر النيل، الشمالية، والجزيرة، وذلك خلال اجتماعه رقم (135) الذي انعقد اليوم بقاعة زهرة الروضة بأم درمان.

وأوضح تقرير الترصد والمعلومات أن حمى الضنك سجلت زيادة ملحوظة في نهر النيل، مقابل انخفاض في بقية الولايات، بينما تشهد الملاريا تصاعداً في أربع ولايات، ما يستدعي تكثيف التدخلات الصحية العاجلة.

وفي السياق، أكد تقرير الاستجابة استمرار جهود مكافحة الأوبئة في المناطق المتأثرة مع توفر الفحوصات لحالات الاشتباه بالتهاب السحايا، وبدء تدريب الكوادر الصحية على سحب العينات، إضافة إلى إعداد خطة للتصدي لالتهاب الكبد الوبائي (E) بولاية النيل الأبيض بدعم من منظمة اليونيسف، كما أشار إلى استمرار حركة النزوح الداخلي.

وكشف تقرير الحجر الصحي عن تزايد أعداد العائدين عبر معبري أرقين وأشكيت، ما يفرض تحديات إضافية على النظام الصحي، خاصة في ظل الحاجة لتعزيز التجهيزات والخدمات الصحية في تلك المعابر.

من جهته، أشار تقرير الإمداد إلى تفاوت في توفر أدوية ومستهلكات مكافحة الأوبئة، بما في ذلك أدوية حمى الضنك والملاريا، مع وجود دعم جزئي من بعض المنظمات.

وفي ختام الاجتماع، شدد وكيل وزارة الصحة الاتحادية د. علي بابكر على ضرورة تعزيز الجهود لمواكبة تدفق العائدين، خاصة في المعابر الحدودية، داعياً إلى تدخل عاجل لمواجهة حالات الاشتباه بالحصبة في ولاية نهر النيل، وتنشيط المراكز الصحية، لا سيما في شمال الجزيرة.

ويأتي هذا الاجتماع في ظل تحديات صحية متزايدة تتطلب تنسيقًا عاجلًا واستجابة ميدانية فعالة للحد من انتشار الأوبئة بالبلاد.

وتعرض النظام الصحي السوداني لتدمير شبه كامل، حيث نقلت عن منظمة الصحة العالمية وقوع 217 هجوما مباشرا على مرافق صحية، نتج عنها زيادة مروعة في الوفيات داخل المستشفيات بنسبة 680% في عام 2025 وحده.

ونقلت صحيفة «تلغراف» عن الدكتور شبل صحباني، ممثل منظمة الصحة العالمية، أن الخدمات الصحية الأساسية قد «تحطمت» مما أدى لانتشار الكوليرا وحمى الضنك والتهاب الكبد الوبائي والدفتيريا بشكل غير مسبوق.

إرتفاع صادم في الأسعار .. والخيارات معدومة

المـواطن يخـوض معركـة الغـلاء بلا سـلاح

ملخص

تعكس الأزمة المعيشية في الخرطوم واقعًا قاسيًا صنعته الحرب، حيث تحولت الحياة اليومية إلى صراع مع الغلاء. فبعد ثلاث سنوات من القتال، باتت السلع الأساسية بعيدة المنال، وأصبح المواطن يواجه خيارات مؤلمة بين الغذاء والدواء والإيجار، في ظل تآكل القدرة الشرائية وتفاقم الضغوط.

تعكس الأسواق بدورها هذا الانهيار، إذ شهدت أسعار السلع ارتفاعات حادة ومتواصلة، شملت السكر والدقيق والزيوت والعدس وحتى الشاي والبن ومنتجات الألبان. هذه الزيادات أدت إلى ركود واضح، حيث تراجعت حركة البيع بسبب عجز المواطنين عن الشراء، في وقت يعاني فيه التجار أنفسهم من الرسوم والاختناقات الاقتصادية.

ترتبط هذه الأزمة بعوامل داخلية وخارجية متداخلة؛ فالحرب أضعفت الإنتاج الزراعي والصناعي وزادت الاعتماد على الاستيراد، ما ضغط على العملة المحلية التي انهارت بشكل كبير. كما ساهمت الأزمات الإقليمية وارتفاع أسعار النفط عالميًا في زيادة تكاليف الوقود، مما انعكس على جميع السلع والخدمات.

يقف المواطن السوداني كأكبر الخاسرين، يواجه تضخمًا متسارعًا ورواتب فقدت قيمتها، بينما تبدو الحلول المطروحة محدودة التأثير. وتختصر الصورة في مدينة مثقلة بالحرب، وأسواق ترتفع فيها الأسعار بلا سقف، ومجتمع يكافح يوميًا لتأمين أبسط مقومات الحياة.

«يقف المواطن السوداني كل صباح أمام معركة جديدة: معركة الأسعار.»

«هل يشتري الطعام أم الدواء؟ هل يدفع الإيجار أم يؤمّن قوت أطفاله؟».

أفق جديد

الحرب تمدُّ ظلالها الثقيلة على الخرطوم، والغلاء يشعل ما تبقّى من قدرة الناس على الاحتمال. في ولايةٍ أنهكتها السنوات العجاف، يقف المواطن السوداني كل صباح أمام معركة جديدة: معركة الأسعار. ثلاثة أعوام من الحرب مضت، والرابع يطلّ بوجه أكثر قسوة، بينما السلع الأساسية التي كانت يومًا جزءًا عاديًا من حياة الأسر، صارت أمنيات بعيدة المنال، تتوارى خلف أرقام تقفز بلا رحمة.

في الأسواق، تبدو الوجوه شاحبة، والأيدي مترددة، والعيون تدور بين الرفوف كما لو أنها تبحث عن زمنٍ مضى. المواطن بات محاصرًا بأسئلة موجعة: هل يشتري الطعام أم الدواء؟ هل يدفع الإيجار أم يؤمّن قوت أطفاله؟ اختيارات لم تكن يومًا مطروحة بهذا الشكل القاسي، لكنها اليوم صارت قدرًا يوميًا لآلاف الأسر.

الحرب، وهي تدخل عامها الرابع، لم تترك خلفها سوى مدنٍ متعبة واقتصادٍ مثخن بالجراح ومجتمعٍ يئن تحت الركام. الأسعار تصعد كل يوم درجة جديدة، بلا سقف ولا هوادة، فيما يتراجع الناس خطوة بعد خطوة نحو اليأس والضياع.

في سوق أم درمان، حيث كانت الحركة تضج بالحياة، يروي تاجر الجملة أحمد العطا ل « أفق جديد « تفاصيل المشهد بلغة الأرقام التي لا تكذب. جوال السكر زنة خمسين كيلوغرامًا ارتفع من 145 ألف جنيه إلى 157 ألفًا. جوال الدقيق خمسة وعشرون كيلوغرامًا قفز من 48 ألفًا إلى 60 ألف جنيه. زيت الطعام صعد من 110 آلاف إلى 125 ألفًا، وجوال العدس زنة عشرين كيلوغرامًا ارتفع من 70 ألفًا إلى 77 ألف جنيه. حتى صلصة "مجان" لم تنجُ من موجة الغلاء، فقفز سعرها من 55 ألفًا إلى 65 ألف جنيه.

أما لبن "فولتير" السعودي، فقد بلغ ارتفاعه حدًا صادمًا، إذ انتقل من 540 ألف جنيه إلى

«الأسعار تصعد كل يوم درجة جديدة، بلا سقف ولا هوادة.»

«الارتفاع الكبير أضعف القوة الشرائية إلى حدٍّ غير مسبوق.»

630 ألفًا، في مشهد يكشف كيف أصبح كل شيء أبعد من متناول اليد.

ولا تقف الزيادات عند هذا الحد. الشاي والبن، وهما رفيقا المجالس السودانية وروح البيوت، دخلا بدورهما دائرة اللهيب. رطل البن ارتفع من 8100 جنيه إلى 9600، بينما صعد سعر الشاي من 130 ألفًا إلى 140 ألف جنيه، بعد فترة قصيرة من انخفاض لم يدم طويلًا.

التاجر جعفر الفتّح يصف الحال ل» أفق جديد « بكلمات مثقلة بالمرارة. يقول إن هذا الارتفاع الكبير أضعف القوة الشرائية إلى حدٍّ غير مسبوق، وأغرق الأسواق في ركود خانق. الأسعار الحالية تجاوزت كل ما عرفه الناس سابقًا، بينما المواطنون فقدوا مصادر دخلهم ومدخراتهم تحت وطأة الحرب. ويضيف أن الرسوم المفروضة من السلطات زادت الحمل على الجميع، على المواطن كما على التاجر، حتى باتت الأسواق نفسها تختنق.

هذا الغلاء لم يبقَ حبيس الأرقام والجداول، بل نزل مباشرة على موائد الناس، فصار ملايين المواطنين عاجزين عن شراء أبسط الضروريات. المواد الغذائية ارتفعت، الوقود اشتعل سعره، ومعه اشتعلت تكلفة الحياة بأكملها.

في حي الثورة بأم درمان، يتحدث المواطن خالد عباس بمرارة واضحة. يقول ل « أفق جديد» إن أسعار الخبز والسكر والزيت ارتفعت خلال أيام قليلة بنسب كبيرة، حتى صار توفير احتياجات الأسرة أمرًا شاقًا. ثم يختصر المشهد كله بجملة موجعة: "الوضع صعب جدًا، الأسعار ارتفعت بشكل جنوني ولا نستطيع شراء أي شيء، حتى الخبز أصبح فوق طاقتنا".

الخرطوم اليوم تعيش أزمة اقتصادية خانقة؛ العملة المحلية تتهاوى، والأسعار تواصل صعودها، والناس يطالبون بتدخل عاجل يعيد شيئًا من الاستقرار إلى الأسواق ويوقف هذا النزيف اليومي.

الصحفية والمختصة بالشأن الاقتصادي نازك شمام ترى أن ما يحدث ليس وليد سبب واحد، بل نتيجة تداخل عوامل داخلية وخارجية تضغط بقسوة على البلاد.

في الداخل، أنهكت الحرب الاقتصاد المحلي، واستنزفت موارده، فالإيرادات شحيحة، والمنصرفات تتضخم، وعلى رأسها نفقات المجهود الحربي. الإنتاج الزراعي والصناعي تعطل أو عاد بقدرة لا تكفي الاستهلاك،

الصحفية نازك شمام

فأصبح السودان يعتمد بشكل شبه كامل على الاستيراد، وهو ما زاد الضغط على العملات الأجنبية، ودفع الجنيه السوداني إلى مزيد من الانهيار أمام الدولار.

أما في الخارج، فتشير شمام في حديثها ل « أفق جديد» إلى تداعيات الحرب الإيرانية الإسرائيلية وما تبعها من اضطراب في المعابر البحرية، خاصة مضيق هرمز، إلى جانب القفزة الكبيرة في أسعار النفط العالمية. كل ذلك انعكس مباشرة على واردات السودان من المواد البترولية، فارتفعت أسعار الجازولين والبنزين، وامتدت النار إلى بقية السلع والخدمات.

وترى شمام أن المواطن السوداني هو الخاسر الأول في هذه المعادلة القاسية، إذ يواجه ارتفاعًا متواصلًا في الأسعار، وتضخمًا يلتهم ما تبقّى من الأجور، ورواتب فقدت قيمتها عامًا بعد عام تحت سماء الحرب.

ورغم بعض المحاولات المحدودة من بعض الولايات عبر إنشاء أسواق مخفضة، إلا أن تلك الجهود تبدو ضئيلة أمام جبل الضغوط المعيشية المتراكم فوق صدور الناس.

ومنذ اندلاع الحرب في الخامس عشر من أبريل عام 2023، والجنيه السوداني يواصل سقوطه الحاد أمام العملات الأجنبية. الدولار الأمريكي، الذي كان يساوي نحو 560 جنيهًا قبل الحرب، تجاوز اليوم حاجز 4000 جنيه، في انهيار يكشف حجم الكارثة الاقتصادية التي يعيشها السودان.

هكذا تبدو الصورة في الخرطوم: مدينة تحاول الحياة وسط الدخان، وأسواق تضج بالأسعار لا بالبضائع، ومواطن يطارد لقمة العيش بين رماد الحرب ونار الغلاء.

كيف يمكن حماية المدنيين بينما المسيّرات تعربد في الاجواء

حيدر المكاشفي

ملخص

يرى المقال أن الحرب في السودان لم تعد أرضية فقط، بل انتقلت إلى السماء عبر المسيّرات التي تحولت إلى أداة قتل عشوائي تطال المدنيين بلا تمييز. هذا التحول لا يعكس تطورًا عسكريًا فحسب، بل يكشف تدهورًا أخلاقيًا خطيرًا، حيث تُدار الحرب عن بُعد دون مسؤولية مباشرة أو اعتبار لحياة البشر.

يؤكد الكاتب أن الضربات بالمسيّرات لم تعد تقتصر على أهداف عسكرية، بل تطال الأسواق والمنازل والمستشفيات، غالبًا دون إنذار، ما يحرم المدنيين من أي فرصة للنجاة. ومع عجز الأطراف عن الحسم الميداني، أصبحت المسيّرات وسيلة "منخفضة الكلفة" لإيقاع أكبر قدر من الخسائر، لكنها في الواقع تنقل المعركة إلى قلب الحياة اليومية وتلغي أي إحساس بالأمان.

ينتقد بشدة الخطاب الدولي حول "حماية المدنيين"، معتبرًا أنه يفتقر للجدية طالما يتجنب مواجهة الخطر الأساسي المتمثل في المسيّرات. فالدعوات العامة دون حظر واضح أو قيود صارمة وآليات رقابة، تتحول إلى شعارات فارغة تمنح غطاءً لاستمرار الانتهاكات بدلًا من ردعها.

يجادل الكاتب بأن حماية المدنيين مستحيلة دون التعامل المباشر مع سلاح المسيّرات، سواء بحظره أو ضبطه دوليًا. فهذه الحرب، كما يصورها، لم تعد تتطلب جيوشًا بقدر ما تحتاج زرًا صغيرًا، ما يجعل القتل أسهل وأرخص، ويحوّل السماء من مصدر أمان إلى تهديد دائم للحياة.

لم تعد الحرب المدمرة في السودان تُخاض فقط على الأرض، لقد صعدت إلى السماء، هناك حيث لا ملاجئ ولا إنذارات تتحول المسيّرات إلى مقاصل طائرة تحصد أرواح المدنيين بلا تمييز. وما تكشفه الوقائع اليومية ليس مجرد تطور في أدوات القتال، بل انحدار أخلاقي خطير، فالحرب صارت تدار عن بعد، بلا مواجهة وبلا مسؤولية مباشرة وبلا أدنى اعتبار لحياة البشر.. المعلومات الميدانية تؤكد أن الضربات شبه اليومية بالمسيّرات لم تعد تستهدف مواقع عسكرية فحسب، بل باتت تضرب الأسواق والمنازل والمستشفيات، مخلفة عشرات القتلى في كل مرة . والأخطر من ذلك أن هذه الضربات تأتي غالباً دون إنذار، ما يحرم المدنيين حتى من فرصة الهروب. إنها حرب تسقط فكرة الخطأ العسكري وتستبدلها بسياسة الضرر المقبول، حيث يُختزل الإنسان إلى رقم في تقرير لاحق. ولأن الطرفين عجزا عن تحقيق نصر حاسم على الأرض، لجآ إلى المسيّرات كحل يعتبرونه (ذكي) بإلحاق أكبر قدر من الخسائر بأقل تكلفة وبأدنى مخاطرة على القوات . لكن هذا (الذكاء العسكري) هو في حقيقته غباء إنساني فادح، إذ ينقل المعركة إلى قلب الأحياء السكنية، ويحوّل كل تجمع مدني إلى هدف محتمل. وهكذا لم تعد هناك مناطق آمنة، بل فقط مناطق لم تُقصف بعد. والمفارقة العجيبة تظهر حين ننظر إلى المبادرات الدولية، بما فيها مخرجات برلين، التي ترفع شعار (حماية المدنيين) دون أن تجرؤ على تسمية الخطر الأكثر فتكاً اليوم وهي المسيّرات. إذ كيف يمكن الحديث عن حماية المدنيين بينما تترك السماء مفتوحة لهذه الآلات القاتلة، أي حماية هذه التي لا تبدأ بحظر الأداة الأكثر استخداماً في قتل المدنيين.. إن الدعوة إلى حماية المدنيين دون فرض حظر واضح على استخدام المسيّرات، تشبه إصدار بيان ضد الغرق مع الإبقاء على الثقوب في السفينة. بل إنها تمنح غطاءً سياسياً لاستمرار القتل، عبر الاكتفاء بلغة إنسانية عامة لا تلزم أحداً بشيء. فالمبادرات التي لا تضع خطوطاً حمراء واضحة، ولا ترفقها بآليات رقابة وعقوبات، تتحول إلى مجرد بيانات علاقات عامة لا أكثر. فالمسيّرات بطبيعتها سلاح مثالي لانتهاك القانون الدولي الإنساني، فهي رخيصة، سهلة الاستخدام وتسمح بالإنكار، ويمكن إطلاقها من مسافة آمنة، ويمكن دائماً الادعاء بأن الهدف كان عسكرياً. لكن الواقع كما تثبته الوقائع على الأرض أن الضحايا هم في الغالب مدنيون، وأن الأثر يتجاوز القتلى إلى نشر الرعب، وتعطيل الحياة وتدمير ما تبقى من بنية اجتماعية هشة. وإذا كان المجتمع الدولي جاداً في حماية المدنيين، فإن الخطوة الأولى يجب أن تكون واضحة وصريحة بحظر استخدام المسيّرات في الحرب ، أو على الأقل فرض قيود صارمة عليها تحت رقابة دولية فعالة. دون ذلك سيظل الحديث عن حماية المدنيين مجرد شعار جميل يرفرف فوق سماء مليئة بالموت. وفي حرب السودان اليوم لم تعد المشكلة فقط في من يضغط على الزناد، بل في من يسمح بوجود الزناد أصلاً. وبينما ينشغل العالم بصياغة بيانات متوازنة، تستمر المسيّرات في كتابة الحقيقة الوحيدة على الأرض وهي أن المدنيين يقتلون، وأن السماء لم تعد سقفاً للحماية، بل مصدراً دائماً للرعب. والحرب في السودان لم تعد تحتاج إلى جيوش تتقدم ولا دبابات تقتحم. بل يكفي زر صغير وضمير أصغر، لتسقط مسيّرة من السماء وتنجز المهمة بقتل أكبر عدد ممكن من المدنيين بأقل قدر من الإزعاج حتى للفاعل نفسه. فلا مواجهة ولا مخاطرة ولا حتى شجاعة الكذب. تضغط الزر تحتسي قهوتك وتتابع نشرات الأخبار التي تتحدث عن خسائر جانبية في سوق شعبي أو مستشفى أو منزل كان مكتظاً بالحياة قبل دقائق.. الوقائع على الأرض تقول إن هذه الطائرات الصغيرة سواء كانت انتحارية رخيصة أو استراتيجية متطورة صارت تضرب كل شيء تقريباً، الأسواق، البيوت، المستشفيات . أي أنها باختصار لا تميز بين هدف عسكري وطفل يحمل خبزه إلى البيت. بل لعلها تفضل الثاني، لأنه أسهل وصولاً وأقل تكلفة. ولأن الطرفين فشلا في حسم المعركة قررا ببساطة تعميمها، بلسان حال قائل إذا عجزنا عن هزيمة بعضنا فلنهزم المجتمع كله. وهكذا أصبحت المسيّرات الحل العبقري، تدمير بلا تقدم، قتل بلا انتصار، حرب بلا نهاية. إنها حرب اقتصادية فعلاً تقلل كلفة القتال، وتضاعف كلفة الحياة. أما المجتمع الدولي فما زال يكتفي برفع الشعارات الكبيرة (حماية المدنيين). عبارة رنانة تصلح لكل شيء إلا الحماية. لأن السؤال البسيط الذي لا يريد أحد طرحه هو كيف، كيف تحمي مدنياً من مسيّرة لا تُرى ولا تُسمع إلا لحظة الانفجار، كيف تحمي سوقاً مفتوحاً من آلة صممت خصيصاً لضرب التجمعات، كيف تحمي مستشفى من سلاح لا يحتاج إلى سبب حقيقي ليستهدفه، الإجابة المختصرة لا يمكنك. والإجابة الأطول لا يمكنك ما لم تحظر المسيّرات نفسها. والمفارقة الفاضحة هنا ان هناك عالم يتحدث عن حماية المدنيين، بينما يتجنب ذكر الأداة التي تقتلهم يومياً. كأنك تدين الحريق لكنك تتحرج من إغلاق صنبور الغاز المشتعل. والحقيقة التي لا تحتاج إلى مؤتمرات هي ان المسيّرات اليوم باتت هي السلاح الأول لقتل المدنيين في هذه الحرب. وأي حديث عن الحماية لا يبدأ من هنا، هو بكل بساطة حديث عن لا شيء. وفي السودان اليوم لم تعد السماء زرقاء بل صارت رمادية، مثقلة بالشك، ومحمّلة باحتمال الموت في أي لحظة. ومع كل بيان دولي جديد، يتأكد للناس أن المشكلة ليست فقط في من يطلق المسيّرات، بل أيضاً في من يكتفي بمراقبتها وهي تقوم بالمهمة..

في سهولِها وحقولِها يتجول الشيطان

كردفانُ صمامُ أمانِ غذاءِ السودان ترزحُ تحتَ النيران

ملخص

يرسم المقال صورة مأساوية لإقليم كردفان، الذي كان يوماً صمام أمان الغذاء في السودان، قبل أن تحوّله الحرب إلى ساحة نار. فالإقليم الذي اشتهر بخصوبة أرضه وتنوع إنتاجه الزراعي والحيواني، أصبح مسرحاً للصراع منذ أواخر 2025، حيث تصاعدت أهميته الاستراتيجية كعقدة مواصلات ومركز إمداد، ما جعله هدفاً مباشراً لأطراف الحرب.

يستعرض الخصائص الجغرافية والاقتصادية لكردفان، مبرزاً مساحتها الواسعة وتنوع بيئاتها من الصحراء إلى السافنا، وما تتيحه من فرص زراعية ورعوية كبيرة. كما يؤكد دورها الحيوي في إنتاج محاصيل أساسية مثل الذرة والدخن والسمسم والفول السوداني، إضافة إلى الصمغ العربي والثروة الحيوانية، ما جعلها ركيزة أساسية للأمن الغذائي والاقتصاد السوداني.

يشير إلى أن الحرب ألقت بظلالها الثقيلة على كل ذلك، فتوقفت الزراعة، وتعطلت سلاسل الإنتاج، وتضررت تجارة الصمغ العربي، وانهارت مسارات الرعي. ورافق ذلك نزوح واسع للسكان، وتفاقم الأوضاع الإنسانية، مع فقدان مصادر الدخل وتدهور الخدمات، ما أدى إلى اقتلاع اجتماعي واقتصادي عميق.

ورغم هذا الواقع القاتم، يشير إلى أن كردفان ما زالت تمتلك مقومات التعافي، شريطة وقف الحرب وإعادة الاستقرار ودعم الإنتاج المحلي. ويخلص إلى أن مستقبل الإقليم، كما السودان كله، مرهون بتحقيق السلام وتحويل الموارد إلى تنمية عادلة، بما يعيد لكردفان دورها كقلب نابض للحياة والغذاء.

في سهولها المترامية، حيث كانت السنابل تتمايل مع الريح وتسبقها رائحة المطر، وفي حقولها التي طالما حملت وعد الخصب، يتجول الشيطان اليوم فوق الرماد. كردفان، صمام أمان غذاء السودان، ترزح الآن تحت النيران، فيما تتصاعد من أرضها أسئلة الوطن كله: كيف تحوّل مخزن الحياة إلى ساحة حرب؟ وكيف صار الإقليم الذي كان يطعم البلاد، يبحث عن لقمة نجاة لأبنائه؟

في قلب السودان، حيث تمتد الأرض بين الصحارى الشمالية والسهول الجنوبية، وحيث تتقاطع الطرق القادمة من النيل ودارفور والجنوب، يقف إقليم كردفان على حافة نار مشتعلة. منذ أواخر عام 2025 وبدايات 2026، لم يعد هذا الإقليم ذلك العمق الجغرافي الهادئ الذي ظل بعيداً نسبياً عن مركز العاصفة، بل أصبح واحدة من أكثر ساحات الصراع حساسية في الحرب الدائرة بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع.

هناك، في المسافات الواسعة التي كانت تُعرف بالقوافل والأسواق ومواسم الحصاد، صار صوت المدافع أعلى من نداء الرعاة، وأصبحت الطرق التي كانت تحمل التجارة والغلال تحمل النازحين والخوف. وكأن طرفي النزاع أدركا معاً أن من يضع يده على كردفان، يضع يده على قلب السودان نفسه؛ فالإقليم ليس مجرد مساحة واسعة، بل عقدة مواصلات حيوية تربط شمال البلاد بغربها وجنوبها، وممراً أساسياً للإمداد والسيطرة والحركة.

جغرافيا المكان

يمتد كردفان على مساحة تقارب 390 ألف كيلومتر مربع، داخل دولة تُقدَّر أراضيها الصالحة للزراعة بنحو 400 مليون فدان، أي ما يعادل 105 ملايين هكتار، تمثل نحو 42% من إجمالي مساحة السودان. وتقع نسبة معتبرة من هذه الأراضي الخصبة داخل نطاق كردفان، خاصة في أجزائها الوسطى والجنوبية، حيث تتدرج الطبيعة من الصحراء وشبه الصحراء شمالاً إلى أحزمة السافنا الفقيرة ثم السافنا الغنية جنوباً.

في شمال الإقليم، حيث الرمال وندرة المياه، تنتشر أشجار السنط والشجيرات الشوكية، ويعتمد السكان على رعي الإبل والأغنام والماعز. أما كلما اتجهت جنوباً، فإن الأرض تنفتح على سهول طينية خصبة، ومراعٍ واسعة، وأحزمة نباتية كثيفة، تتخللها جبال النوبة الجرانيتية التي ترتفع حتى نحو 900 متر، كحراس قدامى يقفون على أطراف الأفق.

هناك، حيث تهطل الأمطار ما بين 300 إلى 800 ملم سنوياً، وتصل في أقصى الجنوب إلى 1400 ملم، تمتد مواسم المطر أحياناً من أربعة إلى ثمانية أشهر. ولذلك يمكن القول إن ما يقارب ثلثي مساحة كردفان يعد أرضاً صالحة للزراعة المطرية والمراعي الطبيعية، بل وقابلة للتطوير عبر الري المحوري واستغلال المياه الجوفية التي تختزنها باطن الأرض.

أرض الخير

هذه الجغرافيا لم تكن مجرد تضاريس صامتة، بل كانت على الدوام مصنعاً طبيعياً للغذاء والحياة. فالأرض في كردفان تعرف كيف تعطي إذا أُتيحت لها فرصة الاستقرار، وتعرف كيف تستجيب إذا نزل المطر في موسمه، ولذلك ارتبطت حياة الناس فيها بحسابات السماء والفصول.

في الشمال، يعيش الرعاة على إيقاع التنقل، يتتبعون الماء والكلأ، ويحفظون دروب الصحراء كما يحفظ غيرهم أسماء الشوارع. وفي الوسط، تتشابك الزراعة مع التجارة، وتقوم الأسواق الموسمية بدور القلب النابض. وفي الجنوب، حيث الأمطار أغزر والتربة أعمق خصوبة، تمتد الحقول الواسعة وتكثر القرى والمشاريع الزراعية.

ولم يكن هذا التنوع الجغرافي مجرد مشهد طبيعي، بل كان أساساً لتنوع اقتصادي واجتماعي كبير. فمنه خرجت أنماط عيش متعددة: الرعي، الزراعة المطرية، التجارة الريفية، الصناعات التقليدية، وجمع منتجات الغابات. ولهذا ظلت كردفان إحدى أكثر مناطق السودان قدرة على التكيف مع تقلبات الطبيعة، إلى أن جاءت الحرب بما لا يمكن للطبيعة احتماله.

وزن اقتصادي

اقتصادياً، ظل الإقليم أحد أعمدة الأمن الغذائي في السودان. فالزراعة في عموم البلاد تمثل نحو 38,7% من الناتج القومي وفق تقديرات سابقة، ويعمل بها نحو 80% من السكان، بينما ترتفع النسبة في كردفان إلى ما لا يقل عن 85% من السكان الذين يعتمدون على الزراعة والرعي بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

هنا تُزرع الذرة والدخن والسمسم والفول السوداني والقطن، وهنا تنتشر أشجار الهشاب

المنتجة للصمغ العربي، وهنا ترعى ملايين الرؤوس من الإبل والأغنام والأبقار. لم تكن كردفان مجرد إقليم منتج، بل كانت خزاناً استراتيجياً يوازن الأسواق ويغذي المدن ويمنح السودان قدرة على الصمود.

تمثل كردفان المصدر الأول لإنتاج الصمغ العربي في السودان، بينما يحتل السودان نفسه نحو 80% من السوق العالمي لهذه السلعة الاستراتيجية التي تدخل في الصناعات الغذائية والدوائية والتقنية. وفي سهول كردفان تنتشر أشجار الأكاسيا «الهشاب» بكثافة اقتصادية تجعل الإقليم قلب هذه الصناعة.

محاصيل وفيرة

كما تحتل كردفان المركز الأول في إنتاج الفول السوداني بين الأقاليم المطرية، إذ يستحوذ الإقليم على نحو 33% من إنتاج القطاع المطري السوداني لهذه السلعة المهمة. وتمثل كذلك المصدر الثاني لإنتاج السمسم بعد القضارف، إذ يسهم القطاع المطري فيها بنحو 19% من السمسم المنتج في القطاع المطري السوداني.

وفي إنتاج الحبوب الغذائية تحتل موقعاً متقدماً، إذ بلغت حصتها في عام 1995 نحو 15,7% من إجمالي المحاصيل الغذائية المنتجة بالزراعة المطرية التقليدية والميكنة الزراعية في السودان، حين بلغ إجمالي الإنتاج القومي آنذاك نحو 4،958،000 طن.

كما تنتج ما يقارب 6,8% من النسبة الكلية للذرة المرتبطة بالقطاع المطري. وفي جنوبها، خاصة في مشاريع هبيلة، برزت كردفان واحدة من أكبر مناطق الزراعة الآلية في السودان، وكانت تنتج نحو 6,2% من إجمالي الذرة المنتج بمشاريع الميكنة الزراعية.

هذه الأرقام لا تمثل سجلاً قديماً فقط، بل تكشف أن الإقليم يملك قاعدة إنتاجية قادرة على المنافسة، إذا توفرت الإدارة الرشيدة والاستقرار والتمويل والتقنيات الحديثة.

ثروة ماشية

في الثروة الحيوانية يظهر الوزن الحقيقي للإقليم بوضوح أكبر. فالقطاع الحيواني يمثل نحو 38% من مساهمة الزراعة في الناتج القومي السوداني، وتسهم كردفان وحدها بنحو 21% من مساهمة الثروة الحيوانية في الدخل القومي.

وتشير تقديرات سابقة إلى أن نحو 55% من الثروة الحيوانية السودانية توجد في كردفان، من أصل قطيع قومي قُدِّر بنحو 124 مليون رأس. هذه الكتلة الحيوانية الهائلة تشمل الإبل والأغنام والأبقار، وتشكل عماداً للتجارة الداخلية والصادرات الخارجية.

وتحتل كردفان المركز الأول في تصدير الإبل إلى مصر وغيرها، كما تتصدر صادرات الأغنام السودانية، خاصة السلالات المعروفة باسم «السواكني»، ومنها الخراف الحمرية والكباشية التي تُصدَّر إلى أسواق الخليج.

كما تمتلك قبائل البقارة المتوطنة بكثافة في الإقليم ما يقارب 80% من الأبقار في السودان، ما يجعل كردفان مركزاً اقتصادياً وثقافياً في آن واحد، حيث ترتبط الماشية بالمكانة الاجتماعية وبالتراث وبالقدرة على العيش.

جذور التاريخ

لكن كردفان ليست مجرد أرقام أو محاصيل أو قطعان ماشية، بل حكاية طويلة محفورة في طبقات الزمن.

في البدايات، سكنت هذه الأرض شعوب نوبية ناطقة بلغاتها القديمة، ويُرجح أن اسم كردفان يعود إلى كلمة نوبية تعني «الرجال». ثم مرت عليها سلطات وممالك، من تونغور إلى كانم-برنو، حيث عبرت القوافل الصحارى محملة بالبضائع والسلع والأفكار.

ثم جاءت موجات القبائل العربية من الشمال، واختلطت بالسكان المحليين، فتشكلت هوية مركبة مزجت بين الرعي والزراعة، وبين العربية واللغات المحلية، وبين التقاليد الصحراوية والسافناوية.

وفي القرن السابع عشر قامت سلطنة المسابعات، ثم تنازع الإقليم الفونج وسلاطين دارفور، قبل أن يدخل تحت الإدارة المصرية في القرن التاسع عشر، حيث أصبحت موارده جزءاً من شبكة حكم أوسع.

لحظات فاصلة

ولما اندلعت الثورة المهدية، كانت كردفان ساحة حاسمة، إذ شهدت معركة قَرْقيل عام 1883 التي أُبيدت فيها قوات هيكس باشا، في لحظة غيّرت مسار السلطة في السودان.

ثم جاء الحكم الثنائي البريطاني المصري، وبعده استقلال السودان عام 1956. غير أن الاستقلال السياسي لم يصحبه توزيع عادل

للثروة والتنمية. فرغم ما تمنحه كردفان من موارد، ظلت أقل حظاً في البنية التحتية والتعليم والصحة والاستثمار.

ومع مرور السنوات، تعمق الشعور بالتهميش، خاصة في جنوب كردفان، حيث تداخلت قضايا الهوية مع قضايا التنمية والانتماء السياسي. وأصبحت أجزاء من الإقليم مسرحاً لصراعات متقطعة مرتبطة بالحرب الأهلية السودانية وتداعياتها.

ثم جاء انفصال جنوب السودان عام 2011 ليضيف طبقة جديدة من التعقيد، إذ أصبحت حدود الإقليم تمس دولة جديدة تحمل بدورها أزمات مفتوحة.

حرب راهنة

منذ اندلاع الحرب بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع، تحولت كردفان إلى ساحة مركزية للصراع. فالسيطرة على الإقليم تعني التحكم في طرق الإمداد بين غرب السودان ووسطه وشماله، وتعني امتلاك مساحات مفتوحة للحركة والتمركز.

في مدينة الأبيض، العاصمة التاريخية للإقليم، تبدل وجه الحياة. المدينة التي كانت مركزاً تجارياً نابضاً يصل غرب السودان بشرقه، صارت مثقلة بالصمت والخوف. أُغلقت الأسواق، وانقطعت طرق الإمداد، وتراجعت الحركة الاقتصادية التي كانت تنعش الإقليم كله.

وفي جنوب كردفان، حول كادوقلي وجبال النوبة، تبدو الحرب امتداداً لذاكرة طويلة من النزاعات. الطائرات المسيّرة تضرب من السماء، والاشتباكات البرية تقترب من القرى، والنزوح يعود كأنه قدر متكرر.

القرى التي كانت تستيقظ على أصوات الطيور والمزارعين، أصبحت تستيقظ على أصوات الانفجارات وعلى أخبار من رحلوا ومن نزحوا ومن فُقدوا.

نزوح واسع

المأساة الإنسانية في كردفان جزء من المأساة السودانية الكبرى. فقد نزح الملايين داخل السودان منذ اندلاع الحرب، وكان للإقليم نصيب وافر من موجات النزوح الجماعي، سواء من مناطقه أو إليه أو عبره.

العائلات التي كانت تملك بيوتاً وحقولاً وقطعاناً أصبحت تحمل ما خف وزنه من المتاع، وتسير نحو مدن مكتظة أو مخيمات مؤقتة أو قرى بعيدة. وكثيرون فقدوا مصادر دخلهم بالكامل.

الأطفال خرجوا من المدارس، والنساء تحملن عبء الإعالة، وكبار السن وجدوا أنفسهم في مواجهة حياة جديدة قاسية لا تشبه ما عرفوه من قبل. وفي ظل تراجع الخدمات الصحية وانتشار سوء التغذية، يصبح النزوح أكثر من انتقال جغرافي؛ يصبح اقتلاعاً اجتماعياً ونفسياً عميقاً.

خراب الزراعة

أما الخسارة الأكبر، فهي خسارة الإنتاج نفسه. فالزراعة التي تحتاج إلى استقرار، تعطلت في معظم المناطق المتأثرة بالنزاع. نزح المزارعون، وتُركت أراضٍ واسعة بلا حرث، وارتفعت أسعار البذور والأسمدة والوقود.

تراجع إنتاج الذرة والدخن، وهما غذاء أساسي لملايين السكان. وتضرر السمسم والفول السوداني، وهما مصدر دخل نقدي لعشرات الآلاف من الأسر. وتعطلت معاصر الزيوت، وانهارت سلاسل التخزين والنقل.

المزارع الذي كان ينتظر المطر صار ينتظر الهدوء. والعامل الزراعي الذي كان ينتظر الحصاد صار يبحث عن طريق آمن للخروج. والحقول التي كانت تضج بالحياة صارت مهجورة، تبتلعها الأعشاب أو تمر فوقها عربات الحرب.

ومع كل موسم زراعي ضائع، تتراكم الخسارة ليس في الأرقام فقط، بل في خبرة الناس وعاداتهم وارتباطهم بالأرض.

صمغ متعثر

الصمغ العربي، الذي يمنح السودان ثقلاً عالمياً، تأثر بشدة. فقد أصبح الوصول إلى مناطق الطق والفرز والتجميع محفوفاً بالمخاطر، وتعطلت حركة التجارة بين القرى والأسواق، فانخفضت الكميات المنتجة والمصدرة، وتراجعت دخول آلاف الأسر.

والصمغ ليس مجرد سلعة، بل اقتصاد موسمي كامل تعتمد عليه مجتمعات واسعة. حين يتعطل موسمه، تتعطل قدرة الأسر على شراء الغذاء والدواء ورسوم التعليم.

كما أن اضطراب التصدير يفتح المجال أمام منافسين جدد في السوق العالمي، وهو ما يعني أن استعادة الحصة السوقية لاحقاً قد تكون أصعب من مجرد استعادة الإنتاج المحلي.

الرعي المتعب

أما الثروة الحيوانية، فقد أصابتها الحرب في صميمها. تعطلت مسارات الرعي التقليدية، وتكدست القطعان في مناطق محدودة، وانتشرت الأمراض، واشتدت النزاعات حول الماء والكلأ.

كما تعرضت أعداد من الماشية للنهب أو النفوق، وارتفعت تكاليف الترحال والرعاية البيطرية. وأصبح الوصول إلى الأسواق المركزية أو موانئ التصدير أكثر صعوبة، ما أضعف تنافسية الصادرات السودانية.

الرعاة الذين كانوا يتحركون وفق مواسم معلومة، باتوا يتحركون وفق خرائط الخطر. والمواشي التي كانت ثروة متنقلة، أصبحت عبئاً مكلفاً حين تنعدم الطرق الآمنة والمراعي الكافية.

موارد باطنية

إلى جانب الزراعة والرعي، يملك الإقليم موارد طبيعية في باطن الأرض. فقد أشارت تقارير سابقة إلى وجود احتياطات من النفط والغاز الطبيعي في أجزاء من شمال كردفان ودارفور، إضافة إلى مؤشرات لثروات معدنية في شرق وجنوب شرق جبال النوبة.

غير أن هذه الموارد، بدلاً من أن تتحول إلى رافعة تنمية، بقيت رهينة ضعف التخطيط والصراع وغياب الإدارة العادلة. وفي كثير من الأحيان، تصبح الثروة غير المُدارة سبباً إضافياً للتنافس والنزاع.

ولو أُديرت هذه الموارد بشفافية، وربطت بعوائد محلية حقيقية، لأمكن أن تسهم في بناء طرق ومستشفيات ومدارس ومشاريع مياه تغيّر حياة ملايين السكان.

مجتمع مثقل

ومن الآثار العميقة أيضاً هجرة الشباب والكفاءات، إذ غادر كثيرون بحثاً عن الأمان أو العمل. فخسرت كردفان طاقات بشرية كان يمكن أن تسهم في تطوير الزراعة والصناعة والتجارة.

وتحملت النساء أعباء إضافية، إذ أصبحت كثيرات مسؤولات عن إعالة الأسر بعد نزوح الرجال أو فقدانهم أو انشغالهم بالحرب. وبرغم دور المرأة في الزراعة الصغيرة وتربية الدواجن والتجارة البسيطة، واجهت نقص التمويل وصعوبة الوصول إلى الأسواق.

أما الأطفال، فقد أصابهم انقطاع التعليم وسوء التغذية والنزوح، وهو ما يهدد رأس المال البشري في المستقبل. فالمدرسة حين تُغلق، لا يتوقف درس يوم واحد فقط، بل يتعطل مستقبل كامل.

طريق التعافي

ومع ذلك، ما زالت كردفان تملك مقومات النهوض. فالأرض ما زالت هناك، والثروة الحيوانية يمكن إعادة بنائها، وأشجار الهشاب قادرة على الإثمار من جديد، والإنسان الكردفاني ما زال يحمل خبرة قرون في الزراعة والرعي والتجارة.

لكن استعادة هذا الدور تتطلب أولاً وقف الحرب، ثم إعادة الأمن وسيادة القانون، وفتح الطرق، وعودة النازحين، وتمويل المزارعين، وتوفير الخدمات البيطرية، وتأهيل البنية التحتية.

كما تتطلب دعماً للصناعات المحلية المرتبطة بالإنتاج الزراعي والحيواني، مثل عصر الزيوت، وتصنيع الألبان، وفرز الصمغ العربي، حتى لا يظل الإقليم مجرد منتج خام دون قيمة مضافة.

وينبغي إشراك المجتمعات المحلية في التخطيط للتنمية، لأن سكان كردفان أدرى بمسارات حياتهم واحتياجاتهم، كما أن تعزيز المصالحات الاجتماعية بين الرعاة والمزارعين يمكن أن يؤسس لاستقرار دائم.

خاتمة مفتوحة

فكردفان ليست عبئاً على السودان، بل واحدة من أكبر فرصه الضائعة. هذا الإقليم، بحكم موقعه وموارده وتنوعه الاجتماعي، ظل في قلب التحولات الكبرى للدولة السودانية، لكنه ظل كذلك عرضة للصراع والتهميش والتنافس على السلطة.

ويبقى مستقبل كردفان، كما مستقبل السودان كله، معلقاً على نهاية هذه الحرب، وعلى قدرة الدولة القادمة . إن قامت . على تحويل الثروة إلى عدالة، والموارد إلى تنمية، والهامش إلى شريك كامل في الوطن.

فإذا عاد السلام، فإن السهول التي مرّ فوقها الشيطان يمكن أن تعود حقولاً للذرة والدخن والسمسم، ويمكن للنار أن تنطفئ، وللأرض أن تسترد ذاكرتها، ولصمام أمان غذاء السودان أن ينبض من جديد.

تدخل الحرب عامها الرابع.. واقع إنساني يزداد قسوة

ملخص

تدخل الحرب في السودان عامها الرابع وسط تفاقم غير مسبوق للأزمة الإنسانية، حيث يعيش المواطنون بين الدمار وانهيار الخدمات الأساسية، مع تصاعد معدلات النزوح ونقص الغذاء وتزايد مخاطر انتشار الأمراض.

تحذّر منظمات الإغاثة من اقتراب ملايين السودانيين من حافة المجاعة، في وقت وصفت فيه الأمم المتحدة الوضع بأنه فشل عالمي في مواجهة الكارثة، مع استمرار الانتهاكات، بما في ذلك الحصار والعنف الجنسي.

يعاني السكان من فقدان الأمان والغذاء والمأوى، إذ يروي مواطنون من أم درمان والخرطوم وبحري قصصًا يومية عن الجوع والنزوح وفقدان المنازل، في ظل اعتماد متزايد على مساعدات غير كافية.

تشير التقديرات إلى خسائر كبيرة وارتفاع حاد في الفقر والنزوح، إضافة إلى تسجيل آلاف المفقودين، بينما تحذر المنظمات الدولية من أن استمرار الحرب سيعمّق الانهيار ويطيل أمد المعاناة لسنوات قادمة.

«تمثل هذه الذكرى القاتمة عامًا آخر من فشل العالم في مواجهة اختبار السودان.»

تعود ذكرى حرب السودان وهي تكمل عامها الثالث، مثقلةً بخسائر إنسانية عميقة وتداعياتٍ تتجاوز ميادين القتال إلى تفاصيل الحياة اليومية.

ثلاث سنوات من النزاع لم تترك مجالاً لمناعة المجتمع؛ إذ اتسعت رقعة النزوح، وانهارت خدمات أساسية، وتحوّلت مدنٌ كاملة إلى مساحاتٍ مفتوحة على الخوف والانتظار.

تعود ذكرى الحرب التي اندلعت منتصف أبريل 2023، و لا تزال معاناة المواطنين حاضرة في كل تفاصيل الحياة اليومية، حيث تختلط مشاهد الدمار بصوت الحنين إلى ما كان عليه الحال قبل اندلاع القتال العنيف، وتتفاقم الأزمة الإنسانية بوتيرة متصاعدة، في ظل انهيار الخدمات الأساسية.

وحذّرت منظمات الإغاثة من تفاقم الوضع، مع اتساع رقعة النزوح الداخلي وانهيار سلاسل الإمداد الغذائي، ما يدفع ملايين السكان نحو حافة المجاعة. كما تتزايد المخاوف من تفشي الأمراض نتيجة تدهور النظام الصحي.

وقال توم فليتشر، منسق الإغاثة الطارئة في الأمم المتحدة، في بيان: «تمثل هذه الذكرى القاتمة عامًا آخر من فشل العالم في مواجهة اختبار السودان». وأضاف: «أصبح السودان ساحةً للفظائع، تشمل الحصار، والحرمان من الغذاء، واستخدام العنف الجنسي كسلاح».

معاناة إنسانية

يقول خالد مصطفى، وهو أحد سكان مدينة أم درمان، في حديثه لـ«أفق جديد»: «لم نعد نعرف معنى الأمان، كل يوم نبحث عن الماء والغذاء، ونخشى أن نفقد من تبقى من أهلنا، الحرب لم تترك لنا شيئًا».

وفي الخرطوم، تروي عائشة عبد الله، التي فقدت منزلها، في حديثها لـ«أفق جديد»: «عدنا إلى منزلنا بعد أن تركنا فيه ذكرياتنا وأثاثنا وكل ما نملك، الآن نعيش على المساعدات، لكن حتى هذه لا تكفي».

أما في مدينة بحري، حيث تتفاقم الأزمة بانقطاع الكهرباء وتفشي الأوبئة، فيقول المواطن أمير حاتم، في حديثه لـ«أفق جديد»: «الجوع كافر، أحيانًا لا نجد ما نأكله لأيام، الأطفال يمرضون ويموتون بسبب سوء التغذية».

دائرة الحرمان

بين فقد الأحبة، وانهيار الخدمات، وتفشي الجوع، يعيش ملايين السودانيين واقعًا قاسيًا، في ظل آمال خافتة بوقف الحرب واستعادة الحياة.

حذّر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أن استمرار الحرب قد يعيد اقتصاد السودان إلى مستويات ستينيات القرن الماضي، مع احتمال ارتفاع معدلات الفقر المدقع إلى أكثر من 60%، وانزلاق نحو 34 مليون شخص إضافي إلى دائرة الحرمان، في حال استمر النزاع حتى عام 2030.

وأوضح البرنامج أن السودان خسر ما يُقدّر بـ6,4 مليار دولار من ناتجه المحلي الإجمالي خلال عام 2023 وحده، فيما انزلق نحو 7 ملايين شخص إلى الفقر المدقع خلال عام واحد، بالتزامن مع تراجع متوسط الدخل إلى أدنى مستوياته منذ عام 1992. كما أشار إلى أن عدد النازحين تجاوز 13 مليون شخص.

وأضاف أن التعافي سيظل بطيئًا حتى في سيناريو أكثر تفاؤلًا، ينتهي فيه النزاع بحلول عام 2026، إذ من المتوقع ألا يتجاوز متوسط النمو الاقتصادي 1,2% حتى عام 2043.

«أصبح السودان ساحةً للفظائع، تشمل الحصار، والحرمان من الغذاء، واستخدام العنف الجنسي كسلاح.»

سجل المفقودين

بمناسبة حلول الذكرى الرابعة للحرب، أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في تقرير، أن عدد الأشخاص المفقودين في السودان، المسجلين حتى الآن، بلغ 11 ألفًا، بزيادة قدرها 40 في المائة خلال عام 2025 وحده، ووصفت هذا الرقم بأنه يعكس فداحة التكلفة الإنسانية التي تخلفها النزاعات الممتدة.

أرجعت اللجنة انقطاع اتصال العائلات بأفرادها إلى الدمار الواسع الذي أصاب شبكات الاتصالات في البلاد، مشيرة إلى أن جهل الأسر بمصير ذويها يترك آثارًا نفسية عميقة وطويلة الأمد.

ونقلت روايات عن عدد من أسر المفقودين، مؤكدة أن كثيرين ما زالوا يبحثون عن أسماء ذويهم في قوائم الإفراج عن المعتقلين، أو يترقبون ظهورهم المفاجئ عبر وسائل الإعلام.

كما أوضحت أن مئات العائلات تمكنت من استعادة الاتصال بذويها خلال عام 2025، رغم التحديات الكبيرة، وأنها يسّرت إجراء أكثر من 560 ألف مكالمة هاتفية، بالتعاون مع جمعيات الهلال الأحمر في السودان ومصر وجنوب السودان وتشاد.

ونقل موقع اللجنة عن رئيس بعثتها في السودان، دانيال أومالي، قوله إن معاناة المدنيين جرّاء الحرب بلغت مستويات غير مسبوقة، في دارفور وكردفان والنيل الأزرق والنيل الأبيض والخرطوم والولاية الشمالية، نتيجة تأثر البنية التحتية الأساسية، كالأسواق والمستشفيات ومحطات معالجة المياه ومحطات إنتاج الطاقة.

وحمّل أومالي المسؤولية عن وقف النزاع أو تسويته للأطراف المنخرطة فيه مباشرة، وعلى الأطراف التي تملك نفوذًا مباشرًا عليها، وقال: «التقاعس اليوم سيكلفنا ثمنًا باهظًا، لا يستطيع أحد تحمّله غدًا».

وتنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى إعادة الروابط العائلية بوصفها من أشد حالات الطوارئ الإنسانية وطأة، وتؤكد أنها من بين الأكثر وطأة، رغم كونها الأقل ظهورًا على مستوى العالم، وذلك في ظل نزاع يشهد إخفاقًا واسع النطاق في الامتثال للقانون الدولي الإنساني وقواعد الحرب.

وأدّت الحرب إلى أزمة إنسانية وصفتها الأمم المتحدة بـ«أسوأ كارثة نزوح في العالم»، كما أفرزت حالة من الاستقطاب القبلي والإثني الحاد، أثارت مخاوف من تحولها إلى حرب أهلية.

مؤتمر برلين..يمنحنا شيك بدون رصيد

عبدالله محمد ادم

ملخص

ينتقد المقال مؤتمر برلين حول السودان، معتبراً إياه حلقة جديدة في سلسلة مؤتمرات دولية تُنتج وعوداً براقة دون أثر حقيقي على الأرض، بينما تستمر معاناة السودانيين.

ويرى الكاتب أن الآمال التي عُلّقت على المؤتمر سرعان ما تبخرت، خاصة مع غياب أي استعداد أوروبي لاتخاذ خطوات حاسمة لوقف الحرب.

يشكك الكاتب في ما وُصف بـ"نجاحات" المؤتمر، مثل لفت الانتباه الدولي للأزمة أو التأكيد على أن الحرب ليست حلاً، معتبراً أن هذه بديهيات لا ترقى لمستوى الإنجاز. كما ينتقد تمثيل السودانيين في المؤتمر، مشيراً إلى غياب أصوات الضحايا الحقيقيين وحضور شخصيات من النخبة السياسية المرتبطة بتجارب سابقة مثيرة للجدل.

يبرز مفارقة عقد المؤتمر في قاعات فاخرة بعيداً عن معاناة اللاجئين والنازحين، معتبراً أن بعض المشاركين تعاملوا معه كفرصة للظهور والعلاقات العامة أكثر من كونه منصة لحل الأزمة، ما يعكس فجوة بين النخبة والواقع المأساوي على الأرض.

يخلص الكاتب إلى أن مؤتمر برلين مرشح للانضمام إلى إخفاقات سابقة، وأن مخرجاته أشبه بـ"شيك بدون رصيد"، مؤكداً أن السودان يحتاج إلى إجراءات عملية مثل وقف إطلاق النار، حماية المدنيين، ومحاسبة المسؤولين، بدلاً من مؤتمرات لا تغيّر واقع الحرب.

منذ عقود، اعتاد العالم على مشهد المؤتمرات الدولية التي تُعقد لإنهاء الحروب، فتُختتم بتوصيات براقة و وعود كبرى، ثم تنتهي في أدراج النسيان،و مؤتمر برلين حول السودان والقضايا الإنسانية لم يكن استثناءً، بل حلقة جديدة في مسلسل طويل من النجاحات الوهمية التي روج لها المنظمون، بينما يدفع الضحايا ثمناً باهظاً بصمت.

كنا نترقب المؤتمر بشغف، علّه يحمل اختراقاً عملياً يوقف نزيف الدم السوداني، وتساءل الكثيرون: هل نشهد تدخلاً عسكرياً أوروبياً شبيهًا بعملية عام 2000 في سيراليون، يجبر حكومة بورتسودان -التي تتمسك بشرعيتها المتنازع عليها- على قبول السلام وتمكين الحكم المدني؟ لكن سرعان ما تبددت الأوهام، فغياب الاستعداد الأوروبي للتحرك كان واضحاً للجميع.

لكن ما مدي مستوى نجاح مؤتمر برلين الذي يتحدثون عنه؟

بعضهم رأى نجاحاً في أن المؤتمر «ذكر العالم» بأن السودان لا يزال يعاني حرباً! و كأن العالم كان في غيبوبة عن مئات الضحايا الذين سقطوا بقصف الطيران فقط خلال الفترة التي سبقت عقد المؤتمر، وآخرون اعتبروا «الإجماع على أن الحرب ليست حلاً» إنجازاً تاريخياً، متناسين أن هذه حقيقة يعرفها أي طفل حُرم من التعليم بفعل هذه الحرب.

والمفارقة الأكبر أن المؤتمر جمع 40 شخصية سودانية توافقوا على العمل من أجل إعادة الحكم المدني، أربعون شخصية لم يختر ضحايا الحرب في المعسكرات و القري المحروقة احدا ليمثله او يروي ما شهدته مدن الكومة، مليط، ابوزبد، الضعين و المجلد و غيرها من دمار مستشفياتها و قتل الابرياء من ابناءها! و كثيرون من هؤلاء الحضور كانوا جزءاً من الفترة الانتقالية السابقة، بعضهم انقلب عليها ويسعي اليوم لتعويضها مجدداً، و سيعملوا على دعم الحرب متى تهددت مصالحهم، للاسف شاهدنا هذه النخبة تستمتع في برلين.. و الضحايا يموتون في الخيام

ولنكن صريحين،فان أكبر نجاح حققه المؤتمر بالنسبة للبعض هو زيارة مجانية إلى واحدة من أجمل عواصم أوروبا، والتقاط صور تذكارية يتباهون بها أمام أقرانهم وأهلهم و لم يُرَ منهم دمعة واحدة حتي لو من دموع التماسيح تلك المأجوجة التي تظهر على شاشات التلفزيون.

لو كان المنظمون جادين حقاً، لعقدوا هذا المؤتمر في مخيمات اللجوء بمعسكر نياموزي أو كيرياندونغو بأوغندا، أو في خيمة داخل مخيمات تشاد، هناك، كان العالم سيشهد الحقيقة، وكان المؤتمرون سيتلقون جرعة من معاناة الضحايا الحقيقيين. لكنهم فضلوا قاعات برلين الفاخرة.

فهل سيكون مؤتمر برلين.. وريث فشل باريس ولندن؟

للأسف، سيلحق مؤتمر برلين بمؤتمري باريس ولندن في قائمة الإخفاقات السودانية، و سيبقى شاهداً على عدم جدية عالم تحولت فيه المؤتمرات إلى مناسبات للعلاقات الشخصية وترفيه القيادات السياسية،و يبدو أن بعضهم أصبح مدمنًا على هذه المؤتمرات أكثر من حرصه على حل القضية السودانية،

فكل وثيقة تصدرها مثل هذه المؤتمرات هي مجرد شيك كتب بدون رصيد في حساب بنكي أُغلق منذ عشرات السنين. والأدهى أنهم يروجون لها كإنجازات، بينما لا يزال النازحون يموتون جوعاً، و لا يزال الطيران يقصف المدنيين، ولا يزال الأطفال يبكون في العتمة و كل ما يمكنهم فعله مناشدة مكتوبة في غرطاس ، لن يلتفت اليها البرهان و جيشه،فمتى يتوقف العالم عن مسرحية مؤتمرات ترفيه القيادات السياسية ؟

السودان لا يحتاج إلى صور تذكارية في برلين، ولا إلى توصيات إنشائية تتبخر قبل أن تجف أحبارها. السودان يحتاج إلى مواقف عملية: وقف فوري لإطلاق النار و لو بالقوة، حماية دولية للمدنيين، ومحاسبة حقيقية لمن ارتكبوا الجرائم بحق الشعب السوداني.

فإلى متى سيظل العالم يخدع نفسه بمثل هذه «المؤتمرات الناجحة»؟ وإلى متى ستبقى النخب السودانية تتسلى في عواصم أوروبا بينما يغرق شعبها في دمائه؟ هذا هو السؤال الذي لن تجيب عنه أوراق برلين الملونة.

مؤتمر برلين حول السودان 2026

حقائق وأرقام

120
وفداً لحكومات ومنظمات دولية.

60
وفداً للمجتمع المدني السوداني في الداخل والخارج.

جمع 1.3
مليار يورو لمساعدة السودان.

3 مسارات للمؤتمر

- أولاً: المسار المدني.
- ثانياً: الاجتماع الوزاري.
- ثالثاً: اجتماع المانحين.

الوثيقة المشتركة لإيقاف الحرب
(وقعتها القوى المدنية السودانية المشاركة في المؤتمر)

- حماية المدنيين، وصون البنية التحتية والأعيان المدنية.
- تسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.
- كبح خطاب الكراهية والتعبئة السلبية.
- وقف شامل ومستدام لإطلاق النار.
- طرح ملامح عملية سياسية شاملة.
- إطلاق عملية شاملة للعدالة والعدالة الانتقالية.

مؤتمر برلين...
طوق النجاة أم الخذلان المؤجل؟

مؤيد الأمين

ملخص

يتناول المقال حالة الترقب التي تحيط بمؤتمر برلين في ظل تصاعد الحرب في السودان، حيث بات السودانيون يعلّقون آمالهم على أي مبادرة دولية جديدة، رغم تجارب سابقة خيّبت التوقعات. ويطرح تساؤلاً محورياً حول ما إذا كان المؤتمر يمثل فرصة حقيقية للسلام أم مجرد حلقة جديدة في سلسلة الوعود غير المنجزة.

يشير الكاتب إلى أن فشل المبادرات السابقة لم يكن بسبب نقص الحلول، بل لغياب الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، إذ إن الحرب في السودان تتجاوز كونها مواجهة عسكرية لتشمل صراعاً على المصالح والسلطة والسرديات الإعلامية، ما يجعل إنهاءها أكثر تعقيداً.

يلفت إلى مفارقة لافتة تتمثل في رفض كل من الإعلام الإسلاموي وإعلام الدعم السريع لمؤتمر برلين، رغم اختلافهما، ما يعكس أن استمرار الحرب يخدم مصالح الطرفين. فالإعلام هنا يتحول إلى أداة لتقويض فرص السلام عبر التشكيك فيه وإظهاره كخيار غير ممكن أو مشبوه.

يخلص الكاتب إلى أن أي مؤتمر دولي لن ينجح دون توفر أدوات ضغط حقيقية وآليات تنفيذ ملزمة، إلى جانب توحيد الجبهة المدنية داخلياً. فنجاح مؤتمر برلين، إن حدث، لن يُقاس بالبيانات الصادرة، بل بقدرته على تغيير حسابات أطراف الحرب وجعل السلام خياراً أقل كلفة من استمرار القتال.

كلما اشتد لهيب الحرب في السودان، يبحث الناس عن إسم جديد يعلّقون عليه الأمل. مبادرة، مؤتمر، وساطة... كلمات أصبحت جزءاً من يوميات السودانيين أكثر من مفردات السلام نفسه، واليوم يعود السؤال القديم بثوب جديد (هل يمثل مؤتمر برلين فرصة حقيقية لإيقاف الحرب) أم مجرد محطة أخرى في سلسلة الوعود التي تذوب أمام صوت الرصاص؟

خلال الأعوام الماضية شهد السودان مبادرات متعددة من جولات التفاوض الإقليمية إلى المسارات الدولية ، جميعها اصطدمت بحقيقة أساسية، الحرب في السودان ليست فقط مواجهة عسكرية بل صراع مصالح وسلطة وروايات إعلامية متنافسة. لذلك لم تفشل المبادرات بسبب نقص الأفكار، بل بسبب غياب الإرادة الملزمة للأطراف المتحاربة.

اللافت هذه المرة أن رفض مؤتمر برلين لم يأتِ من طرف واحد. الإعلام الإسلاموي يسعى منذ بداية الحرب إلى نزع الشرعية عن أي مسار دولي يمكن أن يحدّ من استمرار القتال، لأن توقف الحرب يعني نهاية إمكانية إعادة إنتاج السلطة عبر الفوضى. لكن المفارقة أن إعلام الدعم السريع يقف في الخندق ذاته، رافضاً مخرجات المؤتمر قبل صدورها. هنا يظهر السؤال الحقيقي ، لماذا يرفض خصمان أي مبادرة في اللحظة نفسها؟

الإجابة الضمنية تكمن في أن السلام، إذا فُرض دولياً يهدد معادلة القوة الحالية للطرفين الحرب تمنح كل طرف مساحة سياسية وعسكرية لا يوفرها السلام ولذلك يتحول الإعلام إلى سلاح موازٍ للبندقية مهمته ليست إقناع الشعب بجدوى الحرب، بل إقناعه بأن السلام مستحيل أو مشبوه.

لكن هل يستطيع مؤتمر دولي كبرلين إيقاف حرب لا يريد أطرافها التوقف؟ التجارب المقارنة تشير إلى أن المؤتمرات لا تنهي الحروب وحدها. ما يوقف النزاعات عادة هو مزيج من ثلاثة عناصر ضغط دولي اقتصادي وسياسي حقيقي، توحيد الموقف المدني الداخلي، وآلية رقابة وتنفيذ تجعل كلفة استمرار الحرب أعلى من كلفة السلام.

المعضلة السودانية أن العامل الثالث ظل غائباً دائماً. الاتفاقات تُوقّع دون أدوات إلزام، فتتحول إلى بيانات حسن نوايا. لذلك فإن السؤال الأهم ليس ماذا سيخرج به مؤتمر برلين ؟ بل هل يمتلك المجتمع الدولي أدوات عقابية واضحة؟ وهل تستطيع القوى المدنية خلق جبهة ضغط شعبية تجعل رفض السلام موقفاً مكلفاً سياسياً للطرفين؟

دموع السودانيين اليوم ليست بسبب غياب المبادرات، بل بسبب تكرار الأمل المكسور. فالشعب لا يحتاج إلى مؤتمر جديد بقدر ما يحتاج إلى ضمانة مختلفة إن كان برلين طوق نجاة فعلاً، فسيُقاس نجاحه بقدرته على تغيير ميزان الحسابات لدى المتحاربين، لا بعدد البيانات الصادرة عنه.

ويبقى السؤال المفتوح: هل نحن أمام بداية نهاية الحرب... أم أمام خذلان آخر يتعلم فيه السودانيون مرة جديدة كيف يدفنون أحلامهم بصمت؟

ثباتٌ يتحرّك: بنية السلطة الخفية وإعادة إنتاج الأزمة في السودان

حاتم أيوب أبوالحسن

ملخص

يرى المقال أن أزمة السودان ليست مجرد تعثر سياسي عابر، بل نتاج بنية عميقة تُعيد إنتاج نفسها باستمرار، تُسمى بـ»جمهورية الظل». هذه البنية لا تظهر بشكل مباشر، لكنها تتحكم في مفاصل الدولة، وتمنع اكتمال تشكّلها كمؤسسة مستقرة.

يشير إلى أن هذه الشبكات تتميز بمرونتها وقدرتها على التكيّف، حيث تحتفظ بنفوذها عبر السيطرة على الاقتصاد والتأثير في القرار السياسي، مع إعادة التموضع في كل مرحلة انتقالية. قوتها لا تكمن في الإنجاز، بل في قدرتها على إدارة الفشل وتعطيل أي تحول حقيقي.

يصف الكاتب المشهد السوداني بأنه دورة مغلقة من الأزمات، حيث تُطرح المبادرات وتُوقّع الاتفاقات، لكنها سرعان ما تتآكل وتُفرغ من مضمونها. بذلك يتحول اللااستقرار إلى حالة مُدارة، تُبقي على جوهر السلطة رغم تغيّر الواجهات.

يخلص إلى أنه يبرز الصراع بين منطقين: منطق بناء الدولة ومنطق الشبكات التي تعيش على استمرار الأزمة. ويؤكد الكاتب أن التحدي الحقيقي ليس في إنتاج التغيير، بل في حمايته من التفريغ والاحتواء، ما يفسر استمرار "الحركة داخل الثبات" دون الوصول إلى تحول فعلي.

لا تبدو الأزمة في السودان مجرد تعثّر في مسار انتقال سياسي، بل تعبيرًا عن بنية عميقة تعيد إنتاج نفسها باستمرار. فالدولة، بمعناها المؤسسي، لم تكتمل ولادتها بعد، لأن ما يمكن تسميته بـ»جمهورية الظل» لا يزال فاعلًا في تشكيل المجال السياسي، موجّهًا مساراته، ومُعطّلًا أي تحوّل حقيقي.

هذه ليست بقايا نظام سابق، بل بنية مرنة وممتدة، تتغلغل داخل مؤسسات الدولة وخارجها في آنٍ واحد. لا تعتمد على الظهور المباشر، بل على قدرتها العالية على التخفي والتكيّف، محتفظةً بنفوذها عبر السيطرة على مفاصل الاقتصاد، والتأثير في دوائر القرار، وإعادة تموضعها مع كل تحوّل سياسي دون أن تفقد جوهرها.

قوة هذه الشبكات لا تُقاس بما تحققه من نجاحات ظاهرة، بل بقدرتها على التحكّم في مسارات الفشل. فتعطيل المبادرات، وإفراغ الاتفاقات من مضمونها، وتوجيه الأزمات، ليست أعراضًا عرضية، بل أدوات بنيوية ضمن استراتيجية بقاء محكمة.

في هذا السياق، لا يبدو المشهد السوداني كسلسلة إخفاقات، بل كنمط متماسك من "إدارة الأزمة". التاريخ لا يتقدّم، بل يُعاد تدويره ضمن دورة مغلقة: مبادرات تُطلق، اتفاقات تُوقّع، ثم تتآكل تحت ضغط التناقضات الداخلية والتوازنات الخارجية، لتعود الأمور إلى نقطة قريبة من البداية.

إنها حالة من "الحركة داخل الثبات"، حيث تتغيّر الواجهات بينما يبقى جوهر السلطة على حاله. وهنا يصبح اللااستقرار ليس نتيجة عجز، بل خيارًا مُدارًا.

لم تعد هذه البنية محلية خالصة، بل نسجت علاقات متشعبة مع فاعلين إقليميين ودوليين، تمنحها قدرة أكبر على المناورة. وضمن هذا التشابك، تتحوّل بعض المبادرات الدولية من أدوات للحل إلى آليات لإدارة التوازنات، حين تكتفي باحتواء النتائج دون تفكيك الأسباب البنيوية للأزمة.

المشكلة، إذن، ليست في غياب المبادرات، بل في هشاشة البيئة التي تستقبلها. فكل مشروع للتغيير يواجه مصيرين متكررين: إجهاض مبكر أو احتواء تدريجي. وفي كلا الحالتين، يفقد قدرته على إحداث تحوّل فعلي.

من هنا، يتقدّم سؤال "كيف نحمي التغيير؟" على سؤال "كيف نُنتجه؟". لأن التحدي الحقيقي لا يكمن في ابتكار الأفكار، بل في تحصينها من آليات التفريغ وإعادة التوظيف.

في المحصلة، لم يعد الصراع في السودان بين قوى متنافسة فحسب، بل بين منطقين متناقضين: منطق الدولة، الذي يسعى إلى التأسيس والاستقرار، ومنطق الشبكات، الذي يقوم على إدارة الهشاشة واستدامة الأزمة. وبين هذين المنطقين، تستمر حالة انتقال بلا نهاية.

هكذا يتحرّك المشهد... دون أن يصل.

ثباتٌ يتحرّك، لأن من يُحرّكه لا يريد له أن يصل.

تحالف تاسيس من الاستيلاء على الدولة الى استبدالها

ملخص

يرى المقال أن الصراع في السودان لم يعد مجرد تنافس تقليدي على السيطرة على الدولة، بل يعكس تحولًا أعمق في مفهوم السلطة ذاته.فظهور ما يُعرف بـ«تحالف تأسيس» يشير إلى انتقال من منطق الاستيلاء على المركز إلى بناء أشكال جديدة من الحكم خارج إطار الدولة، في ظل تراجعها وفقدانها احتكار الشرعية.

يوضح أن الدولة ظلت محور الصراعات السودانية، حتى لدى القوى التي عارضتها. لكن هذا الافتراض بدأ يتلاشى مع صعود قوى تسعى إلى ترسيخ نفوذها محليًا بدلًا من السيطرة على الخرطوم. ويتجلى ذلك في تقارب قوى مثل الدعم السريع والحركة الشعبية-شمال، حيث بات الهدف إنشاء سلطات فعلية على الأرض، تدير الأمن والموارد بمعزل عن الدولة المركزية.

تشير الكاتبة إلى أن هذا التحول يخلق مشهدًا من «السيادة الموازية»، حيث تتعدد مراكز السلطة وتتداخل، مدعومة باقتصادات حرب وشبكات عابرة للحدود. وبدلًا من السعي لإعادة بناء الدولة، تسعى هذه القوى لفرض نفسها كجهات شرعية في أي تسوية مستقبلية، ما يؤدي إلى تآكل مفهوم السيادة التقليدية وتزايد التشرذم كخيار استراتيجي.

تخلص إلى أن «تحالف تأسيس» لا يقدّم حلًا لأزمة السودان بقدر ما يعيد تعريفها، عبر نقل السؤال من «من يحكم الدولة؟» إلى «هل ما زالت الدولة ضرورية؟». هذا المسار قد يقود إلى نموذج لامركزي هش قائم على التفاوض، مع تداعيات إقليمية أوسع قد تعيد تشكيل طبيعة الصراعات في القرن الأفريقي.

بقلم ريبيكا مولوجيتا *

تركز العديد من التحليلات للصراع السوداني عادةً على صدام الجيوش المتنافسة، وانهيار المؤسسات القائمة، والكارثة الإنسانية الناجمة عنه. ورغم أن هذه العوامل واقعية بلا شك، إلا أنها تقدم سردًا ناقصًا يصور حجم الدمار دون إدراك التحول الجذري الكامن وراءه. فالصراع السوداني اليوم يتجاوز كونه مجرد صراع تقليدي على النفوذ؛ إنه تحول جوهري في منطق السلطة نفسه. ويمثل تحالف التأسيس الصاعد، الذي يُعدّ الخطوة التأسيسية لبناء بيئة سياسية جديدة، خروجًا عن القواعد التقليدية للحرب الأهلية. ويشير هذا إلى أن جوهر التوتر لم يعد سباقًا للاستيلاء على الدولة القائمة.

على مدار معظم تاريخها الحديث، تمحورت صراعات السودان حول مبدأ تنظيمي واحد: الدولة. خاضت الحركات المسلحة معاركها للاستيلاء عليها، أو إصلاحها، أو الفرار منها. حتى في لحظات التفكك، احتفظت الدولة بمكانتها كمصدر نهائي للشرعية والاعتراف. وكان إنشاء التحالف بحد ذاته امتدادًا لهذا المنطق، ورفضًا لسلطة الخرطوم، لا لفكرة الدولة نفسها. ما يميز الوضع الراهن هو أن هذا الافتراض بدأ يتلاشى.

تجاوزت حركة تأسيس مفهوم التحالف فحسب، مُشيرةً إلى تحوّل استراتيجي لم يعد فيه النصر يُقاس بالسيطرة على الخرطوم، بل ببناء سلطة في الفراغ الذي خلّفته دولة متراجعة. ويُجسّد التقارب بين قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال هذا التحوّل؛ فعلى الرغم من اختلاف تاريخهما، أقرّ كلا الطرفين بالواقع البنيوي المتمثل في زوال المركز القديم واستحالة إعادة بناء السلطة الوطنية على صورتها الأصلية. ما يتبلور ليس دولة بديلة واحدة، بل مشهدٌ أكثر أهمية لـ«سلطة مُصطنعة»، نسيجٌ من الحكم المستقل حيث تعمل الضرائب والأمن المحلي والأنظمة الإدارية خارج الإطار الوطني التقليدي تمامًا.

في هذه المرحلة، من المهم تحديد ماهية حركة تأسيس بدقة. فهي ليست منظمة رسمية واحدة أو حركة موحدة، بل يُفهم وجودها على نحو أفضل كمشروع سياسي أو عقيدة ناشئة، أي طريقة تفكير في السلطة تتبناها، بشكل متفاوت، جهات مسلحة في السودان. عندما يشير المراقبون إلى «تحالف تأسيس»، فإنهم عادةً ما يقصدون التقارب بين جماعات مثل قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال، إلى جانب جهات فاعلة محلية أخرى، بدأت تعمل وفق منطق مشترك: لم تعد الدولة المصدر الوحيد أو حتى الرئيسي للسلطة.

إلى جانب السعي المحموم للهيمنة العسكرية، اتجهت هذه الجهات الفاعلة نحو غاية استراتيجية أكثر تعقيدًا: ترسيخ السلطة في المناطق التي فشلت فيها الدولة. لا يكمن هدفها في وراثة أنقاض الخرطوم، بل في بناء أنظمة حكم ذاتي تفرض الاعتراف بها كجهات فاعلة شرعية في أي حل مستقبلي. وفي هذا الإطار، تُشكل حركة تأسيس لغة استراتيجية مشتركة تُحوّل الصراع من صراع ثنائي على الخلافة إلى ساحة من مراكز سلطة متعددة وراسخة. هذا التحول يُذيب فعليًا المفاهيم التقليدية للسيادة، حيث تندمج الحدود غير الثابتة وطرق التجارة العابرة للحدود والشبكات المسلحة في صراعات محلية مع حالة عدم استقرار إقليمية أوسع. من خلال تأسيس السلطة من القاعدة بدلًا من الاستيلاء على المركز، لا تخوض هذه الجماعات حربًا فحسب، بل تُعيد تشكيل المنطق الإقليمي والسياسي للقرن الأفريقي بشكل جذري.

في جوهرها، تمثل حركة تأسيس تحولاً جذرياً من سياسة الاستحواذ إلى سياسة البناء، متجاوزةً الدولة تماماً لبناء السلطة من القاعدة إلى القمة بدلاً من فرضها من المركز. تتحدى هذه الحركة بشكل أساسي الافتراض الحديث للسيادة الواحدة الثابتة، مستبدلةً إياها بـ«سيادة موازية» تتعايش فيها مراكز قوة متعددة وتتنافس ضمن نفس الحيز الوطني. والنتيجة هي إعادة تعريف عميقة للحكم باعتباره شيئاً متفرقاً، قابلاً للتفاوض، ومشروطاً بدلاً من كونه مركزياً ومطلقاً. وبالمقارنة التحذيرية مع جنوب السودان حيث فشل الاستقلال في حل الانقسامات الداخلية، يشهد السودان الآن تفككاً تدريجياً لدولة قائمة. تُظهر الحالتان نفس الأزمة الهيكلية: العجز المتأصل للسلطة المركزية عن استيعاب المطالبات المتنوعة والمحلية والمتنافسة على السلطة.

يتردد صدى منطق تأسيس بقوة في جميع أنحاء القرن الأفريقي، موفرًا نموذجًا قويًا لحركات التمرد لتجاوز معارضة الدولة نحو جعل الدولة غير ذات صلة تمامًا من خلال بناء سلطة خارج المؤسسات الرسمية. هذا التحول يغير جذريًا عتبة الإمكانيات الإقليمية، ويطمس الخطوط الفاصلة بين الحرب والحكم، حيث يبدأ النظام في الظهور من التشرذم بدلًا من التوحيد.

تأسيس

جمهورية السودان

تحالف السودان التأسيسي

وتتعزز هذه الأنظمة اللامركزية باقتصادات حرب قوية، لا سيما من خلال استخراج الموارد كالذهب، مما يمنح الجهات المسلحة الاستقلال المالي اللازم للحفاظ على الحكم المستقل. ونتيجة لذلك، يتطور التشرذم من مجرد حالة سياسية إلى استراتيجية اقتصادية متعمدة، مما يخلق حوافز قوية وراسخة لمراكز القوى المحلية لمقاومة أي عودة إلى دولة موحدة مركزية.

يزيد الضغط على الحدود من تعقيد هذا المشهد، إذ يُفاقم ظهور سلطات موازية واقع التنقل والتجارة والروابط الاجتماعية عبر الحدود. وتنجذب الدول المجاورة بشكل متزايد إلى هذه الشبكات، سواء بدافع الضرورة أو التخطيط، متفاعلةً مع جهات فاعلة غير حكومية تمارس سيطرة إقليمية فعّالة. ويخلق هذا بيئة إقليمية لم تعد فيها الصراعات محصورة، بل مترابطة ومتزايدة الصعوبة في إدارتها. ويعكس مسار السودان أزمة أوسع نطاقًا تتعلق بالدولة في القرن الأفريقي، حيث يُنظر إلى الدولة غالبًا على أنها هيكل إقصائي لا مؤسسة شاملة. وينبع جاذبية بناء السلطة خارج الأنظمة الرسمية من خيبة أمل عميقة في النماذج السياسية الفاشلة، مما يجعل حركة تأسيس حركةً تُجسّد الحاجة المُلحة إلى بدائل، وخطر تسريع التشرذم الذي تسعى إلى حله.

إن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن من هذا التحليل ليس ما إذا كان بإمكان تاسيس توحيد السودان، بل نوع الوحدة التي يمكن أن يُحققها، إن وُجدت . إن التقارب بين قوات الدعم السريع والحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال لا يُشير إلى عودة الدولة المركزية ، بل يُوحي بظهور نظام أكثر لامركزية وتفاوضًا، تتعايش فيه مراكز سلطة متعددة ضمن إطار سياسي مرن. من الناحية النظرية، يُمكن لمثل هذا الترتيب أن يُوفر شكلًا من أشكال الاستقرار الذي يعكس تنوع البلاد، ولكنه سيكون هشًا بطبيعته، ويعتمد على المفاوضات المستمرة، وعرضة لتقلبات السلطة والمصالح.

بهذا المعنى، لا يحلّ تاسيس أزمة السودان، بل يعيد صياغتها. فهو يحوّل التركيز من مسألة من يسيطر على الدولة إلى مسألة ما إذا كانت الدولة لا تزال الأداة الرئيسية للنظام السياسي. لا تزال الإجابة على هذا السؤال قيد التكشف، لكن اتجاه التغيير واضح. لم يعد السودان مجرد دولة في حالة صراع، بل أصبح فضاءً سياسياً تُختبر فيه أشكال جديدة من السلطة، وتُنازع، وتُبنى في الوقت الراهن.

بالنسبة للقرن الأفريقي، فإنّ التداعيات بالغة الأهمية. فإذا ما ترسّخت منطق تأسيس خارج السودان، فقد يُعيد تشكيل البيئة السياسية للمنطقة بطرق يصعب التراجع عنها. وقد تتحوّل الصراعات من التركيز على الاستيلاء على السلطة إلى التركيز على بنائها في مناطق مجزّأة. وقد تفقد الحدود أهميتها كخطوط سيطرة، وتزداد أهميتها كمناطق تفاعل. وقد يتلاشى التمييز بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، إذ تُعرَّف السلطة بشكل أقل بالاعتراف وأكثر بالفعالية.

إن ما هو على المحك ليس مستقبل السودان فحسب، بل مستقبل النظام السياسي في منطقة لطالما كانت فيها الدولة مركزية ومحل نزاع. تمثل تأسيس نقطة تحول في هذا المسار، إذ تعكس عالماً لم يعد فيه انتزاع السلطة من المركز أمراً يُنتزع منه، بل يُبنى حيث لم يعد للمركز وجود. يبقى من غير المؤكد ما إذا كان هذا سيؤدي إلى أشكال جديدة من الاستقرار أم إلى تفتيت أعمق وأكثر ديمومة. لكن ثمة أمر واحد واضح: لقد تغيرت قواعد الصراع. وفي السودان اليوم، تُعاد صياغة هذه القواعد بطرق ستُشكّل المنطقة لسنوات قادمة.

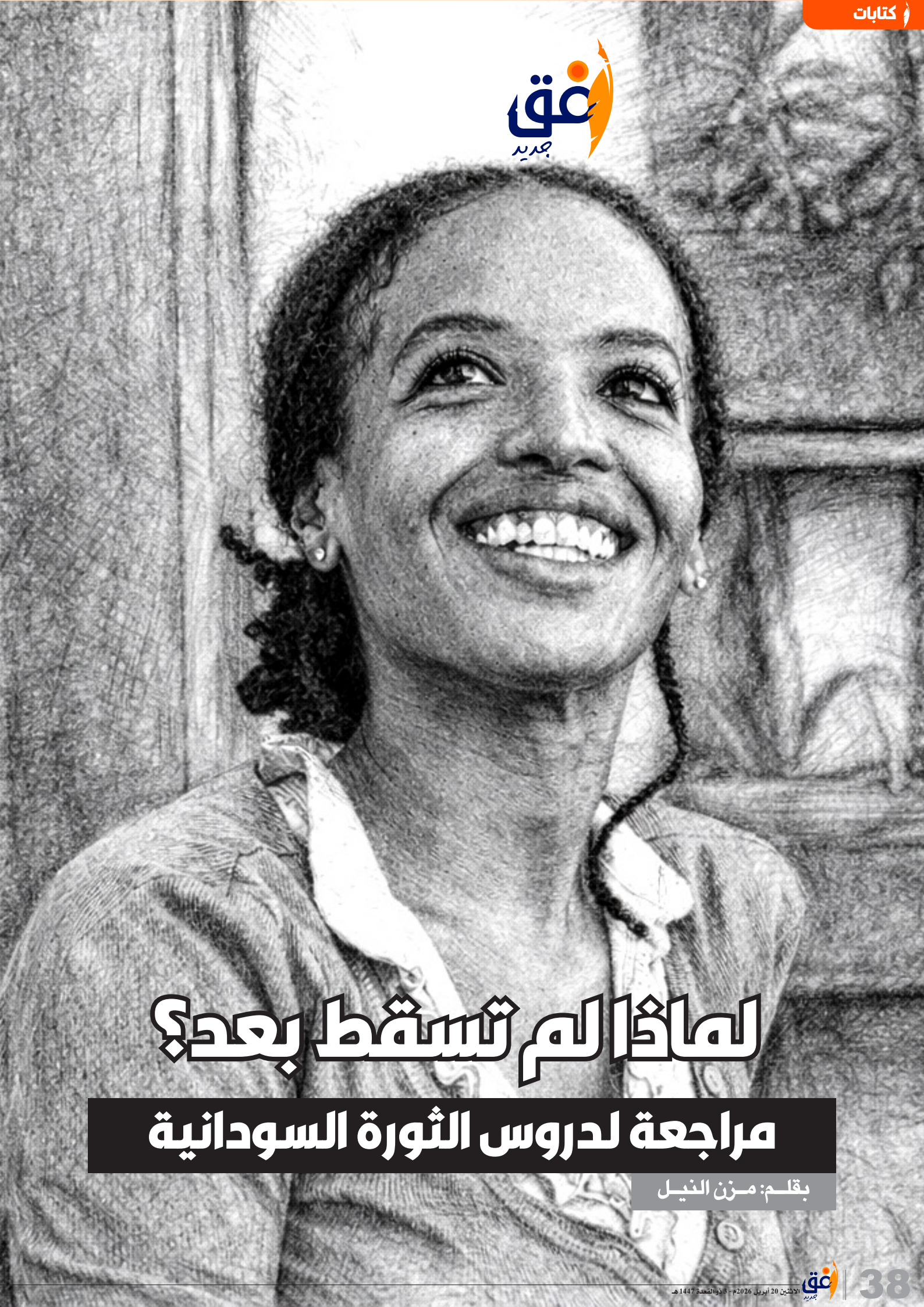

لماذا لم تسقط بعد؟

مراجعة لدروس الثورة السودانية

بقلم: مزن النيل

تنشر أفق جديد نصاً للباحثة والمناضلة السودانية اللامعة التي رحلت في 15 نيسان/ ابريل الحالي، مزن النيل. اعادة السفير العربي نشره حيث سبق أن تم نشره عام 2021، قدّمت فيه مراجعة مهمة لدروس الثورة السودانية وقراءة في مكامن العطب السياسي.

انجز هذا البحث عن السودان ونُشر قبل انقلاب قائد الجيش على الحكومة الانتقالية الذي وقع على الرغم من المنحى المتخلي عن أهداف الانتفاضة العارمة – الانتفاضات المتكررة – للشعب السوداني وبالضد منها. يلخص النص في إحدى فقراته العطب : «تعمل مجموعات من موظفي المؤسسات الدولية السابقين وقيادات النخبة السياسية بمختلف أطيافها، المدنية والمسلحة - تحت قيادة المجلس العسكري - على تنفيذ مجموعة من المصالح الاستثمارية وعمليات تحويل الموارد لصالح رؤوس الأموال الخليجية والعالمية. قدمت هذه الحكومة الانتقالية قانون الاستثمار وقانون شراكة القطاع العام والخاص، بينما تجاهلت إصلاح قانون العمل وتجريم الفصل التعسفي أو مراجعة قوانين ملكية الأرض لضمان تمليك المزارعات أراضيهنّ. ووطّدت علاقتها مع «اتحاد أصحاب العمل السوداني»، وهو الجسم الممثل لرؤوس الأموال السودانية والذي بات مشاركًا ثابتًا في معظم لجان الإصلاح ووضع القوانين...»

22-11-2021

في بدايات ديسمبر/كانون الأوّل من العام 2018 اندلعت الاحتجاجات في المدن السودانية وتواصلت حتى إسقاط الرئيس عمر البشير، وذلك بعد أسبوع من اعتصام المطالبين بمغادرته حول مقرات القيادة العامة للجيش السوداني في عدد من المدن السودانية في أبريل/نيسان 2019. وكان ذلك قبل حوالي شهرين من إكمال عامه الثلاثين في الحكم. استمر اعتصام الثوريات والثوريين السودانيين حول مباني الجيش لأسابيع بعدها، مؤكدين تمسكهم بأدوات النضال السلمي حتى تحقيق كامل مطالبهم وتقديم ضمانات على إحداث التغيير الذي ينشدون. فضت القوات الأمنية الاعتصامات حول مباني القوات المسلحة في 14 مدينة سودانية عبر مجزرة وحشية بُثّت على الهواء مباشرةً تابعها العالم في 3 يونيو 2019، في ليلة 29 رمضان. تبع ذلك توقيع اتفاق على صيغة «شراكة في الحكم» بين المجلس العسكري –الذي أعلن تشكيل نفسه من مكونات اللجنة الأمنية لنظام عمر البشير بعد إقالته وقاد البلاد منذ لحظتها– وقيادة تحالف المعارضة –الذي أطلق على نفسه اسم «قوى إعلان الحرية والتغيير»–.

تكوّنت حكومة الشراكة بين المدنيين والعسكريين وفق الاتفاق الموقع بينهما لتحكم السودان لفترة انتقالية مدّتها 3 سنوات. وشهد السودان نتيجة ذلك عددًا من التغييرات السياسية والاقتصادية في البلاد من ضمنها توقيع اتفاق سلام بين الحكومة الانتقالية وعدد من الحركات المسلحة، ورَفْع اسم السودان من القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب، وإجازة قوانين وتعديل أخرى، وتبني سياسات والتخلي عن غيرها. في المقابل، وعلى مر حوالي سنتين منذ إعلان الحكومة الانتقالية، نَدُر مرور أسبوعين على البلاد من دون اندلاع احتجاجات في إحدى مدنها على الأقل. تواصلت الاحتجاجات إذًا وتعددت أسبابها وأصبح من المعتاد أن يعبّر السودانيون عن رفضهم لأوضاع بلادهم الحالية بترديد عبارة «لم تسقط بعد». تأتي هذه العبارة امتدادًا لهتاف المحتجين في بدايات هبّتهم في ديسمبر 2018 بأن «تسقط بس» (والتي تعني «فلتسقط تمامًا»، أو «فلتسقط في كل الأحوال» وتُترجم «Just fall») تعبيرًا عن رفضهم التام لنظام الحكم وقتها، وهتافهم من داخل الاعتصامات منذ إعلان إقالة البشير بأن «سقطت، ما سقطت، صابنها» أي («سواء دلّت إقالة البشير على سقوط النظام أو كانت مناورة من النظام الذي لم يسقط فنحن باقون هنا»)، معبّرين عن تصميمهم على البقاء في أرض اعتصاماتهم وثورتهم. «لم تسقط بعد» عبارة تتزايد وتيرة ترديدها في الواقع السوداني بشكل يومي.

كما تتردد في صيغتها المهتوفة «لسّاها ما سقطت، لسّه الحكم عسكر» في المواكب المستمرة بعد ما يزيد عن سنتين منذ بداية ثورة ديسمبر/كانون الأوّل 2019. لفهم هذا الوضع علينا أن نفهم أولًا لماذا يرى السودانيون أن النظام الذي خرجوا لإسقاطه لم يسقط بعد. وتتطلب الإجابة على هذا السؤال: 1) أن نستوعب لماذا ثار السودانيون والسودانيات وما الذي أرادوا إسقاطه حين هتفوا «تسقط بس». ومن ثمّ 2) قراءة الواقع الحالي للسلطة في السودان وأيلولاتها المنطقية مقارنةً بأهداف الثورة المستخلصة من النقطة الأولى. ومن ثم يحتم علينا انحيازنا نحو تحقيق حلم العدالة

الاقتصادية والاجتماعية أن نفكر في 3) الكيفية التي تتمكّن الثورة السودانية فيها ويتوجّب عليها أن تستمر عبرها نحو تحقيق أهدافها في وجه حصار الثورة المضادة.

تشكّل هذه النقاط الثلاث الأسئلة الرئيسية التي تحاول هذه الكتابة التطرق إليها بشكل يُرجى أن يساهم في إغناء الحوار الثوري الأممي عن الدروس المستقاة من الثورة السودانية، لتصبّ في تعلّمها الذاتي وتحقيقها لأهدافها كما في إغناء الإرث النضالي العالمي، أي وقودنا نحو الانتقال إلى واقع أقرب إلى العدالة.

لماذا ثار السودانيون والسودانيات؟

تختلف القراءات في تسجيل صافرة بداية ثورة ديسمبر 2018 في السودان، فالاحتجاجات الغاضبة كانت تتكرر في مدن سودانية مختلفة منذ بداية الشهر. كان المناخ العام مشحونًا بالغضب تجاه الوضع الاقتصادي القاتم والمتمثل في صفوف الباحثين عن الخبز أمام الأفران وصفوف الباحثين عن الوقود أمام محطاته. استفحلت آثار الانهيار الاقتصادي وقتها حتى كانت آخر مظاهرها أزمة حادة في توفر العملة نفسها. وسط هذا المناخ سجلت مدينة عطبرة الحدث الاحتجاجي الأبرز في تلك الفترة والذي ابتدأ بتظاهرة طلاب مدرسة عطبرة الصناعية احتجاجًا على ارتفاع سعر سندويتش الطعميّة عقب ارتفاع أسعار الخبز. بات ذلك السندويتش منخفض الجودة والمحتوى --الذي يفترض أنه الإفطار الارخص والأكثر انتشارًا بين جموع السودانيين المفقرين– خارج نطاق استطاعتهم المادية. فخرجوا إلى الشوارع يهتفون غضبهم. امتدت تلك التظاهرات حتى إحراق دار الحزب الحاكم في المدينة. انتشرت صور حريق دار حزب المؤتمر الوطني [1] بين السودانيين وعلى منصاتهم الإلكترونية المختلفة. شابهت الدار في معمارها جميع دور الحزب الحاكم المنتشرة في البلاد، بلونها الأخضر وبذخها المستفز مقارنةً بما يحيطها من فقر وغياب للتنمية. ولكنه كان يحترق. فأصبحت احتمالية إسقاط الحكومة أكثر واقعية، ممكنة رغم ترسانة الأجهزة الأمنية ووحشيتها في التصدي للمتظاهرين.

تواصلت التظاهرات في المدن السودانية المختلفة هاتفةً بـ»حكومة الجوع، تسقط بس، حكومة الفقر، تسقط بس». وخرجت مدن أخرى احتجاجًا على عنف الدولة في التصدي للمظاهرات في سابقاتها فدخل السودان في حلقة احتجاج تغذّي نفسها وتؤجّجها ردود فعل الدولة من قتل وعنف واعتقالات وإغلاق لشبكات التواصل الاجتماعي وفرض لأشكال مختلفة من التضييق وحظر التجول. تأسّست هذه الانتهاكات جميعها على العنف الاقتصادي المستمر متمثلًا في تواصل التضخم وانسحاب الخدمات والدعم الذي يجب أن يُقدّم للمواطنين لمواجهة هذا الظرف.

لم يكن الظرف الاقتصادي محل غضب السودانيين وليد العام 2018. بل كان في الحقيقة امتدادًا لنتاج السياسات الاقتصادية لنظام الإنقاذ الوطني –حكومة عمر البشير– وسياسات أنظمة سبقته. كانت حكومة الإنقاذ –منذ أتت نتيجة انقلابها في 30 يونيو/ حزيران 1989– قد تبنّت سياسات التحرير الاقتصادي والخصخصة وانسحاب الدولة من تقديم الخدمات. وكانت في ذات الوقت تعادي «الدول العظمى» من منطلق الخلفية الإسلامية للحزب الحاكم. فسارت الدولة نحو تطبيق سياسات اقتصادية نيوليبرالية دون

المساعدات المتواضعة التي كان يمكن أن تقدمها لها مؤسسات التمويل العالمية لولا العلاقات العدائية بين الحكومة السودانية والحكومات الغربية. كانت سياسات التحرير الاقتصادي حينها منفذًا نحو التّمكين الاقتصادي لكوادر الحركة الاسلامية عبر فتح الفرص لهم للتجارة في مجالات الخدمات العامة التي انسحبت منها الدولة كالتعليم والصحة، فتمكّن النظام بذلك من إعادة توجيه إيرادات مختلف القطاعات من الخزينة العامّة إلى مراكمة ثروات كوادره. يمكن أن نسرد تطور حكومة الإنقاذ الوطني عبر مسلسل سياساتها الاقتصادية الفاشلة وقراراتها قصيرة النظر في التعامل مع نتائج فشلها. فبيع الأصول الحكومية والانسحاب من تقديم الخدمات وفتح باب خصخصة الصحة والتعليم لم يتمكن من دعم بقاء النظام طويلًا وواجه احتجاجات جماهيرية ومعارضة سياسية استمرت طيلة التسعينيّات رغم القمع. اتجه النظام في نهاية التسعينيّات نحو الشركات الصينية للبدء في عمليات التنقيب عن النفط مدفوعًا بمقاطعة الشركات الأمريكية والأوروبية ضمن نطاق الحظر الاقتصادي الأمريكي المفروض على السودان منذ العام 1998.

أنتج هذا الواقع عقودَ واتفاقيات تنقيب بشروط مجحفة بحق السودان مازالت -رسميًا- سرية ومخفاة عن الشعب السوداني. اجتهد النظام في ذات الوقت في محاولة العودة إلى النظام المالي العالمي وبدأت مفاوضته مع الحكومات الأمريكية حول رفع الحظر الاقتصادي فقبل ضمن ذلك التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير السودان منهيًا الحرب الأهلية الأطول في القارة في جنوب السودان [2]. أسفر التفاوض عن اتفاق السلام الشامل والذي افتتح فترة انتقالية مدّتها 5 سنوات ابتداءً من العام 2005 بصيغة شراكة في الحكم بين طرفي التفاوض وأحزاب معارضة أخرى، لتُختَتم بانتخابات رئاسية واستفتاء تقرير مصير لمواطني جنوب السودان. شهدت هذه الفترة ازدهارًا اقتصاديًا نتيجة لضخ النفط من أراضي الجنوب الغنية به. وظهر هذا الازدهار في استقرار العملة وتكاثر مشاريع البناء والإنشاءات، بما في ذلك مشاريع البنى التحتية والشوارع التي طالما صاحب إنشاؤها فضائحَ فساد واختفاء الأموال العامة. كانت فترة اتفاقية السلام الشامل، اقتصاديًا إذًا، فترة إعادة توجيه للأموال العامة ومِنح التنمية نحو شركات الإنشاء والمقاولات والأعمال المرتبطة بها – سودانية كانت أم أجنبية. فتكاثرت شركات الإنشاءات وشركات خدمات قطاع النفط المملوكة لقيادات الحزب الحاكم والموالين لهم. في المقابل لم تشهد البلاد أي تطور مماثل في تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين او انتشار للمرافق العامة أو أي مشاريع تنموية أو تشغيلية كبرى. انتهجت الحكومة في هذه الفترة أيضًا منهج إنشاء الشركات الحكومية التابعة لرئاسة الجمهورية مباشرةً، فتمادت بذلك في إخراج الموارد العامة من نطاق سيطرة الوزارات وركّزت السلطة في يد الرئيس ومقرّبيه.

في نهاية فترة اتفاقية السلام الشامل، صوّت مواطنو جنوب السودان في يناير 2011 لصالح الانفصال. كانت نتيجةً منطقية لاستحالة تحقيق شعار «الوحدة الجاذبة» تحت النظام القائم. مارس نظام البشير حروب تطهير عرقي ضد شعب جنوب السودان وجنّد لها الشماليين عبر خطاب جهادي استمر طيلة فترة التسعينيات، وتشابه بذلك مع أنظمة سودانية سابقة. ولم تشهد الفترة الانتقالية أي محاولات جادة لإقامة مشاريع تنموية أو خدمية في الجنوب أو لتقديم مشروع وطني يحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية المفقودة. وفي المقابل تكاثرت مشاريع التنقيب عن النفط في الجنوب وأنابيب ضخّه نحو ميناء بورتسودان المطلّ على البحر الأحمر في شمال شرق البلاد. هذا الأسلوب في التعامل بين الحكومة وأقاليم السودان -عبر استنزاف مواردها والامتناع عن تقديم التنمية والخدمات- لم يكن بغريب على الحكومات السودانية، والّذي عهدته منذ استقلال البلاد. يأتي هذا التوجه امتدادًا لشكل الاحتلال الإنجليزي المصري في السودان 1889- إلى 1956- والذي قام على مبدأ تأمين الحدود الجنوبية لمصر ومنابع النيل والصادرات الزراعية الرخيصة من السودان وتقليل الخدمات المقدمة للمواطنين إلى الحد الأدنى واقتصار رقعة انتشارها على مناطق إدارة الموارد مركزيًا لا مناطق صنع الثروة.

هكذا تركزت خدمات التعليم والصحة منذ ما قبل الاستقلال -في عام 1956- وحتى الآن في الخرطوم، عاصمة الإدارة المركزية وما جاورها، حتى باتت للسودان شبكة طرق تبدو كنجمة مركزها العاصمة السياسية الخرطوم، مع شبه انعدام للطرق الرابطة بين المدن دون المرور بالعاصمة. شبكة الكهرباء وغيرها من الخدمات لا تختلف عن شبكة الطرق كثيرًا

أيضاً. استمرت حكومات ما بعد الاستقلال في هذا النهج الاستعماري والذي صرح به أحد وزراء مالية حكومة الإنقاذ «عبد الرحيم حمدي» في أحد مؤتمراتهم الاقتصادية. طرح حمدي في هذا المؤتمر مقترح تركيز التنمية في المنطقة المحدودة بين مدن دنقلا في الشمال وسنار في الوسط وكردفان في غرب السودان. وبرّر ذلك بكونها المناطق الأكثر ارتباطًا بالهوية العروبية الإسلامية وعليه لن تنفصل عن الخرطوم -كما طالب الجنوب وقتها- أو تنحاز لاستخدام حق تقرير المصير -كما هو الحال الآن في جبال النوبة أو غيرها-. ونتج عن هذه الورقة تسمية المنطقة المصطفاة بمثلث حمدي. هذا التبرير الهوياتي الذي قدمه الوزير زائف، سواء بعلمه أم بغيره.

فهو يستثني مثلًا منطقة شرق السودان حيث القبائل ذات الارتباط التاريخي الأقوى بالشعوب العربية، والتي تُعدّ مناطقها ضمن الأقل تنمية في البلاد. رغم محاولة صبغ الأمر بأبعاد قبلية جغرافية أو هوياتية تبقى مركزية الدولة السودانية عملية تحويل للموارد نحو النخبة الاقتصادية والسياسية -التي ورثت مكان المستعمِر في إدارة البلاد مركزيًا-. ويثبت ذلك في امتناع النظام عن تقديم الخدمات الأساسية للأغلبية الأفقر من سكان المركز كذلك. ضمن هذا الوضع الظالم ليس من المستغرب أن يختار جنوب السودان -أو أي إقليم آخر- الاستقلال عن سلطة الخرطوم الاستعمارية.

أُعلِن استقلال جنوب السودان إذاً في يوليو/تمّوز 2011. واتضحت عدم جاهزية الحكومة للواقع الجديد. أدت خسارتها للسيطرة على بترول الجنوب إلى انهيار اقتصادي بدأ منذ العام 2012 حيث فقدت العملة الوطنية نصف قيمتها في ظرف سنة واحدة. اتجهت الحكومة فورًا نحو السياسات التقشفية معلنةً رفع الدعم عن المحروقات. خرجت تظاهرات رافضة للقرار كان مركزها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي. استلهمت هذه التظاهرات أدوات الربيع العربي من مظاهرات أسبوعية وتوظيف لمواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن

العنف والاعتقالات التي جوبهت بها أدت إلى انحسارها بعد شهرين. في العام التالي ومع تواصل الانهيار الاقتصادي وانهيار العملة السودانية انخفضت القيمة الفعلية لأسعار المحروقات رغم ثبات قيمتها بالأرقام. توجهت الحكومة إلى معالجة فشلها الاقتصادي عبر إعلان رفع الدعم للمرة الثانية، هذه المرة بعد إعلان إجازة للجامعات والمدارس لتحجيم تظاهرات الطلبة. فخرجت التظاهرات من أطراف العاصمة وواجهت مستوى مختلفًا من العنف حيث أُطلق الرصاص الحي لأول مرة على المتظاهرين في العاصمة في سبتمبر/أيلول 2013 وسقط ما يزيد على 100 شهيد في ظرف ثلاثة أيام. وكان ذلك أول ظهور لقوات الجنجويد داخل الخرطوم. اشتهرت قوات الجنجويد بوحشيتها التي ظهرت في مجازر الإبادة في دارفور منذ العام 2003 [3].

والجنجويد مليشيا شبه حكومية شاركت في تكوينها قيادات الجيش السوداني وجهاز الأمن الوطني تحت إشراف القيادة السياسية للبلاد والحزب الحاكم. وقد ساعد ظهور الذهب كمورد اقتصادي جديد في بدايات العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين في تمويل هذه المليشيا وغيرها.

كان لظهور الذهب دور محدود في دعم بقاء النظام مقارنةً بالنفط. فقد أدّت عمليات استخراج الذهب –التي تعتمد على تقنيات أقل مركزية من تقنيات التنقيب عن النفط– إلى توسيع وتفكيك شبكة المستفيدين من مردوداته مقارنة بالنفط [4]. كان نظام الإنقاذ في أضعف حالاته الاقتصادية فسارع إلى منح امتيازات تنقيب عن الذهب لشركات أجنبية بشروط لا تمنحه أي سيطرة على الذهب المستخرج وبشراكات بين المستثمرين الأجانب والأجهزة الأمنية.

إذًا ووجهت حكومة البشير في العام 2013 باحتجاجات ضد السياسات التقشفية وضعف اقتصادي لا تملك القدرة على معالجته، فتوجهت نحو البحث عن تحالفات سياسية تطيل بقاءها. فدعا البشير في يناير/كانون الثّاني 2014 إلى حوار وطني حسب مقترح المبعوث الأمريكي للسودان وقتها برينستون ليمان. قدم هذا المقترح رؤية لتحالف بين النظام والمعارضة وتخلي الأخيرة عن إسقاط النظام مقابل الشراكة في الحكم. سمي هذا التوجه في السياسة السودانية بـ«الهبوط الناعم». لم ينجح مقترح ليمان لعدم جدّيّة المشاركين فيه بما فيهم النظام الحاكم المتهاوي نفسه. وتواصل التدهور الاقتصادي وتوجُّه الحكومة نحو رأس المال الخليجي والذي التقت حوجته للأراضي الزراعية لتأمين الاكتفاء الغذائي في دول الخليج مع حوجة النظام السوداني إلى الدعم الاقتصادي. أدى ذلك إلى تمليك مساحات واسعة من الأراضي السودانية المنزوعة من سكانها الأصليين لرأس المال الخليجي. وتطورت تبعية السودان للحكومات الخليجية حتى وصلت مرحلة المشاركة في حروب الإمارات والسعودية في اليمن عبر تقديم الجنود السودانيين مقابل المساعدات الخليجية. تواصلت كذلك احتجاجات السودانيين ومنها تظاهرات طلبة جامعة الخرطوم احتجاجًا على مخططات بيع أراضي الجامعة في 2014 وإضراب اليومين في 2016 رفضًا لرفع الدعم عن الدواء، وإضراب الصحفيين احتجاجًا على مصادرة الصحف في 2017. ظهرت أيضًا التجمعات والتنسيقيات المطلبية الرافضة لعمليات بيع الأراضي للمستثمرين في ولاية نهر النيل وشرق السودان والعاصمة الخرطوم وغيرها. كما ظهرت أجسام مقاومة للآثار البيئية للتنقيب عن الذهب والبترول في كردفان ودارفور والولاية الشمالية، حيث مناطق استخراج الثروات والتي تجد الحظ الأقل من الخدمات الأساسية الشحيحة.

ترسم الفقرات السابقة صورة للوضع الاقتصادي الذي دخله السودان عام 2018. كما تتطرّق إلى بعض جذوره ومسبباته وأشكال مقاومة السودانيين المستمرة له. كان هذا هو الوضع في السودان إذًا، نظام حكم يعمل على تحويل ثروات البلاد إلى حلفائه الداخليين والخارجيين عبر مشاريع الاستثمار الاستنزافي والصادرات الرخيصة. ويمتنع ذات النظام عن تقديم الخدمات الأساسية من صحة وتعليم لمواطنيه صانعي الثروة. بل وشهد السودان تكرّر توجه ذات النظام نحو السياسات التقشفية والاعتماد على المواطن في معالجة فشل الدولة الاقتصادي. تؤكد هبّات السودانيات والسودانيين ضد مختلف أشكال السياسات التقشفية في السنوات العشر السابقة لثورة ديسمبر 2018 أنّ غياب العدالة الاقتصادية كان ومازال المحرك الأساسي للثورة السودانية. على هذا ثار السودانيون والسودانيات إذاً، على الخصخصة ورفع الدعم وغياب الخدمات وزيادة سعر الرغيف الذي أخرج طلاب مدرسة عطبرة الصناعية في 19 ديسمبر/كانون الأول 2018.

كيف نقرأ واقع السودان اليوم؟

بعد استكشاف جوانب أساسية من دوافع ثورة السودانيات والسودانيين، سنحاول أن نجاوب على سؤالنا الأساسي «لماذا لم تسقط بعد؟» وتتطلب الإجابة منّا قراءة واقع السودان اليوم لمقارنته بدوافع الثورة وأهدافها. كما يتطلب فهم الواقع السوداني وتوجهات السلطة الحاكمة حاليًا -المتمثلة في الحكومة الانتقالية- فهم مكوناتها وطريقة تكوينها. بدأ هذا التكوين في شكله الأحدث موازيًا للنّشاط الثّوري الجماهيري ومتداخلًا فيه من ديسمبر/كانون الأوّل 2018 وحتى الآن.

خرجت تظاهرات السودانيين كما ذكرنا في مختلف المدن السودانية تحت شعار «تسقط بس» في رفض تام لأي شكل من المساومة مع النظام القائم. كان تجمع المهنيين السودانيين قد أعلن نفسه في يوليو 2018 جسمًا نقابيًا مكوّنًا من نقابات موازية معارضة للنقابات الرسمية التي يسيطر عليها النظام الحاكم. تكوّن التجمع من أجسام الصحفيين والمعلمين والأطباء والقانونيين والمهندسين. في أغسطس/آب 2018 دعا هذا التجمع لموكب احتجاجي نحو البرلمان للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور بتاريخ 25 ديسمبر من ذات العام. إلّا أن اندلاع الاحتجاجات وارتفاع وتيرتها في بداية ديسمبر دفع بالتجمع نحو تغيير وجهة موكبه المحدد من البرلمان إلى القصر الجمهوري وتحويل مطلبه من زيادة الأجور إلى إسقاط النظام. في الأول من يناير/كانون الثاني 2019 قدّم تجمع المهنيين عبر «إعلان الحرية والتغيير» مطالب خاطب الشعب السوداني لتبنيها وتفعيل أشكال النضال السلمي لتحقيقها. شملت المطالب التنحي الفوري للبشير ونظامه بالإضافة إلى تشكيل حكومة انتقالية موكلة بتسع مهام تشمل إصلاحات اقتصادية وسياسية وقانونية. صدر الإعلان بتوقيع تجمّع المهنيين وأربعة أجسام أخرى تمثل تحالفات أحزاب المعارضة السودانية الأكبر، ونشرَه التجمع فاتحًا باب التوقيع والانضمام لتحالف الاعلان. لاقى التجمع قبولًا واسعا من جموع المتظاهرين المتشوقين لقيادة جديدة والذين ما كانوا ليلبّوا نداء الموكب لو كان صدر عن بقية الأحزاب الموقّعة على الإعلان وحسب. تجلّى رفض السودانيين للأحزاب السياسية القائمة في ردود فعلهم الغاضبة والمشكّكة في مشاركات القيادات الحزبية التاريخية وكذلك في حماسهم لظهور الوجوه الشابة الممثلة لتجمع المهنيين. تجسّد هذا التوجه أحيانًا في رفضه «للعجائز» المسيطرين على السياسة السودانية منذ الاستقلال ومطالبته للأحزاب بتصعيد شبابها وفي أحيان أخرى في رفضه للأحزاب السياسية كافّةً ورفضه لفكرة الجسم القائم على أيديولوجيا وتوجهات سياسية.

انطلق في المقابل تشجيع جماهير السودانيين لأشكال التنظيم الأخرى -من لجان مقاومة في الأحياء وتنظيمات مهنية- من ابتعادها عن التنظيم الأيديولوجي لصالح التنظيم على أساس جغرافي أو مهني.

كان من الطبيعي أن يصدِر هذا الخطاب أفكارًا تدعو إلى تشكيل حكومة «تكنوقراطية» و«حكومة الكفاءات» والابتعاد عن السياسة التي باتت الجماهير تراها كلمةً فاسدة مرتبطة بالأحزاب الفاسدة. أتى هذا الانحراف في الرؤية الثورية نتيجة لغياب الحزب الثوري القادر على تقديم التنظير الثوري وتوفير الخطاب المضاد. فعداء الجماهير السودانية للأحزاب السياسية القائمة منطقي ومبرر سواء في تاريخها القديم أو القريب الّذي تكررت فيها مساوماتها وتحالفاتها مع الأنظمة الاستبدادية التي تدّعي معارضتها والعمل على إسقاطها. وقد تكرّر فشلها في تحقيق أي هدف ادّعت بخصوصه أنّ المساومة هي طريق الوصول إليه. لا تُعدّ هذه الصفات الجامعة للأحزاب السودانية الكبرى -وإن تفاوتت درجات وجسامة تنازلاتها- ملازمةً للعمل السياسي كما انتشر في الثقافة السياسية السودانية، بل هي متأصّلة في هذا الشكل من السياسة والذي يمارسه هذا الشكل من الأحزاب. أسفر غياب الحزب الثوري إذًا عن تعميم الجماهير السودانية لصفات الأحزاب البرجوازية وسياساتها على تصورهم للعمل السياسي والحزبي ككلّ.

فَرَض شكل التنمية المركزية وغير المتوازنة على السودانيين تفاوتًا فظيعًا في مستويات التعليم والمشاركة والقوة السياسية بين مراكز إدارة الثروة والأقاليم. وأتت الأحزاب السودانية ممثلةً للنّخب التي أنتجها هذا الواقع فتشكّلت أحزاب رأس المال الزراعي والتجاري وأحزاب الأفندية [5] المتعلمين. رغم طرح بعضها نظريًا لتوجهات مناصِرة للطبقات العاملة مثل الحزب الشيوعي السوداني، إلّا أنّ أثر ذلك لم يتجاوز فرق الدرجة بينه وبين أحزاب رأس المال في أساليبها النخبوية في ممارسة السياسة. فدخل الحزب الشيوعي السوداني في تحالفات «حد

أدنى» متعددة مع أحزاب ما سمّاه برأس المال الوطني مساومًا على مصالح الطبقة العاملة. تظهر الطبيعة النخبوية الأبوية المحافظة أيضًا في تكوين الغالبية العظمى من قيادات هذه الأحزاب من الرجال كبار السن والمنتمين لمراكز إدارة الموارد. وأخيرًا ظهرت هذه الطبيعة النخبوية أيضًا في تعامل هذه الأحزاب مع حلفائها في ثورة ديسمبر/كانون الأوّل 2018.

وقّع أكثر من عشرين جسم نقابي مطلبي وفئوي على «إعلان الحرية والتغيير» في ذات يوم صدوره في 1 يناير/كانون الثّاني 2019، وتزايدت التوقيعات لتصل إلى ما يفوق المائة جسم في الأسابيع التالية. رغم ذلك بقيت قرارات قوى «إعلان الحرية والتغيير» -قائدة الحراك المعارض- رهينة بتصويت وقرار الأجسام الأربعة الأولى (تجمّع المهنيين وتحالفات أحزاب المعارضة الكبرى) [6]. لم يتمكن تجمع المهنيين من لعب دوره الثوري -الّذي انتظره الثوريات والثوريون السودانيون- في تحرير القرار السياسي من يد النخبة.

وقد يعود ذلك لتكوّنه من مجموعات أصحاب الياقات البيضاء وهيمنة مصالح هذه المجموعات وخياراتها الطبقية. ظهرت أصوات قليلة مشككة في هذا التوجه النخبوي إلا أن موجة الاحتجاجات في الشارع ما كانت لتتوقف في تلك اللحظة لمراجعة التحالف والقيادة. نستشعر ابتداءً من هذا المنعطف أثرَ غياب الحزب الثوري المنظّم الذي يعمل على تمليك الحقائق للجماهير كحق أصيل مثل حقهم في الثروة. في الشهور التالية تواصلت المواكب في مدن وقرى السودان مطالبةً بإسقاط النظام. ولفتت سيطرة النساء والفتيات السودانيات على المشهد نظر المتابعين. يمثّل ذلك دليلًا آخر على جوهرية الدافع الاقتصادي في إشعال الثورة، فتضاعف أثر السياسات التقشفية على النساء واقع حقيقي سواء في فقدان فرص العمل أو في تحملهنّ أثر انسحاب الدولة من تقديم الخدمات.

دعا التجمع إلى تكوين لجان مقاومة في الأحياء والتي تشكّلت تطويرًا لفكرة مشابهة بخصوص لجان قاعدية، والتي بدأ تكوينها مع تظاهرات عام 2013. أصبحت اللّجان بطل الثورة الأول بمواكبها المفاجئة خارج الجدول المعلن من تجمع المهنيين وبياناتها التي تعلن بها قبول دعوات التجمع لتفعيل أشكال الاحتجاج المختلفة. كما دعا التجمع قبيل إعلان إضراب اليوم الواحد في مارس/آذار 2019 إلى تكوين لجان إضراب أو لجان مقاومة في المؤسسات. ولكن بقيت مساحة حركة اللجان محصورة في المقاومة الميدانية وانتشر توافق جماهيري ضمني على أن دور اللجان هو العمل في الشارع لإسقاط النظام بينما تتفرغ القيادة السياسية لتحضير حكومة وترتيبات ما بعد السقوط.

في 6 أبريل/نيسان 2019 توجهت مواكب الثورة المعلنة نحو محيط مقرات القيادة العامة للجيش السوداني في العاصمة والولايات وأعلنت اعتصامات القيادة العامة - الّتي استمرت حتى إعلان إسقاط الرئيس عمر البشير وما بعد ذلك. كان يوم السقوط (13 أبريل/نيسان 2019) بداية لمرحلة جديدة افترض المعتصمون ضمنيًا استعداد قوى «إعلان الحرية والتغيير» لها. وابتدأت الاجتماعات بين قوى «إعلان الحرية والتغيير» ولجنة البشير الأمنية التي أسمت نفسها «المجلس العسكري» وتولّت رئاسة البلاد بعد انقلابها على رئيسها السابق. أقيمت هذه الاجتماعات حين بدأت تحت عنوان مباحثات تسليم السلطة، وتحوّرت سريعا في الأيام التالية لاجتماعات «تفاوض». تجلّى دعم حكومتي السعودية والإمارات لحكومة المجلس العسكري في تغطيات قنواتهم الإعلامية ومحاولاتها لغسل سمعة عضوية المجلس. فقد جمع المجلس قيادة القوات المسلحة -بتاريخها في قصف وقتل السودانيين- وقيادة جهاز الأمن والداخلية -أدوات قمع النظام- وقيادة «قوات الدعم السريع» -الاسم الجديد للجنجويد-.

لا يُستغرب إذًا رفض المعتصمون لحكم هذا المجلس. تواصل التفاوض بين الطرفين وبذلت حكومات الخليج دعمها للعساكر عبر المنح والتسهيلات في استيراد الوقود والسلع الاستراتيجية وعبر الدعم الإعلامي. وأيّد سفراء الدول الغربية في السودان مسيرة «الانتقال السلمي عبر التفاوض» الّذي نظّرت له المراكز الاستشارية الأوروبية والأمريكية، وغابت عبارات تسليم السلطة عن المشهد لفترة. في المقابل رأى المعتصمون أنّ قوة مفاوضيهم تنبع من تمسكهم بالاعتصام وبكافة أشكال المقاومة والاحتجاج. فسيّروا المواكب داخل المدن وعبرها وأغلقوا الشوارع كلما تلكّأ المجلس العسكري في التفاوض أو أصرّ على شروط يرفضونها. لم تسلم ساحات الاعتصامات من تعديات القوى الأمنية أثناء فترة التفاوض هذه. فتوالت محاولاتهم لفض الاعتصامات أو تحجيم مساحاتها وفعالياتها في مختلف المدن. وسقط ضحية هذا العنف غير المبرّر

جرحى وشهداء. كان هجوم القوات الأمنية على اعتصام القيادة العامة في الخرطوم في 13 مايو 2019 الموافق 8 رمضان أول ما سمي بالمجزرة ضمن أحداث الثورة. أججت مجزرة الثامن من رمضان غضب الشارع ورفضه للمجلس العسكري فتصاعدت هتافات «مدنية 100%» في مقابل مقترحات التفاوض حينئذ بصيغة حكم مشتركة بين العساكر والمدنيين. وظهرت دعوات لإضراب سياسي عام لإجبار العساكر على تسليم السلطة. تباطأت القيادة السياسية في الاستجابة لدعوات الإضراب وتبنيها. بل وصرّح بعضها برفض الإضراب إمعانًا في الإصرار على مسار التفاوض والمساومة.

تحققت مخاوف الشارع هنا من إدمان الأحزاب النخبوية على المساومة وتخوفها من التغيير الجذري. تزامن ذلك مع لقاءات قيادات أحزاب «إعلان الحرية والتغيير» مع ممثلي الاتحاد الأوروبي والحكومة الأمريكية وتكررت زيارات عدد من قيادات هذه الأحزاب -وبشكل خاص قيادات تحالف نداء السودان والمؤتمر السوداني- إلى الامارات العربية المتحدة. انعكس رفض المعتصمين لهذه الانحيازات الدولية المشبوهة في هتافاتهم وأغانيهم ومساءلتهم لممثلي القيادة السياسية في ساحة الاعتصام وعلى منصاته.

فظهرت في أرض الاعتصام لافتات سُطِر عليها «رز الخليج مسموم ما بيخدع الخرطوم» وردد المعتصمون غناءهم «اي دكتاتور، اختونا[7] بس، ناس بن سلمان، كلب امريكان، اختونا بس، ياناس بن زايد، السرقوا المينا[8]، اختونا بس، تميم الكوز [9]، ناس اردوغان، اختونا بس[10]». كان الحزب الشيوعي السوداني وقتها قد تمكن من جمع رصيد مقبول من ثقة الجماهير نتيجة لمواقفه المقاومة للتفاوض، على الأقل مقارنةً بالإمعان في المساومة الذي تظهره بقية أحزاب تحالف الإعلان. إلا أن الحزب الشيوعي لم يتمكن من الانفلات من جوهره النخبوي وسياساته غير الثورية فكان يقدم محافظته على حلف قيادة المعارضة على انحيازه للثورة وحمايتها من تنازلات المساومين.

جاءت دعوة تجمّع المهنيين للإضراب السياسي رسميًا بعد أسابيع من دفع التنظيمات القاعدية للمقترح، وذلك عبر إصدار بيانات استعدادها للإضراب متى ما أعلنه تجمع المهنيين [11] وعبر المخاطبات الداعية للإضراب في ساحات الاعتصامات. مثّل الإضراب السياسي اشتداد المواجهة بين المعتصمين والمجلس العسكري. فاعتقل المجلس المضربين وهدّد باستبدالهم وتصاعد الدعم الخليجي المالي والإعلامي له. في المقابل توحّد المضربون خلف مطلب الحكم المدني الكامل ونفّذوا إضرابًا شلّ البلاد تمامًا يومي 28 و29 مايو/أيّار 2019، بمطاراتها وموانيها ومؤسساتها وأسواقها.

رد المجلس العسكري عليه بعد أسبوع بمجازر فض الاعتصامات في الثالث من يونيو/حزيران 2019 حيث هجمت قوة مُشكّلة من الأجهزة الأمنية على الاعتصامات بشكل متزامن في 14 مدينة سودانية بالتّزامن. توثّق شهادات الناجين مشاهد وحشية من اغتصاب وتعذيب للمعتصمين ناهيك عن القتل وإلقاء الجثث والأحياء في مجرى النيل بعد ربطهم بالحجارة. خلفت المجزرة ما يفوق المئة شهيد ومئات الجرحى وضحايا الاغتصاب وما زال البحث جاريًا عن المفقودين. أعلن المجلس العسكري بعدها التراجع عن جميع مخرجات التفاوض والعمل نحو انتخابات بعد ستّة أشهر كما أوقف خدمات الاتصال بالإنترنت في جميع انحاء البلاد. لم يوقف ذلك عمل لجان المقاومة في الأحياء السودانية فنشطت للترتيب لمسيرة مليونية رافضة لحكم المجلس العسكري. خرج ما يتجاوز السّبعة مليون سوداني وسودانية في معسكرات النزوح والمدن والقرى في يوم الـ30 من يونيو/حزيران 2019 منادين بالحكم المدني مرة أخرى. ونشط السودانيون في الخارج في نشر أخبار المجزرة وما بعدها في ظل التعتيم الإعلامي الذي فرضه المجلس العسكري على البلاد. كان لمليونية 30 يونيو/حزيران والدعم العالمي الذي لاقته الثورة السودانية الفضل في تراجع العساكر بعد أن ظنّوا أنهم فرضوا سيطرتهم وقتلوا منابع الثورة.

إلا أن العساكر وجدوا في المقابل دعمًا سخيًا من خارج الحدود. أعلنت حكومات الإمارات والسعودية المنح والقروض لدعم المجلس العسكري وأرسل الاتحاد الافريقي كذلك وسطاءه للدعوة لحوار بين قيادة المعارضة والمجلس العسكري قائد المجزرة. ظهر التنسيق بين الدول ذات الاستثمارات والمصالح في السودان عبر اجتماعات ما سمي بمجموعة أصدقاء السودان والتي انطلقت في مايو/أيّار 2019 في واشنطن وتواصلت في برلين في يونيو/حزيران وفي بروكسل في يوليو/تمّوز وتتابعت عبر ما تلاها من أشهر. ضمّت هذه المجموعة الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والاتحاد الأوروبي وقطر والسعودية والإمارات

وأثيوبيا [12]. نجد التوصيف الأفضل لهذه المجموعة في كونها مجموعة المستثمرين في السودان -اقتصاديًا أو أمنيًا- وبعض حلفائهم. دعمت الدول المكونة لهذه المجموعة التوجه نحو صيغة تقاسم السلطة بين القيادة المدنية والمجلس العسكري. لذا من المنطقي أن تدفع هذه المجموعة بالسودان نحو «الشراكة المدنية العسكرية» لضمان نظام يحافظ على استثماراتها الحالية بالإضافة إلى استغلال هوامش التغيير لفتح مساحات «استثمار» كانت مغلقة أمامهم إما نتيجةً للحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان أو نتيجة لعدم تحصيل نظام البشير الدعم السياسي الكافي لتنفيذ التحرير الاقتصادي الكامل.

لا تختلف مواقف هذه الدول نحو السودان في جوهرها عن مواقف مشابهة اتخذتها اتجاه حركات التغيير في الإقليم -سواء في مصر أو تونس أو الجزائر أو غيرها- ويجوز تسميتها بدول الثورة المضادة في المنطقة. وُجّه الضغط الخارجي الرسمي إذًا نحو تعزيز التوجهات السياسية والاقتصادية التي ثار عليها السودانيات والسودانيون. أما صوت الشارع فخذله غياب الحزب الثوري الذي وجب عليه العمل على تمليكه الحقائق وتنظيمه خلف مصالح الجماهير في استراتيجية موحّدة. وأصبح الخطاب الموجّه للشارع يقتصر على تبرير الشراكة مع العسكر بأهمية حقن الدماء وإيقاف العنف وأصبحت صيغ الإتفاق وترتيبات الانتقال تخرج للجماهير مسرّبةً لا عبر بيانات جماهيرية. وفاقت اجتماعات الأحزاب مع السفراء والمبعوثين والوسطاء خطاباتهم للشارع. أدى غياب القيادة الثورية إذًا إلى تبديد ثمار صمود الثوار أمام عنف المجلس العسكري وتحديهم لقمع ما بعد المجزرة. وأدى غياب الخطاب الثوري إلى انتشار خطاب ساذج عن الاعتماد على البوصلة الأخلاقية «للدول الديمقراطية العظمى» والتي يجب تباعًا أن تدعم حق السودانيين في تحقيق الانتقال الديمقراطي. وانتشرت كذلك دعوات لتكوين حكومة تكنوقراط ذات كفاءات رفضًا للأحزاب السياسية الخائنة. وقد سوّقت الجهات الانتهازية بين قيادات أحزاب الشراكة - من بينها قيادات حزب الأمّة والمؤتمر السوداني والمشاركة حاليًا في الحكومة الانتقالية- لهذه الخطابات لتعطيل التحليل في تناول مواقفها المساومة أو مصالح حلفائها في المجتمع الدولي.

ليس من المستغرب أن يُنتِج هذا المناخ الحكومةَ الحالية، أي حكومة الشراكة بين العسكر والمدنيين برعاية إماراتية وسعودية غير مخفاة وقيادة تكنوقراطية من موظفي مؤسسات التمويل والتنمية الدولية، معبّرًا بذلك عن الثورة المضادة بشطريها الاقتصادي والسياسي. ذكر أول وزراء مالية الحكومة الانتقالية في أوائل أحاديثه الجماهيرية [13] أن الهدف الاقتصادي للثورة السودانية كان الخروج بالسودان من مأزق الدولة المثقلة بالديون. أنبأ هذا التصريح بتحوّل تام لأهداف الثورة السودانية وتحويرها والتي انطلقت بالدعوة إلى تحقيق العدالة الاقتصادية للأغلبية الأفقر من السودانيين ورفض السياسات التقشفية. أصبح دفع الديون الهدف الأسمى والمبرِّر الأول لسياسات الحكومة الانتقالية الاقتصادية.

فعادت مخططات رفع الدعم وتعويم العملة والاستثمارات الخارجية بشكل لا يختلف عن سياسات البشير في سنيه الأخيرة إلّا في توفّر الدعم العالمي المبذول للحكومة الراهنة. قدّمت الحكومة الانتقالية للشعب السوداني مختلف قراراتها المخالفة لمسار الثورة ضمن تبرير شروط العودة إلى السوق العالمي وما سيتبعه من رفاه متخيَّل. وشمل ذلك تطبيع العلاقات مع الاحتلال الصهيوني بضغط أمريكي/إماراتي. ارتبك الشارع السوداني في التعامل مع أخبار التطبيع نتيجة لتاريخ طويل من استخدام حكومة عمر البشير للقضية الفلسطينية في حشد الجماهير حول الخطاب الجهادي. وكان اليسار السوداني قد انسحب في المقابل من تقديم قراءة تقدّميّة للموقف من القضية الفلسطينية عبر هذه السنوات حيث تعامل معها كقضية تخصّ الإسلاميين. فرغم رفض الحزب الشيوعي السوداني للتطبيع -وقد صرح بذلك مرارًا- إلا أنه دائمًا ما يميل إلى الابتعاد عن القضية، ومثال ذلك محتوى بيانه الرافض للقاء الفريق أول عبد الفتاح البرهان -رئيس مجلس السيادة الانتقالي- وبنيامين نتنياهو -رئيس وزراء كيان الاحتلال الإسرائيلي- في فبراير 2020 حيث اختار الشيوعي التركيز على صلاحيات البرهان وعدم قانونية اللقاء وخرق الوثيقة الدستورية أكثر من تركيزه على تقديم المنظور الثوري للقضية الفلسطينية. يتكرر هنا ظهور تبعات غياب الحزب الثوري في صياغة خطاب تقدمي بخصوص قضايا السياسة الداخلية والخارجية. يظهر ذلك أيضًا بوضوح في قدرة الحكومة الانتقالية الحالية على تقديم أخبار المنح التنموية وإعفاءات الديون بصفتها انتصارات اقتصادية ثورية، وذلك رغم آثار شروطها النيولبرالية

الساحقة على حياة معظم السودانيين. يحاول الحزب الشيوعي السوداني أن يطرح خطابًا رافضًا لسياسات التحرير الاقتصادي إلا أنه غير قادر على التأثير على الجماهير الّتي فقدت الثقة فيه نتيجة تذبذب مواقفه وإصراره على التحالف مع الأحزاب الرجعية تزامنًا مع بذله البيانات في هجاء مواقفها. وضعت هذه الاستراتيجية الحزب الشيوعي في المخيال الجماهيري في دور المخرّب كثير الحديث قليل الحلول وفاقد الجدية، فيما تطرح لجان المقاومة في الأحياء -عبر تنسيقياتها وتحالفاتها المختلفة- بيانات ومواقف رافضة لسياسات التحرير لكنّها مدموغة بنقص الخبرة السياسية وأولوية الحفاظ على الحكومة. وقد تكررت عبارات «إصلاح مسار الثورة لا إسقاط الحكومة المدنية» في شعارات لجان المقاومة في محاولة منها لقطع الطريق أمام العساكر إذا ما حاولوا ركوب موجة الاحتجاج، وهو توجه يغذّيه التخوف من السيناريو المصري بوضوح. إلا أن هذا الموقف الداعم للحكومة المدنية يتراجع باستمرار نتيجة قراراتها المضادة للثورة في المجال الاقتصادي وغيره.

هذا هو الوضع الحالي للحكومة الانتقالية إذًا. تعمل مجموعات من موظفي المؤسسات الدولية السابقين وقيادات النخبة السياسية بمختلف أطيافها المدنية والمسلحة -تحت قيادة المجلس العسكري- على تنفيذ مجموعة من المصالح الاستثمارية وعمليات تحويل الموارد لصالح رؤوس الأموال الخليجية والعالمية. قدمت هذه الحكومة الانتقالية قانون الاستثمار وقانون شراكة القطاع العام والخاص بينما تجاهلت إصلاح قانون العمل وتجريم الفصل التعسفي أو مراجعة قوانين ملكية الأرض لضمان تمليك المزارعات أراضيهنّ. ووطّدت علاقتها مع «اتحاد أصحاب العمل السوداني»، وهو الجسم الممثل لرؤوس الأموال السودانية والذي بات مشاركًا ثابتًا في معظم لجان الإصلاح ووضع القوانين. ومن المتوقع أن تحتفل الحكومة الانتقالية عبر ما تبقى من عمرها [14] باتفاقيات استثمارية تعمل على تحويل إيرادات الموارد السودانية القومية لصالح شركات وحكومات أصدقاء السودان. تُظهِر أولويات الحكومة الانتقالية انحيازها -كسابقتها- لرؤوس الأموال من المستثمرين السودانيين والأجانب وتراجعها عن حماية الطبقة العاملة السودانية والغالبية الأفقر من الشعب السوداني. نجد في ذلك دليلًا واضحا على عدم إمكانية تحقّق أهداف العدالة الاقتصادية التي نشدتها الثورة السودانية عبر هذه الحكومة وعلى تمثيل الحكومة الانتقالية لتوجهات الثورة المضادة أو -كما صاغتها جماهير السودان ببساطة- على أنّها «لم تسقط بعد!»

كيف تستمر الثورة السودانية؟

في ظل الواقع السوداني الراهن، لا مناص من استمرار الثورة في سبيل إيقاف العنف الاقتصادي الموجَّه نحو الجماهير الأفقر من السودانيات والسودانيين. يتطلب ذلك استصحاب دروس الثورة السودانية في نجاحاتها كما في مواضع التقصير والفشل، ونشاهد تطبيقات مختلفة له يوميّة ومتزايدة. من أمثلة ذلك الضغط الجماهيري الذي نفذته لجان المقاومة في المؤسسات رفضها أول قانون ميزانية طرحته الحكومة الانتقالية والذي احتوى على رفع تام للدعم على المحروقات. ضغطت هذه اللجان لإيقاف العمل بالميزانية منذ إعلانها في ديسمبر/كانون الأوّل 2019 واستمرت في الضغط نحو إقامة مؤتمر اقتصادي لمناقشة السياسات والأولويات الاقتصادية كما استمرت نشاطاتها أثناء التحضير للمؤتمر الاقتصادي في سبتمبر/أيلول 2020 لوضع تصور لسياسة اقتصادية بديلة فصنعت شبكة جمعت اللجان بالوزارات والمؤسسات الحكومية والخبراء الاقتصاديين ولجان المقاومة بالأحياء. لا يمكن قراءة هذا الفعل المقاوم دون استصحاب دروس إقصاء الجماهير عن طاولة القرار السياسي أثناء التفاوض بصفته دافع أساسي لإصرار اللجان على صيغة ديمقراطية أكثر في اتخاذ القرار الاقتصادي. نشهد ذلك أيضًا في التنسيق المستمر بين لجان المقاومة، وذلك لتسيير المواكب المطالِبة بتحقيق العدالة لشهداء مجازر فض الاعتصام. فالسودان مازال -بعد سنتين من «المجزرة المبثوثة على الهواء مباشرة»[15]- يتنظر نتائج لجنة التحقيق. تخبرنا المواكب والحملات المتعاقبة للمطالبة بالعدالة أنّ الأجسام الثورية السودانية لم تستكن لفكرة الإشراف المحايد والموضوعي لحكومة الكفاءات ولجان تحقيقها. بل على العكس، تدل هذه المواكب على استصحاب الثوريات والثوريين السودانيين لدروس علاقات القوى والمصالح التي تجعل الحكومة الانتقالية تميل إلى عدم تجريم قيادات المجلس العسكري في محاولة منها للحفاظ على الاستقرار المشجّع للاستثمار. إذًا تُعدّ هذه الحملات والمواكب محاولات فعليّة لإعادة وزن

الواقع لصالح أهداف الثورة.

تخللت شهور الفترة الانتقالية منذ بدايتها في أغسطس/آب 2019 محاولات تزداد جديتها مرة بعد مرة لتكوين تحالفات منظّمة بين مجموعات مختلفة للجان المقاومة في الأحياء ولجان المقاومة في المؤسسات والأجسام المطلبية والفئوية المتضررة من السياسات الاقتصادية التي تتبعها الحكومة الانتقالية. لم يكن ليتبلور هذا الإصرار والعمل المتواصل --نحو تكوين تحالفات أصحاب الحق- من دون الدروس المستقاة من التاريخ القريب لقرارات القيادات السياسية النخبوية وانحيازاتها. وتشمل أشكال التحالف مواثيق لجان المقاومة على التمسك بقضايا العدالة ومؤتمرات الأجسام المناهضة لآثار التعدين لإجبار الحكومة على حماية سكان مناطق الذهب من ممارسات الشركات، كما تشمل التحالفات النسوية من أجل حماية حقوق المرأة الشخصية والاقتصادية والسياسية وتحالفات الرعاة المطالبة بحصّتهم العادلة من التنمية وتحالفات العمال الزراعيين وغيرها من أشكال التحالف والعمل المشترك.

تشكّل هذه التحالفات الطريق الأوضح -إلى جانب التنظيم الداخلي لأجسام المقاومة- لخلق جبهة مبدئية في مواجهة سياسات الثورة المضادة. قد ينتج من تفاعلها بناء الحزب الثوري أو لعب جزء من دوره عبر التنظيم والحراك المستمر. إلا أن هذا السيناريو المبشّر لاستمرار الثورة السودانية نحو أهدافها يجب ألّا ينسينا الخطر الماثل في التحالفات العالمية للثورة المضادة. فلن يكون الضغط الجماهيري الداخلي الرافض لسياساته الاقتصادية كافيًا في مواجهة هذا العدو القوي. من المؤكد أن إسقاط نظام مبني على تحالفات عالمية عابرة للحدود لا يتحقق إلا عبر مقاومة عالمية عابرة للحدود. وعلينا في السودان استصحاب ذلك في انحيازاتنا ومواقفنا. يشمل ذلك تعزيز التضامن العالمي وخلق قنوات تواصل مع المجتمعات المتضررة من سياسات اقتصادية مشابهة للسياسات النيوليبرالية قيد التطبيق في السودان.

كما يشمل دعم مختلف أشكال مقاومة الأنظمة الاستبدادية وخاصةً تلك ذات التدخلات الاقتصادية المباشرة في السودان والّتي تمثّل رؤوس الأموال المستثمرة في موارده وعلى رأسها دول الخليج الّتي تحظى بنصيب الأسد من التدخلات المضادة للثورات. لا يختلف مشروع التضامن العابر للحدود في جوهره عن مشاريع التضامن «الوطنية»، فكما يصنع سكان مناطق تعدين الذهب في السودان تحالفات مع سكان مناطق التنقيب عن النفط -خلف مطلبهم المشترك في حماية بيئتهم من الآثار البيئية للصناعات الاستخراجية على مناطقهم وصحتهم- من الممكن والواجب التّضافر مع المصالح المشتركة لعمال المناجم في المغرب -المطالبين بظروف عمل آمنة- والناشطين البيئيين ضدّ آثار التعدين في جنوب أفريقيا. من الممكن والواجب كذلك توطيد التواصل والعمل المشترك بين كيانات الجبهة الرافضة لسياسات التحرير الاقتصادي في المنطقة والتي تضم لجان المقاومة في السودان وجموع المتظاهرين في لبنان وتونس. من الممكن والواجب رفض السياسات الاستعمارية التي تقصي السكان الأصليين -قضية تجمع السودانيين- الذين انتزعت أراضيهم لصالح الاستثمارات الخليجية والإسرائيلية والمتظاهرين في مالي -ضد التدخلات الاستعمارية الفرنسيّة- والفلسطينيين -المقاومين للاحتلال الاسرائيلي وأذرعه في السلطة الفلسطينية والحكومات المطبّعة-. تشكل هذه الأمثلة -عن المصالح المشتركة للشعوب- جزءًا من الأجندة التحررية الإقليمية والعالمية التي سينتجها العمل والتنظيم العابر للحدود. ويستلزم التعريف الواعي لهذه الأجندة التحررية الثورية استحضارًا دائمًا لتحليل اقتصادي يشمل مصالح جميع الجهات المؤثرة في الإقليم.

يتطلّب الطريق نحو استكمال أهداف الثورة السودانية إذًا بناء تنظيمات الطبقة العاملة السودانية --صاحبة المصلحة الأصيلة في تحقيق أهداف الثورة- كما يتطلب تحالفًا استراتيجيًا مع أجسام المقاومة المعادية للإمبريالية التي تشاركها الهدف داخل وخارج حدود السودان. حينها س»تسقط بس».

مزن النّيل كاتبة ومحاضِرة بتخصّصات مهنيّة وأكاديمية متقاطعة (في الهندسة وعلم الاقتصاد الاجتماعي والسياسات العامة). مزن إحدى مؤسِّسي «استناد» وهو مركز لأبحاث الابتكار والعلوم والتكنولوجيا يهتم بالتنمية المتمركزة حول الإنسان في السودان. هي زميلة غير مقيمة في «مؤسّسة التحرير لسياسات الشرق الأوسط» حيث تبحث في توجّه اقتصادي وصناعي وبيئي يرتكز على النّاس في السودان. تتطوّع كذلك في «مركز الأبحاث والاستشارات الصناعية» في السودان بصفتها مستشارة في السياسات الصناعية.

جسدُ الملاكِ المحترق... شهادةُ إدانةٍ لزمنِ الحضيض
انتهاكاتُ الأطفالِ مجهولي الهوية... إلى أين؟

ناهد إدريس

ملخص

يعرض المقال صدمة إنسانية عميقة إزاء تزايد حوادث قتل أو التخلص من أطفال حديثي الولادة في السودان، مستنكراً بلوغ القسوة هذا الحد، حيث تتحول الأم رمز الرحمة إلى مصدر للعنف. وتطرح الكاتبة أسئلة أخلاقية حادة حول تدهور القيم وانحدار الإنسانية في المجتمع.

تشير الكاتبة إلى أن هذه الحوادث لم تعد معزولة، بل تكررت في أماكن مختلفة، من رمي الأطفال في النفايات إلى تركهم في ظروف قاسية، ما يعكس أزمة اجتماعية متفاقمة. وتتساءل عن جذور هذا الانهيار، وأين غابت الأسرة والتربية والدين في مواجهة هذه الظواهر.

تنتقد تبرير هذه الجرائم بكون الأمهات ضحايا للحرب، معتبرة أن الظاهرة أوسع من ذلك وتشمل مناطق آمنة وحتى مجتمعات المهجر، كما تلفت إلى وجودها قبل الحرب، مستدلة بازدحام دور الرعاية مثل "المايقوما"، ما يشير إلى خلل بنيوي عميق.

تخلص الكاتبة إلى تحميل الدولة والمجتمع مسؤولية الصمت والتقاعس، محذراً من تفكك النسيج الاجتماعي إذا استمرت هذه الانتهاكات دون معالجة جادة، ومؤكداً أن إنقاذ المجتمع يتطلب مواجهة هذه الجرائم بوعي وقيم حقيقية قبل أن تتحول إلى كارثة أخلاقية شاملة.

إلى أيِّ حدٍّ يمكننا، نحن البشر، ممارسة القسوة واللاإنسانية وانعدام الأخلاق؟

هل يمكن أن تتفوّق قسوتنا وتصرفاتنا على أفعال الشيطان؟ أم نحن الشيطان، ولكن لا ندرك ذلك؟

لأن ما يحدث الآن يفوق بشاعة الوحوش والحيوانات...

ومن المؤسف أن يصدر ذلك من إنسان! أيّ إنسان؟!

إنها التي اختارها الله لحمل أمانة الخلافة على الأرض... اختار أن تكون الرحمة والرحم هناك، في جسد المرأة، وكرّمها بأن جعلها أمًا. نعم، أمًا.

يا لعظمة أن يتخلّق داخل جسدك مخلوقٌ من أعظم مخلوقات الله، فأكرمها وأحسن خلقها...

فكيف لكِ، أنتِ الأم، أن تستهيني بعظمة هذا الخلق؟

كيف، بكل هذه الفظاعة، ترمين قطعةً منك في النار؟!

حقًا... من أنتِ؟!

ساعاتٌ طويلة قضيتُها في حالةٍ من الاضطراب، وعدم القدرة على الاستيعاب...

هل يُعقل أن تُقدم أمٌّ على حرق مولودها؟

كيف ؟

كيف؟ ولماذا؟ بأيِّ قلب ؟

كيف تعيشين حياتك بعد ذلك؟

هل أنتِ مسخٌ مشوَّه من اللاإنسانية؟ هل أنتِ جثةٌ بلا روح؟!

لم تكن هذه الحالة الأولى خلال الأشهر الماضية... فقد شهدنا جميعًا، خلال الشهرين الماضيين، في مختلف أنحاء السودان، أطفالًا خدّجًا تمّ التخلّص منهم في مكبّات النفايات، أو تحت المراحيض، أو على قارعة الطريق...

تساءلت: كيف لنا أن نناشد العالم أن يرحمنا ويمنحنا السلام، ونحن مجتمعٌ لم تسلم نفوسه من هذه الجروح والشروخ المؤذية؟

أيُّ جرح هذا الذي يصل بالمجتمع إلى قاعٍ بلا أخلاق ولا قيم؟

أين نحن؟ أين الأسرة؟ أين التربية؟ أين الدين والقيم؟

أين الدروس التي منحتنا إيّاها هذه الحرب من عبرٍ وقيم؟

يتحدّث البعض عن أن الأم ضحية انتهاكات الحرب... وهي كلمة حقٍّ أُريد بها باطل.

فأغلب ضحايا الحرب حالاتٌ معلومة، تعاطفت معها الأسر رحمةً بالبنات.

ثم ماذا عن المناطق التي لم تدُر فيها رحى الحرب؟

وماذا عن الأطفال مجهولي الهوية في دول المهجر، من طالبات سودانيات، حيث شهدتُ في عددٍ من العواصم حالات ولادة خارج إطار الزواج، قبل الحرب وخلالها، وهنّ في أمان من الانتهاكات؟

ثم لماذا لم تشهد دولٌ مثل سوريا ولبنان وجنوب السودان هذا العدد الكبير من الأطفال مجهولي الهوية؟

وماذا عن دار المايقوما قبل الحرب، وقد ضاق بها الحال بسبب تزايد أعداد الأطفال؟

أما الإحصاءات الرسمية، فقد تجاوزت حدَّ المعقول، حتى تمّ إهمال حصر هذه الحالات...

ومن فرط الإهمال، لم نجد وزيرًا أو مديرًا أو مسؤولًا يتحدّث عن تفاقم هذه الظاهرة، حتى إن وزيرة الرعاية الاجتماعية صارت كنعامةٍ تدفن رأسها، منشغلةً بحفلات شركاتٍ لا تمتّ لعملها بصلة !

إن ما يحدث الآن من تهتّكٍ للنسيج الاجتماعي لن تُفلح أي محاولات في ترقيعه...

إنه شرخٌ في جسد الأمة...

وإن لم تلتفت ما تُسمّى بالدولة إلى هذه الحالات وهذه الأوضاع، فسنجد هذا الوطن يحترق بلا ذنب، يحرقنا جميعًا، لنصبح جسدًا متفحّمًا خاليًا من الأخلاق والقيم والإنسانية...

سنحرق بعضنا بعضًا، وستحرقنا أمُّنا الأرض غضبًا...

سواء كنّا أبناءً معروفين أو مجهولي الأبوين... لأننا نصمت عن الحقيقة والحق...

حقيقة أن هذه الحرب سندفع ثمنها غاليًا...

وأن حق هذا الوطن علينا أن نقف جميعًا ضد هذا الموت غير الرحيم، وضد هذه الجرائم التي تفوق جرائم الإبادة الجماعية...

لأنها جريمة ارتُكبت بيد أمٍّ تجرّدت من إنسانيتها .

ثلاث سنوات من الحرب: السودان بين سقوط المركز وتعدد السلطات.

محمد عمر شمينا

ملخص

يرى الكاتب أنه بعد ثلاث سنوات من اندلاع الحرب في السودان، لم يعد الصراع مجرد تنافس على السلطة، بل تحول إلى أزمة عميقة كشفت هشاشة الدولة نفسها. ما بدأ كصراع بين مكونين عسكريين تطور إلى انهيار شبه كامل لمؤسسات الدولة، وفشل تاريخي في بناء نظام مستقر قادر على إدارة التوازنات الداخلية منذ الاستقلال.

يرى أنه مع استمرار الحرب، تآكلت سلطة الدولة وفقدت قدرتها على احتكار العنف، لتظهر مراكز قوى متعددة، مسلحة واجتماعية، تعمل خارج الإطار الرسمي. وتزامن ذلك مع تفكك فكرة «المركز»، حيث فقدت الخرطوم دورها السياسي والإداري، وبدأت الأطراف في إدارة شؤونها بشكل مستقل، مما أفرز واقعًا أقرب إلى اللامركزية القسرية أو التفكك.

يشير الكاتب إلى أن الحرب كشفت ضعف النخبة المدنية التي لم تتمكن من إدارة المرحلة الانتقالية أو إصلاح المؤسسات، في ظل إرث ثقيل من نظام الإنقاذ الذي أضعف الدولة وهيكلها. وفي المقابل، استغلت القوى المسلحة غير النظامية هذا الضعف لتوسيع نفوذها، مدعومة بتحالفات محلية وشبكات مصالح معقدة زادت من تشابك المشهد.

يختتم الكاتب بأن الحرب لم تفرز دمارًا إنسانيًا واقتصاديًا فقط، بل رسخت واقعًا جديدًا من تعدد السلطات وصعوبة العودة إلى دولة مركزية. ويطرح ذلك تحديًا أساسيًا حول كيفية إعادة بناء الدولة على أسس جديدة، تتجاوز الحلول التقليدية، وتعالج جذور الأزمة عبر عقد اجتماعي أكثر شمولًا واستدامة.

ثلاث سنوات مضت على إندلاع الحرب في السودان، لكنها لم تكن مجرد فترة زمنية عابرة، بل مثلت انزلاقاً متدرجاً من أزمة سياسية قابلة للاحتواء إلى انهيار شبه كامل لفكرة الدولة. حين اندلع القتال في 15 أبريل 2023، في سياق ما عُرف بحرب السودان 2023، بدا المشهد في ظاهره صراعاً على السلطة بين مكونين عسكريين، غير أن ما تكشف لاحقاً كان أعمق من ذلك بكثير وهي أزمة بنيوية ممتدة في طبيعة الدولة السودانية، وفي علاقتها بالمجتمع، وفي توازناتها الداخلية التي ظلت هشة منذ الاستقلال.

خلال هذه السنوات الثلاث، لم تعد القضية من يحكم، بل هل بقي ما يمكن حكمه أصلاً. فقد تآكلت مؤسسات الدولة بشكل غير مسبوق، وتراجعت قدرتها على احتكار العنف المشروع، وهو المعيار الكلاسيكي الذي تقوم عليه الدولة الحديثة. لم يعد الفاعل العسكري الرسمي هو الوحيد في المجال الأمني، كما لم تعد السلطة المركزية قادرة على فرض سيادتها على كامل الولايات. وبدلاً عن ذلك، برزت مراكز قوى متعددة، بعضها مسلح وبعضها اجتماعي، أعادت تشكيل الواقع خارج الإطار القانوني والمؤسسي.

التحول الأخطر لم يكن فقط في تعدد مراكز القوة، بل في تفكك فكرة (المركز) نفسها. فالخرطوم، التي ظلت تمثل القلب السياسي والإداري للدولة، تحولت إلى ساحة صراع مفتوحة، وفقدت تدريجياً رمزيتها ووظيفتها. ومع غياب المركز، لم تعد الأطراف تنتظر توجيهاً من السلطة، بل بدأت في إنتاج ترتيباتها الخاصة، سواء على مستوى الأمن أو الإدارة أو حتى تقديم الخدمات، وهو ما يعكس انتقالاً فعلياً من نموذج الدولة المركزية حتى وإن كانت ضعيفة إلى واقع أقرب إلى اللامركزية القسرية أو حتى التفكك الوظيفي.

سياسياً، كشفت الحرب حدود النخبة المدنية التي صعدت بعد الثورة السودانية 2019. هذه النخبة، رغم مشروعيتها الثورية، لم تكن مهيأة لإدارة دولة معقدة خرجت من عقود من الحكم الشمولي. فقد افتقرت إلى الخبرة المؤسسية، وإلى أدوات الفعل داخل أجهزة الدولة، كما لم تمتلك تصوراً عملياً لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية والأمنية. ومع تصاعد التوتر بين المكونين العسكريين، وجدت نفسها عاجزة عن لعب دور الوسيط أو الضابط للإيقاع السياسي، لتنتهي في موقع المتلقي للأحداث بدلاً من صانعها.

ولا يمكن فصل هذا الضعف عن الإرث الثقيل الذي خلفه نظام الإنقاذ ، والذي عمل طوال عقود على إضعاف المؤسسات المدنية، وتجريف الكفاءات، وإحلال الولاء السياسي محل المهنية. هذا الإرث لم يسقط بسقوط النظام، بل استمر كعامل خفي يقيد أي محاولة لبناء دولة حديثة، ويجعل الانتقال الديمقراطي عملية معقدة تتجاوز مجرد تغيير السلطة إلى إعادة بناء الدولة نفسها.

في المقابل، أظهرت الحرب كيف يمكن للقوى المسلحة غير النظامية أن تستثمر في هشاشة الدولة. فقد تمكنت من التمدد مستفيدة من فراغات السلطة، ومن تحالفات ظرفية مع بعض القوى المدنية والإدارات الأهلية، ما منحها شرعية اجتماعية نسبية في بعض المناطق. هذا التداخل بين العسكري والمدني، بين الرسمي وغير الرسمي، خلق واقعاً مركباً يصعب تفكيكه، حيث لم تعد خطوط الفصل واضحة، بل أصبحت المصالح متشابكة بطريقة تعقد أي محاولة لإعادة ترتيب المشهد.

اقتصادياً، عمّقت الحرب من حالة الانهيار، حيث تعطلت سلاسل الإنتاج، وتراجعت موارد الدولة، وارتفعت معدلات الفقر والنزوح بشكل حاد. لم يعد الاقتصاد مجرد ضحية للحرب، بل أصبح أحد ساحاتها، حيث تتداخل شبكات المصالح والتمويل مع مسارات القتال، وتتحول الموارد إلى أدوات للصراع بدلاً من أن تكون أساساً للاستقرار. وهذا البعد الاقتصادي يضيف طبقة أخرى من التعقيد، إذ يجعل من الصعب فصل التسوية السياسية عن إعادة توزيع الموارد والنفوذ.

إن أخطر ما أفرزته هذه السنوات الثلاث ليس فقط حجم الدمار أو الكلفة الإنسانية، بل ترسيخ واقع جديد على الأرض. فمع مرور الوقت، تتشكل سلطات أمر واقع، وتُبنى شبكات مصالح ترتبط باستمرار الحرب، ما يجعل إنهاءها ليس مجرد قرار سياسي، بل عملية معقدة تتطلب تفكيك هذه الشبكات وإعادة دمجها في إطار دولة موحدة. وكلما طال أمد الصراع، أصبح هذا الهدف أكثر صعوبة، وأكثر كلفة.

ورغم كل ذلك، فإن اختزال الأزمة في بعدها العسكري يظل قاصراً. فالحرب ليست سوى عرض لأزمة أعمق تتعلق بطبيعة الدولة السودانية نفسها دولة لم تنجح تاريخياً في

بناء عقد اجتماعي جامع، ولا في إدارة تنوعها الإثني والثقافي بصورة عادلة، ولا في ترسيخ مؤسسات مستقرة تتجاوز الأشخاص والأنظمة. ومن دون معالجة هذه الجذور، فإن أي وقف لإطلاق النار سيظل هشاً، وقابلاً للانهيار عند أول اختبار.

بعد ثلاث سنوات، لم يعد السؤال متى تنتهي الحرب فقط، بل كيف يمكن إعادة تصور الدولة بعدها. فالسودان يقف اليوم أمام مفترق طرق حقيقي إما الشروع في عملية بناء جديدة تعيد بناء الدولة على أسس مختلفة، تقوم على توزيع عادل للسلطة والثروة، وعلى إعادة تعريف العلاقة بين المركز والأطراف، أو الاستمرار في حالة السيولة التي قد تقود تدريجياً إلى مزيد من التفكك.

وفي هذا السياق، لا يبدو الرهان على الحلول التقليدية كافياً. فإعادة إنتاج الصيغ القديمة، سواء في شكل تسويات نخبوية ضيقة أو شراكات هشة بين المدنيين والعسكريين، لن يؤدي إلا إلى إعادة إنتاج الأزمة نفسها. المطلوب ليس فقط إنهاء الحرب، بل إعادة تعريف فكرة الدولة، ووظيفتها، وحدود سلطتها، بما يتناسب مع واقع ما بعد هذه السنوات الثلاث.

يبقى التحدي الحقيقي في أن هذا التحول لا يمكن أن يتم في الغرف المغلقة أو عبر تفاهمات فوقية فقط، بل يحتاج إلى عملية سياسية أوسع، تنفتح على المجتمع، وتعكس تطلعاته، وتترجم إلى ترتيبات عملية على الأرض. فالتجربة أثبتت أن غياب الرؤية الواضحة، والاكتفاء بإدارة الأزمات، كان أحد الأسباب الرئيسية في الوصول إلى ما هو عليه الحال اليوم.

هكذا، وبعد ثلاث سنوات من الحرب، يبدو السودان وكأنه يقف بين زمنين زمن الدولة التي كانت، وزمن الدولة التي لم تتشكل بعد. وبين هذين الزمنين، تتحدد ملامح المستقبل، ليس فقط بوقف القتال، بل بمدى القدرة على التعلم من هذه التجربة القاسية، وتحويلها من لحظة انهيار إلى فرصة لإعادة التأسيس على نحو أكثر صلابة واستدامة.

دسترة العسكرة وإنهيار العقد الاجتماعي في السودان

محمد الأمين عبد النبي

ملخص

ينطلق المقال من قراءة تحليلية لطبيعة الدولة في ظل الحرب، مستنداً إلى طرح الدكتور سامي عبد الحليم، حيث يبيّن كيف تؤدي العسكرة وصراع مراكز القوة إلى تآكل سيادة حكم القانون، وتحويل الدستور من إطار ناظم للحكم إلى نص هش يفقد فاعليته في بيئة يغيب فيها الاحتكار الشرعي للعنف.

يشير الكاتب إلى أن الحرب في السودان لم تكتفِ بتعطيل الوثيقة الدستورية، بل أعادت تشكيلها عملياً عبر تعديلات عززت هيمنة المؤسسة العسكرية، خاصة بعد انقلاب 2021 وحرب 2023، ما أدى إلى تركيز السلطة وتقليص دور المدنيين، وتحويل الدستور إلى أداة للسيطرة بدلاً من كونه أساساً للانتقال الديمقراطي.

يوضح أن المشهد الدستوري بات محكوماً بثلاث شرعيات متنازعة (الجيش، الدعم السريع، والقوى المدنية)، ما يعكس انهيار العقد الاجتماعي، ويفضي إلى "دسترة العسكرة" حيث تنتج كل جهة أطرها القانونية الخاصة، في ظل نظام حربي تتراجع فيه السياسة لصالح منطق القوة.

يخلص الكاتب إلى أن الأزمة في جوهرها بنيوية تتجاوز مجرد تعديل النصوص، إذ تتطلب إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد قائم على توافق وطني شامل، يمهد لصياغة دستور انتقالي يعيد بناء الدولة على أسس مدنية، ويضع حداً لحالة الانقسام ويستعيد وحدة السودان.

اطلعتُ على مقال جيّد للدكتور سامي عبد الحليم سعيد، كعادته في الكتابات الرصينة التي تجمع بين عمق التحليل ودقة التشخيص. فهو من القلائل الذين يتبحّرون في قضايا الدستور والنظم السياسية، مستنداً إلى خلفية بحثية وقانونية وحقوقية وخبرة في العمل المدني. وقد قدّم في مقاله المعنون: «اغتيال سيادة حكم القانون: تحليل لطبيعة الدولة في ظل الحرب في السودان وليبيا» قراءة نقدية لطبيعة الدولة في سياقات الحرب، مسلّطاً الضوء على التراجع الحاد في سيادة حكم القانون تحت وطأة العسكرة وصراع مراكز القوة. فلم يكتفي المقال بوصف مظاهر الانهيار المؤسسي، وإنما أثار أسئلة بنيوية تتصل بحدود فاعلية الدساتير الانتقالية، ومدى قدرة الترتيبات السياسية الهشّة على الصمود في بيئات يغيب فيها الاحتكار الشرعي للعنف، وتُختزل فيها الدولة في موازين القوة.

وانطلاقاً من طرح الدكتور سامي عبد الحليم، يسعى مقالنا هذا إلى إبراز أبعاد المأزق الدستوري في ظل الحرب، باعتباره انعكاساً مباشراً للديناميات السياسية التي فرضها واقع الصراع المسلح؛ إذ لم تقتصر الحرب على تجميد العمل بالدستور، ولكنها أعادت تشكيله ضمنياً عبر ممارسات الأمر الواقع، منتجةً أنماطاً بديلة من الشرعية تقوم على السلاح لا على التوافق. ومن هذا المنظور، يغدو تحليل العلاقة بين الدستور والحرب مدخلاً لفهم أعمق لتحوّلات الدولة، وحدود إمكانية استعادة المسار الدستوري في سياقات تتنازعها سلطات متعددة وتفتقر إلى أرضية تعاقدية جامعة.

وفي سياق ما طرحه الدكتور سامي عبد الحليم، أدّى تركيز السلطات السيادية والتنفيذية والإدارية في أيدي الأطراف المتحاربة إلى تعميق الأثر البنيوي للحرب، بما انعكس في غياب مظاهر الدستورية في السودان. فقد توقّف مسار الانتقال السياسي الذي أرسته الوثيقة الدستورية لعام 2019، خاصة بعد انقلاب 25 أكتوبر 2021، الذي أدخل الدولة في حالة عدم توافق حاد مهّد لاندلاع حرب أبريل 2023. فلم يقتصر الأمر على تعطيل بعض أحكام الوثيقة الدستورية، بل تطوّر إلى إعادة تشكيلها عبر تعديلات جوهرية في عام 2025 عزّزت من هيمنة القيادة العسكرية، ومنحت القائد العام سلطات واسعة في تعيين مؤسسات الحكم، مع تقليص دور المدنيين. وبهذا، تحوّلت الوثيقة من إطار لتنظيم الانتقال الديمقراطي إلى أداة لتركيز السلطة، في خروج واضح عن مبادئ الدستورية.

تُظهر القراءة المتعمّقة للفكرة المركزية في مقال الدكتور، أن الدستور في الحرب يتحوّل إلى كيان مزدوج؛ ضحيةً للانتهاك من جهة، وسلاحاً في يد القوة المهيمنة من جهة أخرى. فالأزمة لا تكمن في غياب النصوص الدستورية بقدر ما تكمن في إخضاعها للقرار العسكري، حيث تُستبدل سيادة حكم القانون بسيادة الضرورة العسكرية. ويُنتج هذا الوضع ما يمكن وصفه بـ«دستورية التقسيم لا دستورية الوحدة»، إذ يعد الدستور أقرب إلى وثيقة تفكك سياسي وجغرافي للبلاد، على حساب المواطنة المتساوية، تحت وطأة شعار «لا صوت يعلو فوق صوت المعركة». وتُعاد صياغة منظومة الحقوق والواجبات وفق معيار الولاء لسلطات الأمر الواقع في مناطق النفوذ المختلفة، بينما تتحوّل مؤسسات الدولة من أجهزة لخدمة المواطنين إلى أدوات لحماية سلطة نشأت وتكرّست بقوة السلاح. وعلى هذا الأساس، يخلص الكاتب إلى أن معالجة الأزمة لا يمكن أن تختزل في تعديلات قانونية شكلية، ولكنها تتطلب إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد،

ينبثق من حوار وطني، ويعيد ترتيب العلاقة بين مكونات الدولة والمجتمع.

ضمن مشهد الحرب الملتبس، يتنازع الوضع الدستوري في السودان ثلاث شرعيات متوازية، تتمثل أولها في الشرعية التي يقودها الجيش بلا غطاء سياسي مدني. أما الثانية، فهي شرعية حكومة الدعم السريع، التي تسعى إلى ترسيخ السيطرة على بعض المناطق وبناء تحالف تأسيس تحت مظلتها. فيما تتجسد الثالثة في الشرعية المدنية التي أفرزها الحراك الثوري، والتي تسعى إلى استعادة المسار الدستوري المدني. يعكس هذا التنازع حالة انهيار عميق في العقد الاجتماعي، حيث لم تعد الدولة قادرة على احتكار العنف أو أداء وظائفها الأساسية في تقديم الخدمات وتمثيل الإرادة الشعبية. وبالتوازي مع ذلك، يشهد الواقع تحولاً من سيادة الدستور إلى «دسترة العسكرة»، إذ تسعى كل جهة إلى إنتاج أطر قانونية تعكس واقع هيمنتها بدلاً من الالتزام بإطار دستوري جامع. وفي ظل استمرار الحرب، يبدو النظام السياسي أقرب إلى «نظام حربي» تُختزل فيه السياسة في أدوات الصراع، وتتحول عمليات التفاوض إلى تكتيكات مرحلية لا إلى مسار انتقالي فعلي.

تكشف مقاربة الوضع الدستوري الذي كرّسته قيادة الجيش بعد انقلاب 2021، ثم عمّقته التعديلات اللاحقة في ظل حرب 2023، عن مفارقة جوهرية؛ إذ لم يكتفِ هذا المسار بإعادة تركيز السلطة، بل أسهم فعلياً في تغذية منطق التقسيم. فمن خلال إنتاج نصوص دستورية أحادية تعكس ميزان القوة العسكرية، جرى تقويض فكرة الإطار الدستوري، واستُبدل بوظيفة جديدة للدستور كأداة لإدارة السيطرة ضمن نطاق نفوذ محدد. هذا التحول أضعف الأساس الدستوري، وفتح المجال أمام تبني المنهج ذاته بإنتاج شرعية موازية تستند إلى الأمر الواقع. وبهذا المعنى، لم يعد الدستور إطاراً يحتكم إليه الجميع، بل أصبح جزءاً من بنية الصراع، ما أسهم في ترسيخ الانقسام السياسي والجغرافي، ودفع البلاد نحو نموذج تتعدد فيه المراكز الدستورية بتعدد مراكز النفوذ، بدلاً من أن يكون الدستور مرتكزاً للوحدة الوطنية.

في المقابل، يبرز التوجّه الدستوري للدعم السريع وتحالف تأسيس كمحاولة موازية لإعادة إنتاج الشرعية في ظل الحرب، غير أنه لا يخرج عن الإشكالات البنيوية ذاتها التي تطبع المشهد الدستوري العام. فمن حيث الأساس، تعاني هذه المبادرة من أزمة شرعية مزدوجة، إذ لم تنبثق عن عملية جامعة، بل صدرت عن تحالف ذي طابع عسكري - سياسي يفتقر إلى الاعتراف الكافي، ما يجعلها أقرب إلى دستور فئة يعكس موازين القوة في مناطق النفوذ. وبالتالي، تكرّس وثيقة دستور حكومة نيالا نموذجاً ملتبساً للحكم، يمزج بين هياكل مدنية شكلية ومراكز قوة فعلية خارج نطاق الرقابة، بما يعيد إنتاج ظاهرة ازدواج السلطة، لتضفي عليه طابعاً دستورياً، عبر ترتيبات تمنحه دوراً في إدارة المرحلة الانتقالية، في تناقض واضح مع متطلبات التحول نحو حكم مدني تحتكر فيه الدولة استخدام السلاح. هذا التوجه يسعى إلى تثبيت واقع الانقسام وإدارته. إذ يتعامل ضمنياً مع السودان ككيان متعدد المراكز السيادية، ويفتح المجال أمام التفكك والتشظي.

ومن جانبها، تتبنى القوى المدنية موقفاً يتسم بعدم الاعتراف بشرعية دساتير طرفي الحرب، مع التمسك بالمرجعية المدنية التي صاغت دستوراً معبراً عن مقاصد ثورة ديسمبر 2019، والتأكيد على ضرورة استعادة المسار الدستوري الذي يقوم على الشرعية الشعبية ومدنية الدولة، ورفض كل الصيغ الأحادية المطروحة.

من نافلة القول؛ أن السودان لم يعد يواجه أزمة انتقال ديمقراطي قابلة للاحتواء، وإنما يعيش أزمة بنيوية تتنازع فيها مستويات الدستور والسيادة والدولة. لم يعد السؤال كيف يُكتب دستور جديد، بل كيف يمكن إعادة بناء كيان سياسي قادر أصلاً على إنتاج دستور. ومن ثم، فإن أي معالجة جادة لا بد أن تنطلق من إعادة تأسيس الشرعية على قاعدة توافق وطني حقيقي، يسبق النصوص القانونية ويؤسس لها.

وعلى ضوء تعدد مسارات الشرعية المتنازعة، يظل المخرج الدستوري الأكثر اتساقًا مع تطلعات الشعب السوداني هو ذلك الذي يقوم إبتداءاً على إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد، يعبر عن الإرادة الوطنية الجامعة ويعيد بناء الشرعية على أساس مدني توافقي عبر حوار مائدة مستديرة يُفضي إلى صياغة إطار دستوري انتقالي يعالج الاختلالات البنيوية القائمة، ويهيئ لمرحلة انتقالية مستقرة، تمهد لعملية صناعة دستور دائم قائم على المشاركة الواسعة، بما يعيد الاعتبار للحكم المدني الدستوري، ويُسهم في استعادة وحدة الدولة على أسس راسخة تنهي منطق القوة وتوازنات الأمر الواقع.

في قطر..
المحاصرة بين الولايات المتحدة وإيران، فرضت الحرب حساباً عسيراً

ملخص

يعرض التقرير كيف وجدت قطر نفسها في قلب تداعيات الحرب الأمريكية-الإسرائيلية مع إيران، رغم سعيها لتجنبها. فالدولة التي تلعب دور وسيط بين واشنطن وطهران تعرضت لهجمات صاروخية ومسيرات، ما أدخلها في "صدمة استراتيجية" وأجبرها على مواجهة واقع أمني واقتصادي معقد.

تسببت الحرب في ضربة قاسية لاقتصاد قطر، خاصة بعد تعليق إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي—الذي يمثل نحو خُمس الإمدادات العالمية—بسبب المخاطر في مضيق هرمز واستهداف منشآت رئيسية مثل رأس لفان. وقدّرت الخسائر السنوية بنحو 20 مليار دولار، مع أضرار قد يستغرق إصلاحها سنوات.

انعكست هذه الأزمة على الداخل القطري بتراجع السياحة، وتوقف حركة الطيران جزئياً، ومغادرة بعض المقيمين، كما امتدت آثارها عالمياً مهددة إمدادات الطاقة وقطاعات حيوية مثل الرقائق الطبية والصناعية. ورغم قدرة قطر المالية على امتصاص الصدمة، إلا أن سمعتها كملاذ آمن للأعمال تعرضت للاهتزاز.

كشفت الحرب محدودية نفوذ دول الخليج، إذ لم تحمِ علاقات قطر مع واشنطن ولا انفتاحها على إيران من تداعيات الصراع. وهو ما يدفع الدوحة وجيرانها لإعادة تقييم استراتيجياتهم، مع إدراك صعب بأن الاعتماد على الحماية الأمريكية لا يزال خياراً بلا بديل حقيقي.

نيويورك تايمز/بقلم فيفيان نيريم
تقرير من الرياض، المملكة العربية السعودية

لفهم الأضرار الجانبية العالمية الناجمة عن الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران، فلننظر إلى دولة قطر الواقعة في الخليج العربي.

سعت حكومة قطر، الحليف المقرب للولايات المتحدة و الوسيط التاريخي بين واشنطن وطهران، إلى تجنب الحرب. وعندما فشلت هذه الجهود، حذر المسؤولون القطريون من مخاطر امتداد الصراع.

رغم ثراء قطر بالموارد، إلا أنها واجهت أكثر من 700 هجوم صاروخي وطائرات مسيرة إيرانية، استهدفت دول الخليج التي تستضيف قواعد عسكرية أمريكية. وقد أجبرت هذه الهجمات قطر على تعليق إنتاج الغاز الطبيعي، الذي يُعدّ مصدر ثروتها الهائلة، ويمثل عادةً خُمس الإمدادات العالمية.

كان ذلك أحد الاضطرابات العديدة التي سببتها الحرب والتي أرسلت موجات صدمة اقتصادية في جميع أنحاء العالم.

أدى وقف إطلاق النار الهش الذي أُعلن عنه في 7 أبريل/نيسان إلى تعليق الهجمات الأمريكية والإسرائيلية على إيران، ورد إيران على إسرائيل ودول الخليج العربي. ومع ذلك، حتى لو صمدت الهدنة، فقد ضربت الحرب مصالح قطر الأساسية، وألحقت ضرراً بالغاً بالاقتصاد، وزعزعت سمعة البلاد كملاذ آمن للأعمال.

يقول المحللون إنه مع قيام الحكومة القطرية بتقييم الوضع، ستضطر إلى ابتلاع حبة مريرة: فلم تجنّبها علاقاتها القوية مع الولايات المتحدة ولا علاقتها الودية مع إيران الألم.

تعكس حالة قطر الموقف الشائك الذي وجدت دول الخليج نفسها فيه خلال الحرب. فبعد أن حوصرت بين حليفها الرئيسي وجارتها، باتت مضطرة الآن إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الأمنية.

وقال راشد المهندي، نائب رئيس مركز أبحاث السياسات الدولية، وهو مركز أبحاث في قطر، إن الحرب تسببت في حالة «صدمة استراتيجية» لقطر وجيرانها.

وقال: «كان هناك افتراض بأن مثل هذه الخطوة الكبيرة في المنطقة، كشن حرب على إيران، ستتم على الأقل بالتشاور مع دول الخليج. كنا نعتقد أن لدينا علاقة عمل أفضل مع الولايات المتحدة».

وأضاف في الوقت نفسه: «لقد كان مستوى العدوان الإيراني على عواصمنا ومدننا وبنيتنا التحتية جنونياً بكل معنى الكلمة».

على الرغم من أن العديد من دول الخليج العربي لطالما اتسمت علاقاتها مع إيران بالعداء، إلا أن قطر - إلى جانب السعودية والإمارات - استثمرت

تعيش الدولة الخليجية الغنية بالغاز حالة من «الصدمة الاستراتيجية» بعد أن وجهت الحرب ضربة قوية لإقتصادها، مما أدى إلى تداعيات في جميع أنحاء العالم.

جهوداً سياسية كبيرة في بناء علاقات أكثر دفئاً في السنوات الأخيرة. وقد رأى العديد من المسؤولين الخليجيين في ذلك السبيل الأمثل لاحتواء التهديد الذي تشكله إيران.

والآن، تعيد جميع هذه الدول تقييم نهجها تجاه إيران.

قطر، شبه جزيرة بحجم ولاية كونيتيكت الأمريكية تقريباً، يقل عدد سكانها عن 400 ألف نسمة، وهي صغيرة الحجم مقارنةً بالقوى الإقليمية المحيطة بها من الجانبين: إيران عبر الخليج، والمملكة العربية السعودية على حدودها الغربية. وقد أثرت مخاطر كونها دولة صغيرة في منطقة مضطربة على مسارها السياسي لعقود.

سعياً لحماية الوطن، اعتمدت العائلة المالكة القطرية على علاقتها بالولايات المتحدة، التي تمتلك قاعدة جوية رئيسية في قطر وتعهدت بالدفاع عن البلاد. كما سعى المسؤولون القطريون إلى جعل بلادهم عنصراً لا غنى عنه في الاقتصاد العالمي والدبلوماسية الدولية، من خلال لعب دور الوسيط مع أطراف متوترة كإيران وروسيا وحركة حماس الفلسطينية في غزة.

سعت الحكومة في السنوات الأخيرة إلى توطيد علاقاتها مع الرئيس ترامب، حيث تبرعت له بطائرة بوينغ 747. كما أبرمت شركة عقارية قطرية مملوكة للحكومة صفقة العام الماضي مع مؤسسة ترامب، وهي شركة عائلية تابعة للسيد ترامب، لإنشاء ملعب غولف يحمل علامة ترامب التجارية في قطر.

وأعلن البيت الأبيض أنه عندما زار السيد ترامب قطر في مايو الماضي، وقع اتفاقية مع المسؤولين هناك «لتوليد تبادل اقتصادي بقيمة لا تقل عن 1,2 تريليون دولار».

على الرغم من كل ذلك، لم تتمكن قطر من ممارسة سيطرة تُذكر على حرب شاركت فيها بشكل مباشر.

وقال محللون إن الإدراك غير المريح بأن إسرائيل يبدو أنها تتمتع بنفوذ أكبر على قرارات السيد ترامب مقارنة بقادة الخليج قد تردد صداه في أروقة البلاط الملكي الخليجي.

«هذه لحظة بالغة الأهمية بالنسبة لدول الخليج»، كما قالت سينم جنكيز، الباحثة في مركز دراسات الخليج بجامعة قطر. «سيكون هناك إعادة نظر جوهرية للغاية».

إلا أن هناك حدوداً صارمة لمدى إمكانية وصول إعادة التفكير هذه، لأن معظم دول الخليج ليس لديها بديل قابل للتطبيق للحماية الأمريكية.

«إنهم مجرد تابعين، ولا يملكون الكثير

ليفعلوه»، هكذا صرّحت دينا إسفنديارى، رئيسة قسم الجغرافيا الاقتصادية للشرق الأوسط في بلومبيرغ إيكونوميكس. «لقد كان الأمر بمثابة صفعة قوية لهم حين ظنوا أن لهم هذا النفوذ، لا سيما على إدارة ترامب، ثم اتضح جلياً أنه ثانوي مقارنةً بنفوذ إسرائيل».

تم تخفيف الخسائر البشرية الناجمة عن الحرب في قطر بفضل أنظمة الدفاع الجوي التي اعترضت معظم الهجمات. لم تُبلغ السلطات القطرية عن أي وفيات بين المدنيين.

ومع ذلك، كان التأثير واضحاً. تراجعت السياحة بشكل كبير. وتوقفت طائرات الخطوط الجوية القطرية التي كانت تجوب العالم وتتوقف في العاصمة الدوحة عن العمل . وغادر العديد من المقيمين الأجانب القادرين على ذلك.

تعرض قطاع الطاقة في قطر، الذي يُعدّ بالغ الأهمية، لأسوأ الصدمات.

أوقفت شركة قطر للطاقة المملوكة للدولة إنتاج الغاز الطبيعي المسال في موقعها الرئيسي، رأس لفان، في بداية الحرب. ولم تتمكن الشركة من تصدير الغاز بأمان عبر مضيق هرمز، وهو الممر المائي الوحيد الذي يصل من خلاله غازها إلى الأسواق العالمية.

في منتصف مارس، استهدفت هجمات إيرانية رأس لفان مباشرة، مُلحقةً بها أضراراً جسيمة. وأعلن وزير الطاقة القطري، سعد الكعبي، أن إصلاح الأضرار قد يستغرق ما يصل إلى خمس سنوات، وقدّر أن الخسائر السنوية في إيرادات قطر ستبلغ حوالي 20 مليار دولار، أي ما يعادل 37% من إجمالي إيرادات الحكومة القطرية المتوقعة لهذا العام.

«لقد أعاد هذا الأمر المنطقة بأكملها إلى الوراء من 10 إلى 20 عاماً»، هذا ما قاله السيد الكعبي لوكالة رويترز في مقابلة أجريت معه بعد وقت قصير من الهجمات.

امتدت تداعيات هذه الأزمة إلى ما هو أبعد من الشرق الأوسط، مهددةً إمدادات الطاقة في أماكن نائية مثل إيطاليا واليابان . وتنتج قطر أيضاً أكثر من ثلث إنتاج العالم من الهيليوم، وهو غاز ضروري لتشغيل أجهزة التصوير بالرنين المغناطيسي وتصنيع رقائق الكمبيوتر .

قال فاروق سوسة، الخبير الاقتصادي الذي يراقب شؤون الشرق الأوسط لصالح غولدمان ساكس، إن قطر نفسها قادرة على التعامل مع الضربة التي لحقت بميزانيتها.

وقال: «الخبر السار هو أن القطريين يملكون موارد مالية ضخمة». أما ما تبقى من تداعيات ذلك على نموذجها كمركز للعمال الأجانب والمستثمرين والسياح فهو أقل وضوحاً.

قال السيد سوسة: «ربما تكون فكرة أن الثقة قد فُقدت إلى الأبد وأن لا أحد سيعود مبالغة كبيرة. سيعتمد الأمر على شكل النظام الإقليمي في فترة ما بعد الحرب».

ساهم في إعداد التقرير آدم راسغون وروان شيخ أحمد

فيفيان نيريم هي كبيرة مراسلي صحيفة التايمز التي تغطي شؤون دول شبه الجزيرة العربية. وهي تقيم في الرياض، المملكة العربية السعودية.

النفط في قلب اقتصاد الحرب

السلطة، الموارد، واستدامة الصراع – قراءة في الأثر الاقتصادي الكلي

عمر سيد أحمد

ملخص

يعرض المقال مفارقة السودان في 2026 كبلد غني بالموارد لكنه غارق في أزمة اقتصادية حادة، نتيجة تداخل حرب داخلية مدمّرة مع صدمات إقليمية رفعت كلفة الاستيراد. فقد تحوّل السودان من منتج جزئي للنفط إلى مستورد شبه كامل بعد انفصال الجنوب، ثم جاءت حرب 2023 لتدمّر البنية التحتية النفطية وتحوّل النفط إلى أداة صراع، خاصة مع التنافس على مناطق الإنتاج مثل هجليج.

يتتبع التحليل أثر التوترات في مضيق هرمز والبحر الأحمر على الاقتصاد السوداني، حيث أدت اضطرابات الإمداد إلى ارتفاع كبير في أسعار الوقود والشحن والتأمين، ما انعكس في تضخم حاد وانهيار العملة. وامتدت هذه الصدمة إلى كل مفاصل الاقتصاد، إذ أصبح الوقود مدخلاً أساسياً يرفع كلفة الإنتاج والنقل والغذاء، لتصل معدلات التضخم إلى مستويات قياسية وتتصاعد أزمة الأمن الغذائي.

يشير الكاتب إلى تضرر القطاعات الإنتاجية بشدة في السودان، خاصة الزراعة التي انهارت بفعل ارتفاع تكاليف المدخلات والوقود، والنزوح، ونهب الموارد. كما تحوّل الذهب من مورد سيادي إلى مصدر تمويل للحرب عبر التهريب واسع النطاق، ما حرم الدولة من إيرادات ضخمة. وبالمثل، تراجعت الثروة الحيوانية نتيجة الفقد والتهريب وتعطل سلاسل الإمداد، في ظل سيطرة اقتصاد موازٍ على معظم النشاط الاقتصادي.

يخلص الكاتب إلى أن السودان يعيش حلقة مفرغة حيث تموّل الموارد الحرب، بينما تدمّر الحرب هذه الموارد، ما يفاقم معاناة السكان ويعمّق الانهيار الاقتصادي. ويرى أن أي حل لا يقتصر على وقف القتال، بل يتطلب آليات صارمة لإدارة الموارد ومنع استخدامها في تمويل الصراع، باعتبار أن السلام المستدام هو المدخل الوحيد لإعادة توظيف ثروات البلاد في التنمية بدل الحرب.

ثمة مفارقة قاتلة تلخّص المأساة السودانية في عام 2026: بلد يمتلك أكبر إمكانات زراعية في أفريقيا، ويجاور أربع دول نفطية، ويضمّ في أرضه كنوزاً من الذهب والموارد الطبيعية — يجد نفسه عاجزاً عن إطعام شعبه، ومدمناً على استيراد الوقود الذي تضاعف سعره أكثر من أحد عشر ضعفاً في ثلاث سنوات. ليس هذا سوء حظ، بل نتيجة منطقية لحربين متشابكتين: حرب داخلية تنهب الموارد وتُدمّر الإنتاج، وحرب إقليمية في مضيق هرمز ترفع فاتورة ما يستورده السودان إلى مستويات لا يحتملها اقتصاد منهك وعملة انهارت بأكثر من ستة أضعاف

أولاً: السودان والنفط — من الإنتاج إلى التبعية

انفصال الجنوب وفقدان النفط

عام 2011 كان منعطفاً مصيرياً في تاريخ علاقة السودان بالنفط. حين انفصل جنوب السودان، أخذ معه ما يقارب 75 %من الاحتياطيات النفطية المشتركة، فتحوّل السودان دفعةً واحدة من دولة منتجة جزئياً إلى دولة مستوردة شبه كاملة ولم يكن البديل حاضراً: لا احتياطيات استراتيجية من الوقود، ولا طاقة تكريرية كافية، ولا مصادر طاقة متجددة قادرة على سد الفجوة

قبيل حرب أبريل 2023، كان إنتاج النفط السوداني قد تراجع إلى نحو 65 — 70 ألف برميل يومياً، وكانت مصفاة الجيلي شمال الخرطوم بطاقتها التكريرية البالغة 100 ألف برميل يومياً تغطي نحو 70% من الاستهلاك المحلي. هذا الوضع الهش كان يُعرّض البلاد لأي اضطراب خارجي، غير أن أحداً لم يتخيل أن الضربة ستأتي من الداخل والخارج في وقت واحد

الحرب تُدمّر ما تبقى من الطاقة

في الأيام الأولى لحرب أبريل 2023، تحوّلت مصفاة الجيلي إلى هدف عسكري. لم تكن مصادفة: من يسيطر على مصدر الوقود يسيطر على كل شيء آخر — الزراعة والنقل والصناعة والكهرباء. تضررت المصفاة في المعارك الأولى ثم دُمّرت بصورة شبه كاملة بين 2023 و2024، بخسائر مباشرة تجاوزت ثلاثة مليارات دولار، وهو رقم يفوق ما تستطيع الحكومة جمعه في سنوات

الرقم الأكثر إيلاماً: تراجع الإنتاج النفطي من 65 — 70 ألف برميل يومياً إلى أقل من 24 ألف برميل، أي انخفاض بنسبة 65%. وفي السياق ذاته، تنافس الطرفان على منطقة هجليج في غرب كردفان التي كانت تمثّل أكثر من 60% من الإنتاج. حين سيطرت قوات الدعم السريع عليها في ديسمبر 2025 وأعلنت استخدامها مصدراً لتمويل عملياتها، ثم استعاد الجيش السيطرة مطلع 2026 في معركة وصفها المحللون بالأعنف، أصبح واضحاً أن النفط في السودان لم يعد سلعة اقتصادية، بل غدا ركيزة لاستدامة الصراع ذاته

السودان تحوّل دفعةً واحدة من دولة تُكرّر 70% من وقودها محلياً إلى دولة تعتمد 80 — 90% على الاستيراد، في ظرف لا تملك فيه الدولارات الكافية لدفع فاتورته.

ثانياً: حرب هرمز — الضربة من الخارج

الممر الذي يتنفس منه السودان

يمر عبر مضيق هرمز وحده ما يقارب 21 مليون برميل نفط يومياً، أي ما يمثّل نحو 21% من إجمالي الاستهلاك النفطي العالمي. وعبر البحر الأحمر يمر ما يزيد على 12% من حجم التجارة البحرية العالمية. كلا هذين الممرين يمثلان شريان حياة السودان الطاقوي، إذ يستورد معظم احتياجاته من وقود الديزل والبنزين وغاز الطهي من دول الخليج عبر هذه المسارات.

مع تصاعد التوترات العسكرية في مضيق هرمز منذ مطلع 2026، وتنامي عمليات الحوثيين في البحر الأحمر، وامتداد تداعيات الحرب الإسرائيلية في المنطقة، بدأت سلاسل الإمداد تتشوه. وكان السودان في أشد حالاته هشاشةً لاستيعاب هذه الصدمة: احتياطيات أجنبية شحيحة، وعملة في حالة انهيار، وإنتاج محلي معطوب.

التضخم المتسلسل: كيف يرفع اضطراب الإمداد تكلفة المعيشة

تسير آلية الصدمة عبر سلسلة متصلة الحلقات تبدأ في مضيق هرمز وتنتهي بسعر الخبز في عطبرة والمجلاد.

الحلقة الأولى: ارتفاع أسعار النفط الخام بنسبة تتراوح بين 15% و25% في سيناريوهات الاضطراب المتوسط، وهو ما يُضيف بين 35 و50 مليون دولار سنوياً إلى فاتورة استيراد بلد لا يملك احتياطيات أجنبية تُذكر.

الحلقة الثانية: ارتفاع أقساط التأمين البحري من نحو 0,1 — 0,2% إلى ما بين 0,5% و1%

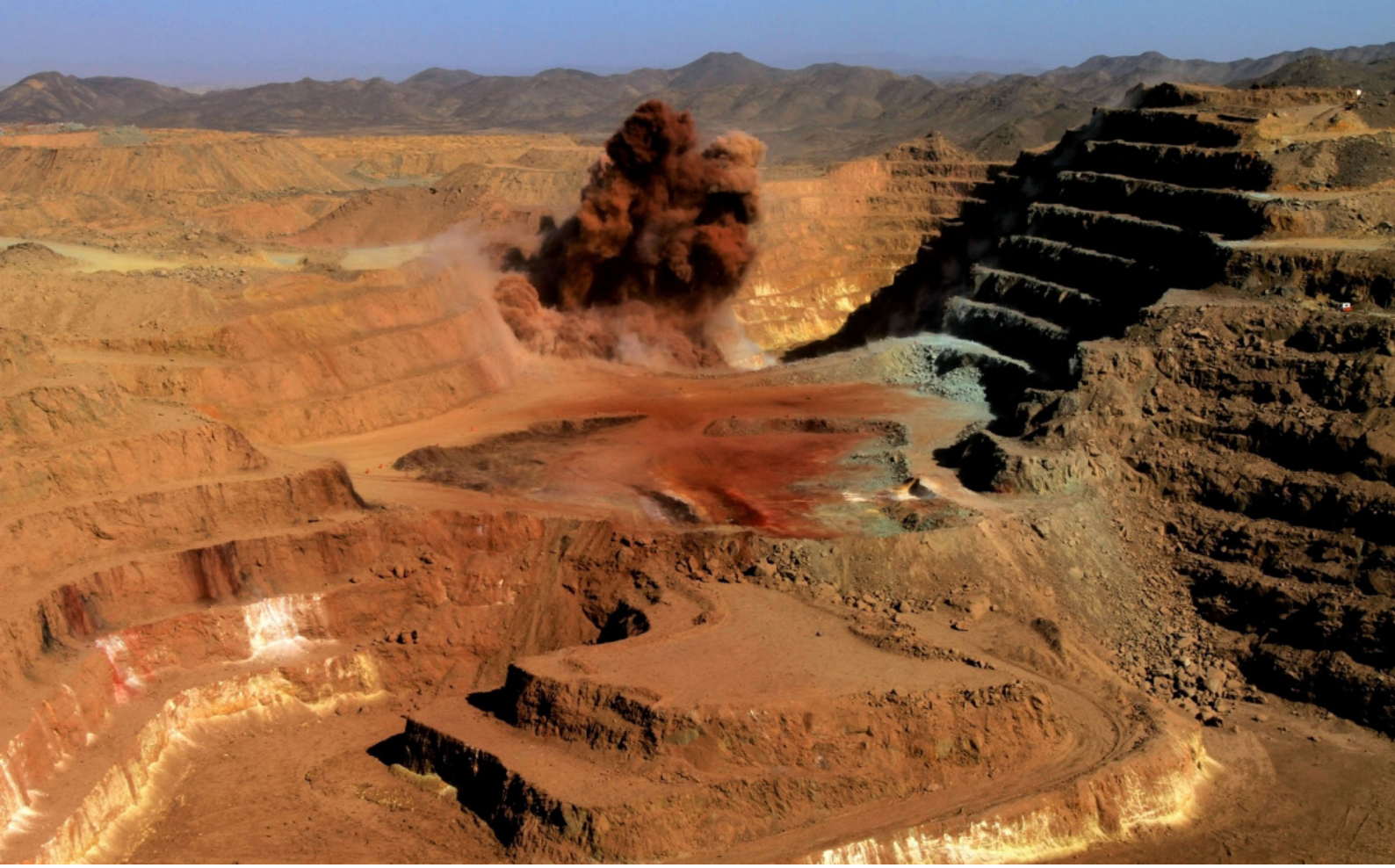

من قيمة السفينة — أي ما يعادل إضافة نصف مليون إلى مليون دولار لكل رحلة ناقلة. وأسعار الشحن على خطوط الخليج — البحر الأحمر ارتفعت بين 200% و300% مقارنة بما قبل أزمة 2023.

الحلقة الثالثة: اضطر أكثر من 90 شركة شحن كبرى إلى تحويل ناقلاتها عن مسار قناة السويس إلى الطريق حول رأس الرجاء الصالح، مضيفةً بين 10 و14 يوماً إلى مدة الرحلة وما بين مليون ومليوني دولار إضافية لتكاليف الوقود

الحلقة الرابعة: الفاتورة الأعلى للاستيراد تعني طلباً أكبر على الدولار في سوق شحيح الموارد. فتنهار العملة أكثر وسعر الجازولين الذي كان 600 جنيه للتر قبيل الحرب بلغ 6،867 جنيهاً في أبريل 2026 — زيادة تتجاوز 1،044% في ثلاث سنوات. غير أن جوهر هذا الانهيار السعري يعود في الأصل إلى الحربين الداخلية والإقليمية معاً، لا إلى اضطراب هرمز وحده

الحلقة الخامسة — الأقسى: الوقود في الاقتصاد السوداني ليس سلعةً نهائية بل مُدخَل في كل شيء. يُشغّل مضخات الري وآلات الحصاد والمولدات والمخابز وشاحنات النقل. حين يرتفع سعره 1،044%، لا يرتفع بند الطاقة وحده — بل تُطلق موجة تضخم مركّبة تجتاح كل سلاسل الإنتاج. وهذا ما تُجسّده الأرقام: أسعار الغذاء ارتفعت 350% عن متوسط السنوات الخمس الماضية، والتضخم الكلي بلغ 177% بحسب صندوق النقد الدولي.

أرقام الصدمة المزدوجة

سعر الجازولين للتر — أبريل 2026
6،867 جنيه

الارتفاع عن ما قبل الحرب
+1،044%

سعر الدولار في السوق الموازي
4،150 جنيه

تدهور العملة منذ 2023
+609%

معدل التضخم 2024 صندوق النقد الدولي
177%

ارتفاع أسعار الغذاء عن متوسط 5 سنوات
+350%

السكان في انعدام الأمن الغذائي
41%

ثالثاً: الزراعة في مواجهة الانهيار — الإمكانات الهائلة والواقع المؤلم

البلد الذي كان سلة الغذاء

يمتلك السودان أكثر من 84 مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة — ما يجعله واحداً من أعظم الأراضي الزراعية في أفريقيا والشرق الأوسط. أكثر من 110 مليون رأس من الثروة الحيوانية. شبكة ري في مشروع الجزيرة تمتد على 4،300 كيلومتر من القنوات. ويستحوذ على 70% من الصادرات العالمية من الصمغ

العربي. الزراعة كانت توظف نحو 80% من القوى العاملة وتشكل 33% من الناتج المحلي.

المفارقة المؤلمة — وهي العنوان الحقيقي للأزمة — أن هذا البلد الذي كان يمتلك إمكانات أن يكون سلة الغذاء الإقليمية بات في عام 2026 يعاني مجاعة تطال 41% من سكانه، ومعدل فقر مدقع وصل إلى 64 %

كيف دمرت الحرب الزراعة من أربعة محاور

المحور الأول: انهيار سلسلة المدخلات. الزراعة السودانية تعتمد شبه كلياً على مدخلات مستوردة — بذوراً وأسمدةً ومبيداتٍ ووقوداً. وقد قفز سعر اليوريا من 400 — 490 دولاراً للطن إلى نحو 700 دولار — ارتفاع بين 43% و75% — بفعل الصدمات اللوجستية المتراكمة. نحو 71% من تجار مدخلات الزراعة تعرضوا لصدمات اقتصادية حادة بحسب تقرير منظمة الفاو.

المحور الثاني: الديزل العدو الأول. الديزل في السودان ليس مجرد وقود — هو المحور الذي تدور حوله منظومة الإنتاج الزراعي بأسرها: يُشغّل مضخات الري في مشروع الجزيرة، ويُحرّك آلات الحراثة والحصاد، وينقل الإنتاج من المزارع إلى الأسواق. سعره الآن 6،867 جنيهاً للتر — أي ما يعادل 30،901 جنيه للجالون الواحد. هذا الرقم يجعل تشغيل أي آلة زراعية أو مضخة ري أمراً خارج متناول صغار المزارعين.

المحور الثالث: الاستيلاء المنظّم على المحاصيل. ولاية الجزيرة التي كانت تنتج نصف القمح السوداني تحوّلت إلى ساحة نهب. مارست قوات الدعم السريع عمليات استيلاء منظمة على المحاصيل والأسمدة على نطاق واسع. والسودان الذي يستورد أصلاً أكثر من 80% من قمحه بات شديد التعرض لأي ارتفاع في أسعار الحبوب العالمية.

المحور الرابع: تفكك القوى العاملة. النزوح الواسع اقتلع قوة العمل من مواقعها التقليدية. تحولت مساحات زراعية شاسعة إلى ممرات عسكرية. انهارت سلاسل الإمداد من مدخلات وتمويل وشبكات تسويق، بما جعل الإنتاج الزراعي متعذراً حتى في المناطق التي لم تشهد مواجهات مباشرة.

مشروع الجزيرة: نموذج الانهيار الكامل

كان مشروع الجزيرة أكبر مشروع ري في أفريقيا، وأحد أعظم إنجازات الزراعة المروية في العالم. يضم أكثر من 4،300 كيلومتر من شبكة القنوات، ويُنتج 50% من القمح السوداني و10% من الذرة. اليوم تقف مضخاته شبه متوقفة لشُح الديزل وارتفاع سعره إلى مستويات تعجز عنها الدولة والمزارع على حدٍّ سواء. النتيجة: انخفض الإنتاج الزراعي بنسبة تتراوح بين 40% و50% خلال موسم 2023 — 2024، وبين 60% و80% في مناطق النزاع المباشر.

يمتلك السودان إمكانات لأن يكون سلة الغذاء الإقليمية، لكنه في هذه اللحظة بالذات بات في حاجة ماسة إلى من يُطعمه.

رابعاً: الذهب — من ثروة وطنية إلى وقود الحرب

انقسام جغرافي على موارد الذهب

أفرز الصراع انقساماً جغرافياً واضحاً في السيطرة على مناطق التعدين. الجيش السوداني والقوات المتحالفة معه يُحكمون قبضتهم على مناطق التعدين في ولايات نهر النيل والشمال والبحر الأحمر وجنوب كردفان، حيث بلغ الإنتاج الرسمي 64 طناً في عام 2024 تعادل قيمتها نحو 9,57 مليار دولار. في المقابل، تسيطر قوات الدعم السريع على مناطق التعدين في دارفور التي تمثل 30% من الإنتاج الذهبي الإجمالي.

التهريب: الاقتصاد الخفي الذي يُغذّي الحرب

الرقم الذي يكشف حجم الكارثة: وصل ما تلقّته الخزينة السودانية رسمياً من صادرات الذهب في عام 2024 إلى 183،000 دولار فقط — بينما بلغ الإنتاج الرسمي 9,57 مليار دولار. هذا يعني أن الغالبية العظمى هُرِّبت خارج القنوات الرسمية. التقديرات تشير إلى أن ما بين 80 و100 طن يُهرَّب سنوياً — ما يمثل نحو 37% من الناتج المحلي الإجمالي، بخسارة سيادية يومية تقارب 32,8 مليون دولار.

مسارات التهريب متعددة: أكثر من 100 كيلوغرام يومياً يُهرَّب إلى مصر عبر المناطق الحدودية — أي ما يتجاوز 60 طناً منذ بداية الحرب — مستفيداً من إلغاء مصر رسوم الاستيراد في مايو 2023. أما الوجهة الأكبر فهي الإمارات التي استوعبت 96,8% من الصادرات الرسمية السودانية في 2024. في مارس 2024، نُقلت مئات الكيلوغرامات من ذهب منجم سونغو إلى جنوب السودان ثم إلى الإمارات على طائرات تجارية وخاصة بحسب التقارير.

المفارقة المثيرة للتساؤل: حكومة بورتسودان التي رفعت دعوى ضد الإمارات أمام محكمة العدل الدولية تسمح في الوقت ذاته بتصدير ذهب بأكثر من مليار دولار إليها — وهو

ما يكشف عن تناقض صارخ بين الخطاب السياسي والمصالح الاقتصادية.

كلا الطرفين يُهرِّب — لكن الشعب يدفع الثمن

ما يجعل هذا الواقع أكثر مرارةً أن تهريب الذهب ليس حكراً على طرف دون آخر. كلا طرفي النزاع يتحكمان في الذهب بآليات متماثلة — ما يميّز مناطق الجيش هو قدر أكبر من الشفافية الرسمية، لكن كليهما يُهرَّب الذهب بالطريقة ذاتها. يُشير تقرير لشاتام هاوس إلى أن الجيش أخرج طنّين من الذهب وأعاد بيعهما قبل سيطرة الدعم السريع على بعض مناطق التعدين. والنتيجة الحتمية: الدولة لا تحصل على الإيرادات اللازمة لشراء الوقود أو دعم الزراعة أو صرف الرواتب، بينما تتوافر الموارد الكافية لاستمرار الحرب.

أرقام الذهب السوداني

الإنتاج الذهبي الرسمي 2024
64 طناً / 9,57 مليار دولار
ما وصل الخزينة من صادرات الذهب 2024
183،000 دولار فقط
المُهرَّب سنوياً (تقدير)
80 — 100 طن
نسبة المُهرَّب من الناتج المحلي
~37%
الخسارة السيادية اليومية
~32,8 مليون دولار

خامساً: الثروة الحيوانية — القطيع الذي يتآكل

بأكثر من 110 مليون رأس من الماشية والأغنام والماعز، كانت الثروة الحيوانية السودانية ركيزةً أساسية للاقتصاد وللصادرات، وسبيل ملايين الأسر للعيش. اليوم يواجه هذا القطاع مثلثاً من التهديدات المتزامنة.

التهديد الأول هو الفقد المباشر: ما يزيد على 6 ملايين رأس ماشية و2 مليون خروف ومليون ماعز فُقدت منذ اندلاع الحرب، بين ما دُمِّر في المعارك وما هُرِّب وما نفق بسبب غياب الرعاية. صادرات الثروة الحيوانية خسرت 55% من قيمتها منذ اندلاع الحرب.

التهديد الثاني هو أزمة الأدوية البيطرية: علقت إمدادات الأدوية في مراكز الشحن الخليجية جراء التوترات في هرمز والبحر الأحمر، مما يعرّض القطيع لأوبئة حيوانية قد تكون كارثية. السودان فقد معظم طاقته التصنيعية للقاحات البيطرية جراء الحرب، وبات يعتمد على استيراد لا يصل.

التهديد الثالث هو أزمة التسويق: فقد ميناء بورتسودان قدرته على استقبال سفن الحاويات الكبيرة، واضطر إلى الاعتماد على سفن ساحلية لترحيل الحاويات من ميناءَي جدة وصلالة، مما أدى إلى ازدحام وتأخيرات وارتفاع تكاليف. وانكماش حجم الحاويات العابرة عبر بورتسودان بأكثر من 30% في الربع الأول من 2026 يعني خسارة إيرادات الترانزيت وضغطاً مضافاً على الميزان التجاري.

سادساً: اقتصاد الحرب — عندما تأكل الحرب نفسها بنفسها

الاقتصاد الموازي يبتلع الاقتصاد الرسمي

ما يحدث في السودان ليس فقط انهياراً اقتصادياً — بل تحوّل بنيوي عميق: انتقال الاقتصاد من نموذج إنتاجي هش إلى نموذج ريعي-حربي قائم على الاستخراج غير الرسمي والتمويل غير المنظم. الاقتصاد الموازي يسيطر الآن على أكثر من 85 — 90% من النشاط الاقتصادي الفعلي. خرجت ما بين 90% و95% من الكتلة النقدية من الجهاز المصرفي. أكثر من ستة بنوك أجنبية غادرت السوق السوداني.

الصمغ العربي كنموذج للنهب المنظّم

لم يسلم الصمغ العربي الذي كان السودان يستحوذ على 70% من صادراته العالمية من براثن اقتصاد الحرب. كشف تقرير أممي صدر عام 2025 أن 14,6 مليون دولار من الصمغ المنهوب وُظِّفت لتمويل أنشطة قوات الدعم السريع في ستة أشهر فقط. وبلغت خسائر تجارة الصمغ الرسمية 200 مليون دولار حتى مطلع 2025، بات يُصدَّر الآن شبه كامل عبر قنوات غير شرعية.

الحلقة المفرغة: الموارد تُديم الحرب والحرب تُدمّر الموارد

تتكشّف معادلة مُحكمة الحلقات: كلا الطرفين يعتمد على موارد الأرض السودانية لتمويل حربه، وكلاهما يُدمّر في الوقت ذاته هذه الموارد بفعل القتال. انهار إنتاج الذهب الرسمي إلى 6,4 أطنان فحسب في 2023 إثر اندلاع الحرب. دُمِّرت مصفاة الجيلي. هُجر المزارعون وتوقفت مضخات الري في الجزيرة. حُرمت الدولة من إيرادات النفط بأكثر من 50%.

وهنا يظهر الأثر الأعمق: طالما ظل النفط والذهب قادرَين على تمويل الحرب ولو بكميات منخفضة وعبر قنوات غير رسمية، فلن يكون

وقفهما حافزاً كافياً للطرفين للجنوح نحو السلام. ولهذا يتحوّل مصدر الثروة إلى لعنة تُطيل الصراع بدلاً من أن يكون طريقاً للازدهار.

سابعاً: الإنسان السوداني — الكشف النهائي للأرقام

خلف الأرقام الكلية يقف إنسان سوداني تحوّل وضعه في ثلاث سنوات تحولاً جذرياً. في الجزيرة، مزارع كان يملك خمسة أفدنة وتراكتوراً واحداً — اليوم لا يستطيع تأمين وقود لمضخة الري ولا بذوراً للموسم. في بورتسودان، عامل عاد قسراً من الخليج ليجد عائلته نازحة وبيته مهجوراً. هذان الوجهان الإنسانيان يُجسّدان ما تعجز الأرقام وحدها عن قوله.

البطالة (2022 - 2024)
من 32% إلى 58%
الفقر المدقع
64% من السكان
انعدام الأمن الغذائي الحاد
أكثر من 25 مليون شخص
فقدان الوظائف
4,6 مليون وظيفة
النزوح الداخلي
8,8 مليون شخص
اللاجئون خارج البلاد
3,5 مليون
العمال المُعادون من الخليج (مارس 2026)
أكثر من 220،000

انطلاق مظاهرات عارمة في عطبرة بعد ارتفاع سعر الخبز إلى 250 جنيهاً للقطعة ليس مجرد احتجاج على غلاء المعيشة — بل هو صرخة شعب يدفع ثمن حربين لم يصنع أياً منهما: حرب داخلية تدمر إنتاجه، وحرب إقليمية ترفع تكلفة ما يستورده وتُطيل مسارات إمداده.

خاتمة: السلام وحده لا يكفي — لكنه البداية الوحيدة الممكنة

الأزمة السودانية في عام 2026 ليست أزمة شُح موارد — بلد يمتلك أكبر احتياطيات زراعية في المنطقة وعاشر احتياطيات الذهب في أفريقيا لا يمكن وصفه بالفقير في الموارد. هي أزمة حوكمة موارد، وأزمة سلام، وأزمة ترابط إقليمي جعل صدمة بعيدة في مضيق هرمز تُجوِّع الأطفال في كردفان — وإن كانت الحربان الداخلية والإقليمية هما الأساس الذي جعل هذا الاقتصاد عاجزاً عن استيعاب أي صدمة خارجية.

المعادلة الجوهرية التي يجب استيعابها: السودان يدفع فاتورة حربين في آن واحد — حرب داخلية تُدمّر الإنتاج، وحرب إقليمية ترفع تكلفة الاستيراد — وهو يفتقر تماماً إلى أي وسادة اقتصادية لاستيعاب الصدمتين معاً. أي انفراج جزئي في جبهة واحدة وحده لن يكفي.

ثمة خيط واحد يمر عبر كل فصول هذه الأزمة: الموارد التي كان يمكنها بناء بلد حُوِّلت إلى وقود لحرب تأكل هذا البلد. الذهب يُهرَّب بدلاً من أن يُموّل التعليم. النفط يُستخدم رافعةً لقوى الحرب بدلاً من أن يُشغّل مضخات الري. الأرض الخصبة تتحول إلى ممرات عسكرية بدلاً من حقول قمح.

ومن هنا تأتي التوصية التي تتخطى النداء العام بوقف إطلاق النار: لا يكفي أن يتوقف القتال — بل لا بد أن يُرفق أي اتفاق سلام بآلية دولية للإشراف على إيرادات الموارد تحول دون عودة الذهب والنفط إلى وقود لجولة صراع قادمة.

السودان لا يحتاج إلى مساعدة مؤقتة — بل إلى سلام دائم يُعيد للموارد وظيفتها الإنتاجية بدلاً من أن تكون وقوداً للحرب.

المصادر الرئيسية

البنك الدولي — Sudan Economic Monitor and Macro Poverty Outlook 2025
صندوق النقد الدولي — World Economic Outlook، April 2025 و2026
البنك الأفريقي للتنمية — التوقعات الاقتصادية 2024
وكالة الطاقة الدولية (IEA) — Oil Market Report Q1 2026
منظمة الفاو وبرنامج الغذاء العالمي — تقارير 2025 — 2026
Chatham House — Gold and the War in Sudan، March 2025
مجلس الأمن الأممي وفريق خبراء السودان — تقرير 2024
UNCTAD — Maritime Transport Report Q1 2026
IPC — تصنيف مراحل الأمن الغذائي 2025 — 2026

* مقال مجتزأ من ورقة بحثية « النفط في قلب اقتصاد الحرب -السلطة، الموارد، واستدامة الصراع قراءة في الأثر الاقتصادي الكلي.

حرب إيران تكشف نقطة ضعف لترامب.. الضغط الاقتصادي

ملخص

تكشف حرب إيران، وفق التحليل، حدود القوة الأمريكية تحت قيادة ترامب، حيث برز الضغط الاقتصادي الداخلي كنقطة ضعف أساسية. فعلى الرغم من الضربات العسكرية، لم تحقق واشنطن أهدافها بالكامل، بينما نجحت طهران في فرض كلفة اقتصادية كبيرة عبر تهديد إمدادات الطاقة، ما دفع الإدارة الأمريكية للبحث عن مخرج دبلوماسي سريع.

أدت الأزمة إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا، وانعكست سلبًا على الاقتصاد الأمريكي بزيادة التضخم وتكاليف المعيشة، مع تحذيرات من ركود محتمل. هذا الضغط الداخلي، إلى جانب اعتبارات سياسية مثل الانتخابات النصفية، جعل استمرار الحرب خيارًا مكلفًا، وأجبر ترامب على التحول نحو التهدئة والتفاوض.

أظهرت إيران قدرتها على استغلال هذه النقطة عبر التحكم في مضيق هرمز ورفع كلفة المواجهة، وهو ما لم تحسبه واشنطن بدقة. كما لفت ذلك انتباه خصوم الولايات المتحدة مثل الصين وروسيا، الذين قد يستنتجون أن الضغط الاقتصادي يمكن أن يقيّد القرارات العسكرية الأمريكية.

في المحصلة، تكشف الحرب عن خلل في التقديرات الأمريكية، حيث لم تكن التداعيات الاقتصادية بالحسبان. ورغم مؤشرات التهدئة، تبقى نتائج الصراع غير محسومة، مع تساؤلات حول مدى تحقيق أهداف واشنطن، واستمرار الشكوك لدى الحلفاء بشأن موثوقية السياسات الأمريكية في أوقات الأزمات.

من مات سبيتالنيك وديفيد برونستروم/واشنطن (رويترز)

– لم تفلح سبعة أسابيع من الحرب في إسقاط حكام إيران الدينيين أو إجبارهم على تلبية جميع مطالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، لكنها بالنسبة لخصوم الولايات المتحدة وحلفائها كشفت واحدة من نقاط ضعفه الرئيسية وهو الضغط الاقتصادي.

وحتى مع إعلان إيران أمس الجمعة أنها ستعيد فتح مضيق هرمز أمام الملاحة، فقد كشفت أزمة الشرق الأوسط عن حدود استعداد ترامب لتحمل الألم الاقتصادي الداخلي.

وانضم ترامب إلى إسرائيل في مهاجمة إيران في 28 فبراير شباط، مستندا إلى ما وصفه بتهديدات أمنية وشيكة، لا سيما فيما يتعلق ببرنامجها النووي. لكن الآن، ومع ارتفاع أسعار البنزين في الولايات المتحدة وتزايد التضخم وانخفاض شعبيته، يسابق ترامب الزمن لإبرام اتفاق دبلوماسي من شأنه أن يخفف من حدة التداعيات في الداخل.

ويقول محللون إن إيران تلقت ضربة عسكرية قاسية، لكنها أثبتت قدرتها على فرض تكاليف اقتصادية استخف بها ترامب ومساعدوه، مما أدى إلى أسوأ صدمة طاقة عالمية على الإطلاق.

ارتفاع تكاليف الطاقة وخطر الركود الاقتصادي

كثيراً ما تجاهل ترامب علناً المخاوف الاقتصادية المحلية الناجمة عن الحرب.

لكنه لا يمكنه تجاهل أنه على الرغم من أن الولايات المتحدة لا تعتمد على خُمس شحنات النفط العالمية التي حُجبت فعلياً بسبب سيطرة إيران على المضيق، فإن ارتفاع أسعار الطاقة قد أثر سلباً على المستهلكين الأمريكيين. ويزيد تحذير صندوق النقد الدولي من خطر حدوث ركود عالمي من حدة هذا الوضع القاتم.

وتزايدت الضغوط لإيجاد مخرج من هذه الحرب التي لا تحظى بتأييد في الولايات المتحدة، إذ يدافع المنتمون إلى حزب ترامب الجمهوري عن أغلبيتهم الضئيلة في الكونجرس في انتخابات التجديد النصفي في نوفمبر تشرين الثاني.

ولا يخفى أي شيء من هذا عن قادة إيران، الذين استغلوا السيطرة على مضيق هرمز لدفع فريق ترامب إلى الجلوس على طاولة المفاوضات.

ويقول المحللون إن الصين وروسيا -خصمي الولايات المتحدة- قد يستخلصان درساً مماثلاً،

إذ أنه بينما أظهر ترامب رغبة في استخدام القوة العسكرية في ولايته الثانية فإنه يبحث عن مخرج دبلوماسي بمجرد أن يصبح الوضع الاقتصادي مؤرقا في الداخل.

وقال بريت بروين، وهو مستشار سابق للسياسة الخارجية في إدارة الرئيس السابق باراك أوباما ويترأس حالياً شركة (جلوبال سيتويشن روم) الاستشارية "يشعر ترامب بالضائقة الاقتصادية، وهي نقطة ضعف في هذه الحرب".

وذكر المتحدث بإسم البيت الأبيض كوش ديساي أنه في الوقت الذي تعمل فيه الإدارة على التوصل إلى اتفاق مع إيران لحل مشاكل سوق الطاقة "المؤقتة"، فإنها "لم تفقد تركيزها أبدا على تنفيذ أجندة الرئيس المتعلقة بالقدرة على تحمل التكاليف والنمو".

الشعور بالضغط

جاء تحول ترامب المفاجئ في الثامن من أبريل نيسان من الغارات الجوية إلى الدبلوماسية في أعقاب ضغوط من الأسواق المالية وبعض المؤيدين لسياساته.

ويقع جزء من المعاناة الاقتصادية على عاتق المزارعين الأمريكيين، وهم قاعدة انتخابية رئيسية لترامب، بسبب تعطل شحنات الأسمدة. وينعكس ذلك أيضا في ارتفاع أسعار تذاكر الطيران نتيجة لزيادة أسعار وقود الطائرات. ومع اقتراب انتهاء أسبوعي وقف إطلاق النار،

يبقى أن نرى ما إذا كان الرئيس الأمريكي الذي يتبنى نهجا لا يمكن التنبؤ به سيتوصل إلى اتفاق يلبي أهدافه من الحرب أو يمدد الهدنة إلى ما بعد 21 أبريل نيسان أو يجدد حملة القصف.

لكن أسعار النفط العالمية انخفضت بشكل حاد في حين ازدهرت الأسواق المالية، التي غالبا ما يعتبرها ترامب مقياسا لنجاحه، أمس الجمعة بعد أن قالت إيران إن المضيق سيظل مفتوحا للفترة المتبقية من هدنة منفصلة مدتها 10 أيام بين إسرائيل ولبنان بوساطة أمريكية.

وسارع ترامب إلى إعلان أن مضيق هرمز آمن، مشيدا باتفاق قيد الإعداد مع إيران قال إنه سيُبرم قريبا وبمعظم شروطه. لكن مصادر إيرانية صرّحت لرويترز بأن بعض الثغرات لا تزال بحاجة إلى حل.

وحذر خبراء من أنه حتى لو انتهت الحرب قريبا فإن الأضرار الاقتصادية قد تستغرق شهورا إن لم تكن سنوات لإصلاحها.

ويبقى السؤال الرئيسي حول ما إذا كان أي اتفاق سيحقق الأهداف التي حددها ترامب، بما في ذلك إغلاق الطريق أمام إيران نحو امتلاك سلاح نووي، وهو ما تنفي طهران منذ فترة طويلة سعيها إليه.

وتمتلك إيران مخزونا من اليورانيوم عالي التخصيب يُعتقد أنه دُفن جراء غارات أمريكية إسرائيلية في يونيو حزيران. وصرح ترامب لرويترز أمس الجمعة بأن الاتفاق الذي يجري إعداده يدعو الولايات المتحدة إلى التعاون مع إيران لاستعادة هذه المواد ونقلها إلى الولايات المتحدة. ونفت إيران الموافقة على نقل اليورانيوم إلى أي مكان في الخارج.

وقال مسؤول كبير في إدارة ترامب إن الولايات المتحدة تحافظ على "عدة خطوط حمراء" في المفاوضات مع إيران.

وفي الوقت نفسه، لم يلقَ النداء الذي وجهه ترامب في بداية الحرب للإيرانيين للإطاحة بحكومتهم أي استجابة.

وفي البداية، صُدم حلفاء للولايات المتحدة من أوروبا إلى آسيا بقرار ترامب خوض الحرب دون استشارتهم أو مراعاة المخاطر التي قد يتعرضون لها جراء إغلاق إيران للمضيق.

وقال جريجوري بولينج، خبير الشؤون الآسيوية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن "جرس الإنذار الذي يدق للحلفاء الآن هو كيف أبرزت الحرب أن الإدارة (الأمريكية) يمكن أن تتصرف بشكل غير منتظم، دون مراعاة كبيرة للعواقب".

وبعد غزو روسيا لأوكرانيا عام 2022، كان الرئيس الأمريكي السابق المنتمي للحزب الديمقراطي جو بايدن حذرا في فرض عقوبات على قطاع الطاقة في موسكو خشية تقليل إمدادات النفط وتضخيم أسعار الغاز في الولايات المتحدة.

لكن ترامب، الذي تعهد عند الترشح لولاية ثانية بتوفير بنزين بتكلفة منخفضة وتقليل التضخم، أبدى أنه يتأثر بالاتهامات الموجهة إليه بأن سياساته ترفع الأسعار. ومن الأمثلة على ذلك خفض الرسوم الجمركية على الصين العام الماضي بعد أن ردت على الرسوم المرتفعة بالمثل.

أخطاء في التقديرات

مثلما أخطأ ترامب في تقدير رد بكين في الحرب التجارية، يبدو أنه أخطأ في حساب كيفية رد إيران اقتصاديا في حرب بالأسلحة النارية -من خلال مهاجمة البنية التحتية للطاقة في دول الخليج وإغلاق الممر المائي الاستراتيجي بالمنطقة.

وقال مسؤولون أمريكيون في مناقشات مغلقة إن ترامب اعتقد خطأ أن الحرب ستكون عملية محدودة مثل الغارة الخاطفة التي شنها في فنزويلا في الثالث من يناير كانون الثاني والضربات التي استهدفت المواقع النووية الإيرانية في يونيو حزيران.

لكن هذه المرة، جاءت التداعيات أوسع نطاقا.

وقد تكون الرسالة الموجهة إلى الحلفاء الآسيويين مثل اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان هي أنه من الممكن توقع أن يسعى ترامب، الذي يتطلع إلى علاقات أكثر ودا مع الصين، إلى تحقيق أهدافه الإقليمية مع إيلاء اهتمام أقل لأمنهم الجيوسياسي والاقتصادي.

ويعتقد المحللون أن تلك الحكومات ستتكيف مع أي شيء يطرأ، مثل محاولة الصين الاستيلاء على تايوان، بدافع القلق إزاء مصداقية ترامب.

وترغب دول الخليج في إنهاء الحرب قريبا، لكنها ستكون غير راضية إذا أبرم ترامب اتفاقا دون ضمانات أمنية لها.

وقال أنور قرقاش، المستشار الدبلوماسي لرئيس دولة الإمارات "ينبغي ألا يؤدي إنهاء هذا الصراع إلى خلق حالة عدم استقرار مستمرة في المنطقة".

(شارك في التغطية ناثان لاين ومها الدهان وباتريسيا زينجرل ودان برونز زهران للنشرة

إمتحانات الشهادة السودانية..
ضريبة الضجيج التي يدفعها التلميذ السوداني وحده..

أحمد عثمان محمد المبارك

ملخص

تتناول المقالة ظاهرة الاستنفار الأسري المصاحب لامتحانات الشهادة السودانية، حيث يتحول البيت إلى حالة من التوتر والصمت الشديد، ويُفرض ضغط نفسي كبير على التلاميذ، في مقابل اهتمام مبالغ فيه لا يشبه ما يحدث في كثير من الدول الأخرى التي تُعامل الامتحانات كحدث عادي.

يرجع الكاتب هذا التضخيم إلى قناعة اجتماعية راسخة بأن التعليم هو المسار الوحيد للترقي الاجتماعي، مما جعل الشهادة تتحول إلى "معركة مصيرية" تحدد مستقبل الفرد والأسرة، مع تراجع قيمة التعليم الفني والمهارات البديلة لصالح التركيز على كليات القمة.

يربط بين هذا الواقع وإرث نظام الإنقاذ، الذي حوّل التعليم إلى أداة دعائية، حيث كانت النتائج تُقدَّم كإنجاز سياسي وإعلامي، في وقت تدهورت فيه البنية التعليمية، مما عمّق اختزال التعليم في الامتحان والنتيجة فقط.

وفي الختام، يبرز الكاتب أثر هذا الضغط في لحظة إعلان النتائج، التي تتحول إلى حدث قومي ضخم، ما يضاعف الضغط النفسي على الناجحين وغير الناجحين معًا، ويجعل الحاجة ملحّة لإعادة النظر في طريقة تعامل المجتمع مع التعليم والامتحانات بصورة أكثر هدوءًا وتوازنًا.

تعد ظاهرة الاستنفار الأسري التي تصاحب إمتحانات الشهادة السودانية من أعقد الظواهر الاجتماعية التي تبرز خصوصية المجتمع السوداني، وهي خصوصية تمزج بين التفاني الأسري المفرط وبين الضغط النفسي الذي يكاد يطبق على أنفاس التلاميذ. فعندما يقترب موعد الامتحانات، يتحول البيت السوداني إلى ثكنة عسكرية، وتتوقف الحياة الاجتماعية تماماً، وتلغى الزيارات، ويحبس الجميع أنفاسهم خلف جدران الصمت المطبق، في مشهد لا تجد له نظيراً في معظم دول العالم التي زرناها بها أو عشنا فيها، حيث تمر الامتحانات هناك كحدث أكاديمي روتيني لا يلتفت إليه أحد سوى التلميذ نفسه.

إن جذور هذا الاهتمام المبالغ فيه تكمن في قناعة راسخة لدى الوالدين بأن التعليم هو المصعد الاجتماعي الوحيد والآمن في ظل واقع اقتصادي متقلب، حيث تحولت الشهادة في الوجدان الشعبي من مجرد ورقة تقييم إلى صك عبور نحو حياة كريمة، أو بالأحرى المعركة المصيرية التي تحدد قيمة الفرد الاجتماعية ومستقبل الأسرة بالكامل. هذا التكريس للشهادة كبوابة وحيدة للنجاح يعكس غياباً تاماً للمسارات البديلة؛ فالمجتمع لا يزال ينظر للتعليم الفني والمهارات اليدوية بنظرة قاصرة، مما يجعل كليات القمة (طب/هندسة) هي الهدف الأوحد الذي يُساق إليه الأبناء تحت وطأة الوجاهة الاجتماعية وفخر الآباء أمام الأقران.

ولا يمكن قراءة هذه الظاهرة بمعزل عن الإرث الثقيل الذي خلفه نظام الإنقاذ طيلة عقوده الثلاثة؛ فقد اتسم ذلك العهد بمفارقة صارخة، حيث سخرت الآلة الإعلامية للدولة كل إمكانياتها لصناعة بروباغندا النتائج والاحتفالات الصاخبة، في الوقت الذي كان فيه النظام يمارس تخريباً ممنهجاً لبنية التعليم الحقيقي. فبينما كانت المدارس الحكومية تنهار والمناهج تُفرغ من محتواها العلمي الرصين، كان الزخم الإعلامي يُستخدم كواجهة براقة للتغطية على تدمير مجانية التعليم وتحويله إلى سلعة. لقد رسخ هذا النهج مفهوم التعليم كأداة للتحشيد السياسي، فصار الامتحان غاية في حد ذاته، وتحولت وزارة التربية في مواسم النتائج إلى منصة تبيع الوهم للأسر المنهكة، واضعة التلاميذ في مواجهة نصر زائف لنظام متهالك.

ويصل هذا العبث إلى ذروته في مشهد إعلان النتائج الذي يتحول إلى تظاهرة قومية يطل فيها وزير التربية محاطاً بكبار قادة الدولة عبر البث المباشر، مما يرسخ في وعي التلميذ أن نجاحه ليس شأناً شخصياً بل استحقاق وطني يُحتفى به تحت الأضواء. وبينما تترقب الأسر خلف الشاشات في حالة من التوتر الجماعي، يُدفع بالتلاميذ الذين لم يحققوا درجات عالية إلى زوايا النسيان والخذلان العلني، حيث يصبح التعثر الدراسي في نظر المجتمع فضيحة مُذاعة، مما يورث غصة نفسية عميقة قد لا تمحوها السنوات.

علاوة على ذلك، فإن هذا الزخم يضع الناجحين أنفسهم في فخ المسؤولية القاتلة، فعندما ينتقل الطالب من صخب الاحتفالات إلى مقاعد الجامعة، يجد نفسه أسيراً لصورة المتفوق التي صنعها له الإعلام والمجتمع. وإذا ما اصطدم بواقع أكاديمي مختلف أو تساوى مع زملائه في التحصيل، فإنه يشعر بانهيار الأسطورة التي صُنعت له، مما يدخله في صراع داخلي مرير.

إننا بحاجة ماسة إلى وعي مجتمعي يفكك هذه البدعة السودانية، لنستوعب أن النجاح في الحياة ليس محصوراً في لحظة تلفزيونية أو مقعد جامعي واحد، وأن تحويل الامتحانات إلى حدث هادئ وطبيعي هو السبيل الوحيد لحماية صحة أبنائنا النفسية وضمان خروج جيل سوي، يقبل على العلم بشغف لا بخوف، ويواجه المستقبل بمهاراته لا بضجيج أسرته.

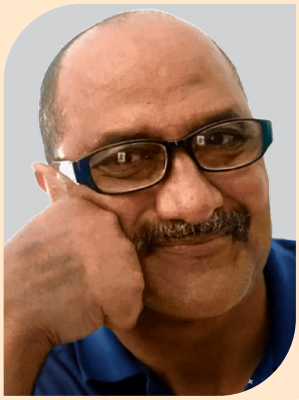

أجيال السودان وإهدار التعليم (10)

هل ينتظر التعليم الاستقرار... أم يصنعه؟

عثمان يوسف خليل

ملخص

يطرح المقال سؤالًا محوريًا حول علاقة التعليم بالاستقرار في السودان: هل يمكن إصلاح التعليم في ظل الأزمات، أم يجب انتظار الاستقرار أولًا؟ ويعرض رأيين؛ أحدهما يرى أن أولوية المرحلة هي إيقاف الحرب قبل التفكير في التعليم، بينما يؤكد الآخر أن تأجيل التعليم يفاقم الأزمة ويطيل أمدها.

يوضح الكاتب أن غياب التعليم لا ينتج فقط فراغًا معرفيًا، بل يخلق بيئة خصبة للفوضى، حيث ينشأ جيل أقل قدرة على بناء السلام. من هذا المنطلق، يصبح التعليم عنصرًا فاعلًا في تحقيق الاستقرار، لا مجرد نتيجة له.

يرجّح أن الحل لا يكمن في المفاضلة بين الاستقرار والتعليم، بل في الجمع بينهما، عبر الإبقاء على العملية التعليمية حتى في أصعب الظروف، مع تطويرها تدريجيًا كلما تحسنت الأوضاع. ويستشهد بتجارب دول حافظت على التعليم بوسائل مرنة رغم الأزمات.

يؤكد الكاتب أن مسؤولية حماية التعليم لا تقع على الدولة وحدها، بل تشمل المجتمع ككل. فاستمرارية التعليم—even في حدها الأدنى—هي رهان أساسي للمستقبل، وبداية ممكنة لطريق الاستقرار، مهما كانت الظروف معقدة.

كلما اقتربنا من جوهر أزمة التعليم في السودان، نجد أنفسنا أمام سؤال يتكرر بصيغ مختلفة، لكنه يحمل نفس المعنى:

هل يمكن إصلاح التعليم في ظل غياب الاستقرار السياسي؟

أم أن التعليم نفسه يمكن أن يكون مدخلًا لهذا الاستقرار؟

سؤال يبدو نظريًا في ظاهره، لكنه في الحقيقة عملي جدًا، لأنه يحدد: من أين نبدأ؟

هناك من يرى أن الحديث عن إصلاح التعليم الآن، في ظل الحروب والنزاعات والانهيار الاقتصادي، هو نوع من القفز فوق الواقع. وأن الأولوية يجب أن تكون لإيقاف النزيف، واستعادة الحد الأدنى من الاستقرار، ثم بعد ذلك يمكن التفكير في المدارس والمناهج والمعلمين.

هذا الرأي يبدو منطقيًا... فكيف يمكن لطفل أن يتعلم، ومدرسته مهددة؟ وكيف يمكن لمعلم أن يُعطي، وهو لا يجد استقرارًا في حياته؟

لكن في المقابل، هناك رأي آخر لا يقل قوة، يرى أن تأجيل التعليم بحجة انتظار الاستقرار، هو في حد ذاته أحد أسباب استمرار الأزمة.

لأن جيلًا ينشأ خارج التعليم، هو جيل أكثر عرضة للانخراط في الفوضى، وأقل قدرة على بناء السلام. وبهذا المعنى، يصبح التعليم ليس نتيجة للاستقرار، بل شرطًا من شروطه.

بين هذين الرأيين، لا يبدو أن هناك تناقضًا حقيقيًا، بقدر ما هناك حاجة لإعادة ترتيب الفهم.

فالتعليم لا ينتظر الاستقرار الكامل، ولا يمكن أيضًا أن يعمل بمعزل عن الواقع. الحل ليس في اختيار أحد الطرفين، بل في الجمع بينهما: أن نُبقي التعليم حيًا، حتى في أسوأ الظروف، وأن نُعيد بناءه كلما تحسنت الأوضاع.

التجارب من حولنا تقول إن الدول التي مرت بظروف صعبة، لم توقف التعليم بالكامل، بل حاولت أن تحافظ عليه بأشكال مختلفة: مدارس مؤقتة، مناهج مرنة، ودعم مجتمعي يسند ما تعجز عنه الدولة.

السؤال إذن ليس: هل نؤجل التعليم؟

بل: كيف نحميه من الانهيار؟

وهنا تظهر مسؤولية الجميع، لا الدولة وحدها.

المجتمع، الأسرة، المبادرات المحلية، وحتى الأفراد... كلهم يمكن أن يكون لهم دور في إبقاء هذا الخيط حيًا.

قد لا يكون التعليم في أفضل حالاته الآن، لكنه إن انقطع، فسيكون من الصعب جدًا إعادة وصله.

ولهذا، فإن الرهان الحقيقي ليس على الظروف، بل على القدرة على الفعل داخل هذه الظروف.

في النهاية، لا يمكن فصل التعليم عن الاستقرار، لكن لا يجب أيضًا رهنه به بالكامل.

التعليم يمكن أن يكون بداية الطريق... حتى لو كان الطريق غير ممهد.

وفي الحلقة القادمة، سنحاول أن نقترب من سؤال مختلف، لكنه لا يقل أهمية:

ما هو شكل التعليم الذي نريده أصلًا؟ هل نبحث عن تعليم يُنتج موظفين، أم إنسانًا قادرًا على التفكير والتغيير؟

لأن الإجابة على هذا السؤال، هي التي ستحدد كل ما بعده..

أكبر حملة إقالات في تاريخ الجيش.. لماذا يكره ترمب الجنرالات؟

ملخص

يتناول المقال جذور التوتر بين دونالد ترمب والمؤسسة العسكرية الأمريكية، مستعيداً واقعة اجتماع "التانك" في البنتاغون عام 2017، حيث أبدى ترمب رفضاً لفهم النظام العالمي التقليدي وهاجم جنرالاته واصفاً إياهم بـ"الخاسرين". ومنذ ذلك الحين، برزت فجوة عميقة بين رؤية ترمب المبسطة للحرب ومنطق المؤسسة العسكرية القائم على التراكم والخبرة.

يشرح "مبدأ باول" كإطار صارم يربط بين السياسة والقوة العسكرية، نشأ من دروس فيتنام، ويشترط وضوح الأهداف، والدعم الشعبي، واستخدام قوة حاسمة مع خطة خروج واضحة. هذا المبدأ مثّل لعقود مرجعية لضبط قرارات الحرب وتجنب التورط في نزاعات مفتوحة.

يظهر ترمب كمن يتجاهل هذه القواعد، إذ اتسمت قراراته العسكرية—مثل التصعيد مع إيران—بغياب الأهداف المحددة والتفويض القانوني واستراتيجية الخروج. كما رافق ذلك حملة إقالات غير مسبوقة طالت كبار القادة العسكريين، ما أحدث فجوة في الخبرة داخل البنتاغون وعكس توجهاً لتسييس المؤسسة العسكرية.

يخلص المقال إلى أن ترمب لا ينظر إلى الجيش كمؤسسة استراتيجية بقدر ما يراه أداة رمزية تعزز صورته، متأثراً بنموذج "الكاوبوي" الذي يفضل الحسم السريع والاستعراض. وبهذا، تتحول الحرب من عملية معقدة إلى مشهد إعلامي، ما يهدد بإضعاف الضوابط التقليدية لاستخدام القوة ويجعل القرار العسكري أكثر تقلباً وخطورة.

- في غرفة التانك السرية بالبنتاغون، حاول مسؤولون تقديم درس تأسيسي لترمب حول النظام العالمي الذي بنته أمريكا وأركانه وفوائده
- «إلتفت ترمب إلى كبار جنرالاته صارخا: أنتم جميعا خاسرون.. لم تعودوا تعرفون كيف تنتصرون»
- لا يُعَد مبدأ باول مجرد عقيدة عسكرية، لكنه إطار صارم يربط بين السياسة والإستراتيجية والقوة العسكرية
- لا توجد سابقة في التاريخ الأمريكي لإقالة هذا العدد من كبار القادة العسكريين دفعة واحدة
- تعلَّم كولن باول الثمن المر للغرور الإستراتيجي، وهو درس حوله إلى مجموعة شروط تحكم قرار استخدام القوة العسكرية
- ترمب لا يتعامل مع الجيش بوصفه مؤسسة إستراتيجية، بقدر ما ينظر إليه كعنصر بصري يُعزِّز حضوره الرمزي
- ترمب ليس سياسيا يرتدي قناعا شعبويا فقط، بل طفرة سيميائية لشخصية الكاوبوي الأمريكي

واشنطن - أحمد كامل

في صباح الخميس 20 يوليو/تموز 2017، وخلال فترة ولايته الأولى، وصل الرئيس الأمريكي دونالد ترمب إلى مبنى البنتاغون في ضاحية أرلينغتون بولاية فرجينيا. عبر الممر المحاط بصور رؤساء هيئة الأركان المشتركة السابقين، ودخل غرفة تُسمى «التانك» (Tank)، وهي قاعة اجتماعات بالغة السرية والتحصين تُستخدم لمناقشة العمليات العسكرية الحساسة واتخاذ القرارات الإستراتيجية.

وقبل أن يستقر على رأس طاولة بيضاوية من البلوط الذهبي، ألقى ترمب نظرة لا مبالية نحو الجدار، حيث تستقر إلى جوار العلم الأمريكي لوحة شهيرة تحمل اسم «صناع السلام»، تُصوِّر اجتماعا تاريخيا عام 1865 بين الرئيس أبراهام لنكولن و3 من قادته العسكريين في خضم الحرب الأهلية، في مشهدٍ يُجسِّد ذروة التناغم بين القيادتين السياسية والعسكرية في الذاكرة الأمريكية.

كان بانتظاره في الغرفة نفسها وزير حربه آنذاك جيمس ماتيس ووزير خارجيته ريكس تيلرسون ومدير المجلس الاقتصادي الوطني غاري كوهن، الذين رتَّبوا هذا اللقاء لغرض بعيد عن مناقشة أي تهديدات أو استعراض خطة عسكرية بعينها، وإنما لشيء أعمق؛ إذ كان الهدف تقديم درس تأسيسي للرئيس الجديد حول النظام العالمي الذي بنته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أو كما وصفه أحد منظمي هذا اللقاء، كان هذا «تدخلا تعليميا».

كان الثلاثة قد لاحظوا في الأشهر الستة الأولى من الإدارة فجوات هائلة في معرفة

ترمب بالتاريخ والتحالفات والخريطة العالمية، وقرروا أن أي محاولة لمواجهة قراراته الفجائية تستلزم أولاً بناء لغة مشتركة معه. وقد افتتح ماتيس الاجتماع بعبارة تنص على أن «النظام العالمي القائم على القواعد، الذي وُلد بعد الحرب، هو أعظم هدية قدَّمها الجيل الأعظم». وتلا ذلك عرض شرائح مزدحمة بالخرائط والرسوم البيانية وعلامات الدولار، مع التركيز على استثمارات أمريكا الخارجية، وهي طريقة مدروسة لجذب اهتمام رئيس تشكَّلت ثقافته في عالم العقارات، بحسب ما يرويه الصحفيان فيليب روكر وكارول ليونيغ في كتابهما «عبقري مستقر للغاية» (A Very Stable Genius)، الذي يستعرض السنوات الثلاث الأولى لترمب في البيت الأبيض.

غير أن ترمب سرعان ما أبدى استياءه من أجواء «المدرسة» تلك، وبدأ في مقاطعة مستشاريه المرة تلو المرة، ساخرا من الحرب في أفغانستان بوصفها «حرب الخاسرين»، ومُتهِما حلفاء شمال الأطلسي (الناتو) بأنهم «متأخرون عن السداد»، ومُبدِيا نية لمطالبة كوريا الجنوبية بدفع «رسوم» مقابل القوات الأمريكية المرابطة على أراضيها. وحين بلغ التوتر ذروته، التفت ترمب إلى كبار جنرالاته صارخا: «أنتم جميعا خاسرون.. لم تعودوا تعرفون كيف تنتصرون. لن أذهب إلى الحرب معكم. أنتم مجموعة من المغفلين والأطفال».

وبغض النظر عمَّا خلَّفه هذا الاجتماع من إحباط مكتوم داخل المؤسسة العسكرية، وما عمَّقه من تصدُّع في علاقة ترمب وتيلرسون، فإن ما جرى في تلك الغرفة فتح الباب لسؤال أعمّ: ماذا يحدث عندما يصطدم رئيس يفكر بمنطق أفلام هوليوود، حيث تُحسَم الحروب بضربة واحدة، بمؤسسة عسكرية صاغت عقيدتها عبر قرن من الحروب المعقدة والتجارب المتراكمة؟ وما الثمن الذي يدفعه العالم حين يتحول هذا التوتر وسوء الفهم من خلاف داخلي إلى سياسة خارجية؟

مبدأ أنجبته الهزيمة

لفهم ما الذي تجاهله ترمب في تلك الغرفة، لا بد أولا من العودة لما بناه سابقوه. لقد تشكَّلت داخل المؤسسة العسكرية الأمريكية منظومة من القواعد، بعضها مكتوب وبعضها غير مُعلن، وهي تحكم قرار الذهاب إلى الحرب وتُروِّض الاندفاع نحوها. ومن أبرز هذه الصياغات ما عُرف بـ«مبدأ باول»، الذي يُعد خلاصة تجارب تاريخية مريرة، في مقدمتها حرب فيتنام.

يُنسَب هذا المبدأ إلى كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، الذي خدم في فيتنام خلال ستينيات القرن الماضي، وعاد منها بأسئلة حول حدود القوة الأمريكية، وكيف يمكن أن تتحول إلى عبء حين تُستخدم دون حساب. وكما يلاحظ الباحث كريستوفر بريبل من المجلس الأطلسي، فقد تعلَّم باول «الثمن المر للغرور الإستراتيجي»، وهو درس حمله معه لاحقا، قبل أن يُحوِّله إلى مجموعة شروط تحكم قرار استخدام القوة.

غير أن هذه الشروط لم تتشكَّل بمعزل عن سياق أوسع؛ إذ عمل باول في ثمانينيات القرن الماضي مساعدا عسكريا لوزير الحرب كاسبار واينبرغر، الذي طرح بدوره مجموعة قيود صارمة على استخدام القوة عقب صدمة فيتنام وتفجيرات بيروت عام 1983. وقد تبنَّى باول هذه المقاربة ووسَّعها، مُحوِّلا إياها من توجيهات سياسية عامة إلى إطار عملي أكثر تحديدا.

مع صعود باول داخل المؤسسة العسكرية، وصولا إلى موقع رئيس هيئة الأركان المشتركة، وجد الرجل الفرصة لتطبيق هذه الرؤية عمليا في حرب الخليج عام 1991؛ حيث لم يُنظر إلى الحرب بوصفها اختبارا للقوة فقط، بل كعملية يجب أن تُدار وفق أهداف واضحة تتمثل في طرد صدام وقواته من الكويت، بمعاونة تحالف دولي واسع يمنح التدخل شرعية، مع استخدام قوة عسكرية حاسمة وسريعة لتجنُّب حرب طويلة مفتوحة، إلى جانب تصور واضح لنقطة النهاية وعدم الانزلاق إلى ما بعدها.

وهكذا يمكن فهم مبدأ باول على أنه مجموعة أسئلة إلزامية تسبق أي قرار بالحرب، ويجب أن تُجاب جميعها بـ«نعم» قبل أن ترسل الولايات المتحدة جنودها إلى ميدان القتال. ومن أبرز هذه الأسئلة: هل الاشتباك ضروري لحماية مصلحة الولايات المتحدة من تهديد معين؟ وهل تم تعريف هذه المصلحة بوصفها حيوية لا يمكن التساهل فيها؟ وإذا كان الجواب نعم، فهل لدى واشنطن استعداد للقتال بقوة ساحقة وبنية واضحة للحسم، لا بمجرد الانخراط الرمزي أو المحدود؟

وتتتابع الأسئلة الإلزامية حيال الأهداف الإستراتيجية والعملياتية: هل الأهداف السياسية والعسكرية محددة بدقة؟ وهل

توجد إستراتيجية واضحة لتحقيقها، وأخرى للخروج من الحرب بعد تحقيق هذه الأهداف، بما يتسق مع ما صاغه كارل فون كلاوزفيتز، حين شدد على أن الحرب لا تُخاض دون وضوح الغاية ووسيلة تحقيقها؟ ويستتبع ذلك سؤال حاسم: هل حجم القوات ونوعها يتناسبان مع هذه الأهداف، أم أن هناك فجوة بين المهمة والإمكانات؟ وهل تخضع هذه المعادلة لمراجعة مستمرة مع تغير ظروف الحرب؟ وأخيرا، هل تحظى العملية بدعم داخلي مستدام من الرأي العام والكونغرس، بما يمنع تكرار سيناريوهات القتال دون تفويض سياسي واضح كما حدث في فيتنام؟

بهذه الصيغة، لا يُعَد مبدأ باول مجرد عقيدة عسكرية، لكنه إطار صارم يربط بين السياسة والإستراتيجية والقوة. وقد طُبِّق المبدأ بأوضح صورة في حرب الخليج عام 1991، حين حشدت واشنطن نحو 500 ألف جندي في تجسيد عملي لفكر باول: قوة ساحقة، هدف محدد، ثم خروج سريع. وكانت النتيجة 147 قتيلا أمريكيا فقط، وهو رقم منخفض لحرب بهذا الحجم.

على الضفة الأخرى من «باول»

يقف دونالد ترمب على النقيض من منطق كولن باول. ويتبدَّى ذلك بوضوح في عدد من العمليات العسكرية التي نُفّذت تحت إدارته. وتُعدُّ عملية «الغضب الملحمي» التي شنتها الولايات المتحدة على إيران في 28 فبراير/شباط، أحدث الأمثلة الدالة على هذا التباعد. فإذا ما أُسقطت عليها شروط باول، تظهر فجوة واضحة بين الفعل العسكري والإطار الضابط له.

أول هذه الشروط -وضوح الهدف السياسي- يكاد يغيب هنا؛ إذ قدَّمت الإدارة الأمريكية تبريرات متعددة ومتغيرة لبدء العملية، تراوحت بين استباق رد إيراني محتمل على الأصول الأمريكية، ودرء تهديد وشيك، وتدمير القدرات الصاروخية والعسكرية الإيرانية، ومنع طهران من تطوير سلاح نووي، وصولا إلى تأمين موارد النفط أو حتى الدفع نحو تغيير النظام.

هذا التعدد في السرديات لا يعكس ارتباكا في التبرير فحسب، بل وينسف الشرط الأساسي

الذي يقوم عليه المبدأ، وهو أن تتسم الحرب بهدف سياسي محدد وقابل للفهم. فحين تتكاثر الأسباب وتتعارض إلى هذا الحد، تفقد وظيفتها التفسيرية، وتتحول إلى ستار يواري غياب إجابة واضحة عن سؤال: «لماذا نحارب؟»، والأرجح في حالة كهذه أن ترمب لا يملك سببا إستراتيجيا متماسكا، بل قرارا اتُّخذ أولا، ثم جرى البحث له عن مبررات لاحقة.

إضافة إلى ذلك، غاب الدعم الشعبي والدستوري عن هذه الحرب، فالضربات تمت دون تفويض من الكونغرس، رغم أن المادة الأولى من الدستور الأمريكي تمنح سلطة إعلان الحرب للسلطة التشريعية لا للرئيس. وفي هذا السياق، يشير مركز برينان للعدالة في جامعة نيويورك إلى أن ترمب تصرَّف «بشكل أحادي خارج إطار القانون»، في غياب تفويض تشريعي واضح أو تهديد وشيك يبرر اللجوء إلى القوة.

وعندما طُرح داخل الكونغرس مشروع لتقييد العمليات العسكرية في إيران عبر تفعيل «قرار صلاحيات الحرب»، لم يمر بسبب اعتراض الجمهوريين في مجلس النواب. بل إن التباين لم يتوقف عند مستوى الإجراءات، بل امتد إلى توصيف الحدث نفسه؛ إذ نفى رئيس مجلس النواب مايك جونسون أن تكون الولايات المتحدة في حالة حرب، واصفا ما يجري بأنه «عملية محدودة»، في حين كان ترمب يصفه صراحة بالحرب في خطاباته وتصريحاته.

أما على مستوى وجود إستراتيجية خروج واضحة، فقد كرر ترمب تعهده بعدم جرّ واشنطن إلى صراع جديد في الشرق الأوسط، قبل أن يعلن عقب ضربات يونيو/حزيران 2025 أنه دمَّر البرنامج النووي وأن المهمة انتهت. لكن هذا الإعلان سرعان ما تراجع عمليا مع عودته في فبراير/شباط 2026 لتوسيع العمليات، واصفا إياها بأنها حملة ضخمة ومستمرة.

وفي حديث صحفي مطلع أبريل/نيسان الجاري، سُئل «ترمب» عمَّا إذا كان يتجه إلى إنهاء الحرب مع إيران أم إلى تصعيدها، فأجاب: «لا أعرف»، ما يعكس غياب بوصلة إستراتيجية واضحة، ويعني أن قرارات الحرب مفتوحة على كل الاحتمالات. هذا التقلُّب يكشف غياب تصور لليوم التالي؛ وهو ما عبَّر عنه حكيم جيفرين، زعيم الأقلية في مجلس النواب، حين أشار إلى أن الإدارة لم تطرح خطة تضمن عدم الانزلاق إلى حرب أبدية في الشرق الأوسط.

في الوقت ذاته، أتت محاولات تفريغ المؤسسة العسكرية من الخبرات، التي استمرت في خضم الحرب نفسها. ففي أبريل/نيسان 2026، أقال وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث رئيس أركان الجيش الأمريكي راندي جورج، إلى جانب جنرالَيْن كبيريْن، في خطوة مفاجئة تزامنت مع تصاعد العمليات ضد إيران.

غير أن هذه الإقالات لم تكن معزولة، بل امتدادا لنمط بدأ مبكرا؛ ففي فبراير/شباط 2025، وبعد أقل من شهر على تنصيب ترمب، أُقيل رئيس هيئة الأركان المشتركة إلى جانب خمسة من كبار قادة البنتاغون دفعة واحدة. وقد وصف الباحث مارك كانسيان، مستشار مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، هذه الخطوة بأنها «غير مسبوقة في نطاقها وغياب تفسيرها العلني»، مشيرا إلى أنه لا توجد سابقة في التاريخ الأمريكي لإقالة هذا العدد من كبار القادة العسكريين دفعة واحدة.

وبحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2025، أشارت تقارير إلى أن هيغسيث أقال نحو 20 جنرالا وأدميرالا منذ بداية الولاية، كثير منهم لأسباب ذات طابع سياسي. ووفقا لتقارير صحفية، تركت هذه القرارات البنتاغون أمام فجوة واضحة في «الخبرة الجيلية»، وهي فجوة لا يمكن تعويضها سريعا، بل تحتاج سنوات لإعادة بنائها.

جنرالات من هوليوود

لا يُعَدُّ هذا «الانحراف» عن القواعد سابقة معزولة، فقد شهدت الولايات المتحدة أكثر من لحظة جرى فيها تجاهل شروط «باول». ولعل المثال الأبرز يتمثل في غزو العراق عام 2003، حين تبنَّت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن فلسفة البصمة الخفيفة (أي الاعتماد على عدد محدود من الجنود، مع تكنولوجيا متفوقة وقوات محلية بدلا من الحشد الكبير)، والتي روَّج لها وزير الحرب آنذاك دونالد رامسفيلد، كما دخلت العراق دون فهم لطبيعة البلد المعقدة ودون امتلاك إستراتيجية خروج، فكانت النتيجة كارثية، حيث قُتل 4500 جندي، وأصيب 32 ألفًا، دون الإشارة إلى الخسائر الاقتصادية والسياسية والعسكرية الهائلة.

المفارقة هُنا أن كولن باول نفسه، صاحب مبدأ باول، والذي كان وزيرا للخارجية في إدارة جورج بوش الابن، دفع ثمن هذا الانحراف؛ حيث استخدم مصداقيته لتسويق أدلة معيبة عن أسلحة الدمار الشامل العراقية أمام مجلس الأمن، وهو ما اعترف لاحقا بأنه وصمة في

مسيرته.

يعني ذلك أن ترمب ليس استثناء في التمرُّد على البيروقراطية العسكرية الأمريكية، وليس هو الوحيد الذي سعى لتجاوز سلسلة الأسئلة والتدقيقات التي تسبق قرار إرسال الجنود إلى الحرب، فالتوتر بين السياسة والخبرة العسكرية قديم ومتكرر في التاريخ الأمريكي. لكن التحول النوعي في حالة ترمب هو أنه لا يتجاوز القيود انطلاقا من إستراتيجية بديلة أو قراءة مغايرة للواقع، بل عبر تقويض فكرة الخبرة نفسها، والتشكيك في ضرورتها. وفي هذا السياق، تصبح الحرب عنده أقرب إلى منتج إعلامي، قابل للاختزال والتسويق في جملة حادة أو تغريدة.

يرِد هذا التصوُّر بوضوح في كتاب «المُفرِّق: ترمب في البيت الأبيض»، للكاتبين بيتر بيكر وسوزان غلاسر، حيث يشيران إلى أن ترمب لا يتعامل مع الجيش بوصفه مؤسسة إستراتيجية، بقدر ما ينظر إليه كعنصر بصري يُعزِّز حضوره الرمزي. فبعد انتخابه في فترة ولايته الأولى، اتجه ترمب إلى حفل تنصيب يغلب عليه الطابع العسكري، وقائم على إبراز القوة الصلبة عبر الدبابات والمروحيات، بما يقارب في شكله نماذج الاستعراض السلطوي التي تُقدِّم الدولة عبر مشاهد القوة والانضباط، قائلا لمساعديه بوضوح: «لا أريد منصات عائمة، أريد دبابات ومروحيات، اجعلوه يبدو مثل كوريا الشمالية».

ويرى الكاتبان أن هذا الطلب لم يكن مجرد تفضيل بروتولي، ولكنه مؤشر يعكس تجاهل وعدم تقدير التقاليد الديمقراطية، التي تتحاشى استعراض القوة العسكرية بهذا الشكل، بخلاف الأنظمة غير الديمقراطية التي تُوظِّف القوة العسكرية كأداة عرض سياسي.

ويمتد هذا المنطق إلى طريقة اختياره للقيادات العسكرية، وفق ما يورد الكاتبان، فقد تعامل معهم كما لو كان يجري «اختيار ممثلين» لعرض تلفزيوني؛ مُعلِّقا بأن شخصيات مثل جيمس ماتيس وجون كيلي تبدو وكأنها خارجة من استوديوهات هوليوود، في إشارة إلى إعجابه بمظهرهم وهيبتهم. ووفق هذا المنظور، لم يكن وجود الجنرالات حوله مجرد ضرورة مؤسسية، بل عنصرا بصريا يعزز صورته كقائد قوي، حتى بدوا أقرب إلى «إكسسوارات» سياسية. أما المفارقة، فهي أن علاقة ترمب بكلا الرجلين انتهت بخلافات حادة وتصريحات هجومية متبادلة بعد مغادرتهما الإدارة.

تكررت هذه النزعة في هوس ترمب بتنظيم أضخم عرض عسكري في تاريخ الولايات المتحدة، بعد حضوره احتفالات يوم الباستيل عام 2017، مطالبا باستبعاد الجنود الجرحى من المشهد، لأن حضورهم يكسر السردية البصرية التي تقوم على الكمال والقوة المطلقة، وهو المنطق الذي أثار صدمة داخل المؤسسة العسكرية.

«الكاوبوي» المنقذ

هذه اللغة، التي تتفاخر بـ«جنرالات هوليووديون»، وتُصِرُّ على تصميم الواقع كما لو كان كادرا سينمائيا، تنطوي على بنية رمزية أعمق، حسبما يخلص الباحث آلين مندنهال؛ إذ يشير إلى أن ترمب ليس سياسيا يرتدي قناعا شعبويا فقط، بل طفرة سيميائية لشخصية «الكاوبوي الأمريكي» (راعي البقر)، تلك الأسطورة المؤسسة التي صاغتها هوليوود عبر قرن وترسَّبت في الوعي الجمعي على أنها معجم بصري ولغوي يُستدعى في لحظات القلق والاضطراب.

ويرى مندنهال أن الكاوبوي لم يظهر أبدا بوصفه بطلا نقيا، بل مفارقة متجسدة: فهو شهم ومتوحش، مهذب وسليط، خيِّر وعنيف، يفرض نسخته الخاصة من العدالة بشكل فوري، لا عبر مسار قانوني مُتدرِّج، ويتجاوز المؤسسة حين يراها قيدا على الفعل. ومن هذا المنظور، لا يبدو استبعاد الجنود الجرحى من العرض العسكري زلّة بروتولية، بل تعبيرا مُتسقا مع هذه البنية الرمزية؛ إذ إن الجرح، في منطق الأسطورة، اعتراف بالكلفة، والكلفة تُقوِّض ادعاء الحسم النقي الذي يقوم عليه

نموذج البطل.

وبالمعنى ذاته، تتحول تغريدات ترمب وخطاباته إلى امتداد لهذا النمط، فهي مبارزات لغوية سريعة، تُدار ضد الخصوم -وأحيانا الحلفاء- بهدف تحقيق الغلبة الرمزية وانتزاع تصفيق الجمهور، حتى لو جاء ذلك على حساب اللغة المنضبطة أو الأعراف السياسية.

ولا يمكن عزل هذه الممارسات عن سياق عملي أوسع تُستدعى فيه المؤسسة العسكرية. فالصورة التي يسعى ترمب إلى إنتاجها، تتسق مع ما يصفه جوناثان غاير، مدير برنامج أمريكا المستقلة في معهد الشؤون العالمية، بـ «دبلوماسية رعاة البقر»؛ أي الانتقال من منطق دولة المؤسسات إلى منطق الفعل الفردي السريع. وفي هذا الإطار، يُعاد تعريف دور الجيش من أداة تُدار عبر سلسلة طويلة من التقييمات العملياتية والتخطيط الإستراتيجي، إلى مورد رمزي يمكن استدعاؤه ضمن قرار مرتجل أو ضغط تفاوضي مباشر.

ويُقدِّم غاير مثالا على ذلك بحالة ستيف ويتكوف وجاريد كوشنر، اللذين أُوكلت إليهما ملفات معقدة مثل غزة وأوكرانيا، رغم افتقارهما إلى الخبرة الدبلوماسية التقليدية. فهنا لم يظهر الدبلوماسي بوصفه جزءا من جهاز بيروقراطي يراكم المعرفة، بل كراعي بقر يعقد صفقات سريعة. وبالمثل، لا يُستدعى الجيش في خلفية هذه المفاوضات كجهاز مهني يضبط استخدام القوة، بل كورقة ضغط يمكن تحريكها ضمن منطق الحسم الفوري.

في السياق ذاته، يستحضر جيروم غودفري، المتخصص في السياسة الأمريكية ومؤلف كتاب «لغة ترمب»، عبارة ذات دلالة منسوبة إلى الرئيس الأمريكي في أعقاب مقتل المرشد الإيراني علي خامنئي، في فبراير/شباط 2026، حيث قال: «أمسكت به قبل أن يمسك بي»، في صياغة تنتمي إلى منطق المبارزة المباشرة، وكأنها لحظة تفوُّق فردي يُحسَم فيها الصراع بالسرعة والدقة على غرار مبارزات رعاة البقر.

غير أن غودفري يرى أن ترمب لا يستدعي أسطورة راعي البقر فحسب، بل يُعيد تشكيلها على نحو مشوَّه؛ فبينما استخدم روؤساء أمريكيون سابقون الأساطير للاحتفاء بالجهد الجماعي أو تبرير مشروع سياسي أوسع، يوظفها ترمب في تمثيل الهيمنة الشخصية. وحيث كان أسلافه يربطون العنف بغاية تحوُّلية، مثل الدمقرطة أو إعادة تنظيم إقليمي أو حماية مصالح، يشير غودفري إلى أن ترمب يفرغ العنف من هذه الغايات، ليصبح دليلا قائما بذاته على القوة.

في هذه اللحظة، لا يعود العنف أداة تُقاس بنتائجها، بل أداء رمزيا مُوَجَّها لجمهور يتجاوب معه ويصفق له ويُعجَب به. فبعد عقود من الحروب المُعقَّدة الغامضة بالنسبة للناخب العادي، يُقدِّم الكاوبوي وعدا مغايرا، وهو الحرب البسيطة والمفهومة، التي لها بداية ونهاية حاسمة، وتُختزَل في ضربة سريعة وصورة واضحة. وهكذا، لا يُفسَّر صعود هذا النمط بوصفه انحرافا فرديا فحسب، بل استجابةً لطلب اجتماعي على القوة بوصفها مشهدا مفهوما، حتى لو جاء ذلك على حساب الإستراتيجية نفسها.

المصدر: الجزيرة

تحديات الديمقراطية في العصر الرقمي

المواطنة الرقمية وإعادة تعريف العلاقة بين الفرد والديمقراطية

الهادي الشواف

ملخص

يتناول المقال مفهوم المواطنة الرقمية بوصفها امتداداً للمواطنة التقليدية في الفضاء الرقمي، حيث أصبح المواطن فاعلاً يومياً في النقاش العام لا مجرد ناخب. ويعزز هذا التحول الديمقراطية التشاركية، لكنه يفرض مهارات جديدة مثل الوعي الإعلامي والتفكير النقدي، إلى جانب تحديات كضعف الوعي الرقمي، واستغلال البيانات، والفجوة الرقمية بين الفئات.

يؤكد الكاتب أن الثورة الرقمية أعادت تشكيل الديمقراطية، فمنحتها فرصاً أوسع للمشاركة والتواصل، لكنها في المقابل أفرزت تهديدات عميقة. أبرزها انتشار الأخبار الزائفة التي تقوض الثقة في المعرفة، وصعود "عصر ما بعد الحقيقة" حيث تتقدم العاطفة على الوقائع، مما يضعف قدرة المواطنين على اتخاذ قرارات واعية.

يناقش آثار الفضاء الرقمي في تعميق الاستقطاب عبر "الفقاعات المعلوماتية"، إضافة إلى مخاطر التدخلات الخارجية والهجمات السيبرانية التي تهدد نزاهة الانتخابات. ويبرز أيضاً خطر توظيف البيانات الشخصية في توجيه السلوك الانتخابي، في ظل تأخر التشريعات عن مواكبة التطور التقني.

يرى الكاتب أن العصر الرقمي يتيح فرصاً لتعزيز الشفافية والمساءلة وتوسيع المشاركة الشعبية. ويخلص إلى ضرورة بناء توازن بين الحرية الرقمية والضوابط القانونية، عبر تعزيز التربية الرقمية، وتطوير التشريعات، وحماية البيانات، بما يعيد تعريف العلاقة بين المواطن والدولة ويحافظ على جوهر الديمقراطية في عالم متغير.

مفهوم المواطنة الرقمية والديمقراطية تحديات ماثلة

المواطنة الرقمية هي قدرة الأفراد والمجموعات على ممارسة حقوقهم وواجباتهم في الفضاء الرقمي بما فيها المشاركة السياسية والاجتماعية والتعبير عن الرأي وحماية الخصوصية، إنها امتداد للمواطنة التقليدية لكنها تتطلب مهارات جديدة مثل الوعي الإعلامي والتفكير النقدي والقدرة على التفاعل مع المنصات التكنورقمية بشكل مسؤول.

في العصر الرقمي تجاوزت المواطن كونه ناخب يشارك في الانتخابات إلى فاعلًا يوميًا في النقاش العام عبر المنصات التكنورقمية، هذا التحول يعزز الديمقراطية التشاركية لكنه يفرض أيضًا مسؤوليات جديدة على المواطن مثل التحقق من المعلومات قبل مشاركتها والمساهمة في نقاشات عقلانية بدلًا من الانجرار وراء الاستقطاب.

ومن أهم التحديات التي تواجه المواطنة الرقمية هي ضعف الوعي الرقمي فكثير من المواطنين يفتقرون إلى المهارات اللازمة للتمييز بين المعلومات الصحيحة والمضللة، بالاضافة إلى الاستغلال التجاري والسياسي للبيانات فقد يتحول المواطن إلى هدف لحملات دعائية دقيقة تستغل بياناته الشخصية، وكذلك الفجوة الرقمية المتمثلة في عدم تكافؤ الوصول إلى التكنولوجيا بين الفئات الاجتماعية مما يخلق مواطنة رقمية غير متساوية.

في ذات السياق يمكن النظر إلى المواطنة الرقمية باعتبارها إطارًا نظريًا لإعادة تعريف الديمقراطية في العصر الرقمي ما بين دمج الحقوق الرقمية مثل الحق في الخصوصية والوصول إلى المعلومات والواجبات الرقمية مثل الالتزام بالقوانين الإلكترونية وعدم نشر الأخبار الزائفة و المهارات الرقمية مثل التفكير النقدي والقدرة على المشاركة الفعالة في النقاش العام.

نحو مواطنة رقمية فاعلة

المواطنة الرقمية فضلًا عن كونها إضافة تقنية إلى الديمقراطية فهي إيضًا إعادة صياغة للعلاقة بين الفرد والدولة، وفي ظل التحولات الرقمية الهائلة فإنها تمثل ركيزة أساسية لضمان أن تبقى الديمقراطية قادرة على التكيف مع تحديات العصر الرقمي وأن تظل قادرة على تحقيق المشاركة والشفافية والمساءلة في القرن الحادي والعشرين، ولتعزيز المواطنة الرقمية تحتاج الدول إلى إدماج التربية الرقمية في المناهج التعليمية وتطوير تشريعات تحمي الحقوق الرقمية وتضمن الشفافية وتدعم المبادرات التي تقلل الفجوة الرقمية بين الفئات الاجتماعية.

تحديات الديمقراطية في العصر الرقمي

تعد الديمقراطية أحد أكثر النظم السياسية التي ارتبطت بفكرة المشاركة الشعبية والشفافية والمساءلة وحرية تبادل المعلومات والتداول السلمي للسلطة، غير أن دخول العالم في العصر الرقمي أحدث تحولات جذرية في بنية المجال العام وفي طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة وفي طريقة وآليات إنتاج المعرفة وتداولها، حيث شهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولًا جذريًا بفعل الثورة التكنورقمية التي أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية وأثرت بشكل مباشر على النظم السياسية والاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية.

وفي المقابل أصبحت الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين أمام اختبار غير مسبوق بفعل هذه التحولات الرقمية العميقة التي أعادت تشكيل المجال العام، وأثرت في أنماط المشاركة السياسية وفي طبيعة العلاقة بين المواطن والدولة بما تحمله من إمكانات هائلة في الاتصال والتواصل، ولم تقتصر على تعزيز حرية التعبير فحسب بل أفرزت أيضًا تحديات بنيوية تهدد أسس الممارسة الديمقراطية، بالرغم من انها أفرزت فرصًا لتعزيز الديمقراطية لكنها في الوقت نفسه طرحت تحديات عميقة تهدد جوهرها.

أزمة الحقيقة والمعرفة في المجال العام

من أبرز التحديات والإشكالات التي تواجه الديمقراطية الرقمية مسألة الحقيقة والمعرفة، فانتشار الأخبار الزائفة والمعلومات المضللة عبر المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي أدى إلى تآكل الثقة في المصادر التقليدية للمعرفة، مثل الصحافة والمؤسسات الأكاديمية، فبفضل سرعة تداول الأخبار يمكن لمعلومة غير دقيقة أو خبر زائف أن ينتشر على نطاق واسع خلال دقائق، مما يؤثر على الرأي العام ويضعف قدرة المواطنين على تكوين رأي عام مستنير وبالتالي اتخاذ قرارات واعية وصائبة،

هذا التحول يهدد جوهر الديمقراطية القائم على المعرفة الصحيحة والمناقشة العقلانية ويجعل العملية الانتخابية عرضة للتلاعب عبر حملات رقمية منظمة، الديمقراطية التي تقوم على النقاش العقلاني تجد نفسها محاصرة بفيض من المعلومات غير الموثوقة مما يجعلها عرضة لخطر الانزلاق نحو «ما بعد الحقيقة»، حيث تصبح العاطفة والانطباعات أهم من الوقائع.

الاستقطاب الرقمي وإعادة تشكيل المجال العام

الفضاء الرقمي يعزز أحيانًا الانقسامات السياسية والاجتماعية ويعيد تشكيل المجال العام ذاته لانه لا يكتفي بنشر نقل المعلومات، حيث تعمل الخوارزميات التي تدير منصات التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية على عرض المحتوى الذي يتماشى مع ميول المستخدمين، مما يؤدي إلى خلق وتكوين «فقاعات معلوماتية ومعرفية» هذه الفقاعات تعزل الأفراد عن وجهات النظر المختلفة وتسجنهم داخل دوائر ضيقة من الأفكار المتشابهة، مما يعزز حدة الاستقطاب السياسي والاجتماعي هذا الانقسام يضعف الحوار الديمقراطي ويجعل التوافق أكثر صعوبة وهو ما ويجعل الديمقراطية عرضة للتشرذم بدلًا من الحوار البنّاء.

التدخلات الخارجية والأمن السيبراني:

الديمقراطيات الرقمية الحديثة تواجه أيضًا تهديدات من قوى خارجية تستخدم الأدوات الرقمية للتأثير، حيث أصبحت الهجمات السيبرانية والتدخلات الرقمية الخارجية أدوات جديدة للتأثير في الانتخابات وزعزعة الاستقرار السياسي، هذه التدخلات الأجنبية عبر الفضاء الرقمي تكشف هشاشة البنية الديمقراطية أمام أدوات جديدة من القوة الناعمة والصلبة في العصر الرقمي، هذه الهجمات السيبرانية على المؤسسات الحكومية أو الحملات الانتخابية أصبحت وسيلة فعالة للتدخل في الشؤون الداخلية، وهو ما يضعف سيادة الدول ويقوض الثقة في العملية الديمقراطية وتطرح سؤالًا حول مدى قدرة الدول على حماية سيادتها في ظل العولمة الرقمية.

الخصوصية وضعف التشريعات.. أمام سرعة التطور التقني:

في العصر الرقمي أصبحت الخصوصية والهيمنة على البيانات سلاح فعال في إدارة الصرعات بين الدول، حيث صارت البيانات الشخصية سلعة ثمينة وتحولت إلى مورد استراتيجي، ونجد أن الشركات الكبرى باتت تمتلك قدرات عالية جدًا على جمع كميات هائلة من المعلومات عن المواطنين والعمل على تبويبها وتحليلها، هذا الواقع يثير مخاوف حول كيفية استخدام البيانات في توجيه السلوك الانتخاب كما يمكن استغلال هذه البيانات لأغراض سياسية أو انتخابية، وقد

يؤدي هذا إلى توجيه الناخبين بشكل غير عادل مما يهدد مبدأ المساواة بين المواطنين في المشاركة الديمقراطية التي تقوم على حرية الاختيار، هذا نجد أن الديمقراطية في العصر الرقمي تواجه خطرًا يتمثل في تحويل الناخب إلى مجرد سلعة أو «مستهلك سياسي» تدار خياراته عبر تقنيات الاستهداف الدقيق.

والقوانين والأنظمة غالبًا ما تتأخر عن مواكبة التطور التكنولوجي السريع وهذا التأخر يخلق فجوة تشريعية وتنظيمية في مقابل سرعة التطور التقنية مما يخلق فراغًا تنظيميًا يسمح بظهور ممارسات غير ديمقراطية، مثل الحملات الرقمية غير الشفافة أو استخدام الذكاء الاصطناعي في التلاعب بالمعلومات، وعليه فان الديمقراطية تحتاج إلى تشريعات مرنة وسريعة الاستجابة لمواجهة هذه التحديات، فهذا التأخر التشريعي يضع الديمقراطية أمام تحدي صياغة أطر قانونية مرنة وقادرة على الاستجابة السريعة للتحولات التقنية.

فرص الديمقراطية الرقمية.. نحو إطار نظري جديد

الفضاء الرقمي أتاح للمواطنين التعبير بحرية لكنه في الوقت نفسه كشف عن ضعف بعض المؤسسات الديمقراطية في التعامل مع النقد أو الأزمات ومواجهة انتشار الفضائح السياسية، وكذلك بطء تواصلها وعدم تمليك المعلومات الصحيحة في الزمن المناسب وسرعة تداولها عبر الإنترنت قد تؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات المنتخبة وهو ما يهدد استقرار النظام الديمقراطي في اعصر الرقمي ويضعف شرعيته.

رغم هذه التحديات فهناك فرص وإمكانات واسعة للديمقراطية الرقمية، فنجد إن العصر الرقمي يتيح فرصًا ويفتح آفاقًا جديدة لتعزيز الديمقراطية، المنصات الرقمية يمكن أن تكون وسيلة لزيادة وتوسيع المشاركة الشعبية للمجتمعات المحلية، وفي ذات السياق تعمل على إتاحة المعلومات الحكومية بشفافية وتسهل التواصل بين المواطن وصانع القرار، حيث تتيح للناس التعبير عن آرائهم بحرية تامة وتسمح لهم بالمشاركة في النقاشات العامة بسهولة ويسر، كما يمكن للتكنولوجيا الرقمية أن تدعم الشفافية من خلال نشر المعلومات الحكومية وإتاحة الوصول إليها للجميع، كما أن التكنولوجيا الرقمية أن توفر أدوات جديدة للمساءلة والمراقبة ومكافحة الفساد إذا ما استخدمت في إطار قانوني وأخلاقي واضح.

إن مواجهة هذه التحديات تتطلب حلول متوازنة حيث تحتاج الديمقراطيات إلى استراتيجيات متكاملة تشمل إعادة التفكير في المفاهيم الأساسية للديمقراطية، فالمجال العام الرقمي يحتاج إلى مقاربة جديدة تتجاوز النموذج الاطر التقليدية، والتوجه بشكل جاد من أجل الدمج بين الحرية الرقمية والضوابط القانونية وبين الانفتاح على التكنولوجيا والحذر من مخاطرها، من حيث تعزيز التربية الإعلامية والوعي الرقمي لدى المواطنين وتشجيع المنصات الرقمية على تحمل مسؤوليتها في الحد من الاستقطاب ونشر المعلومات الموثوقة وتطوير تشريعات حديثة لمكافحة الأخبار الزائفة وحماية البيانات فضلًا عن الاستثمار في الأمن السيبراني لحماية المؤسسات الانتخابية، ويمكن أن يشكل مفهوم «المواطنة الرقمية» إطارًا نظريًا يساعد على إعادة تعريف العلاقة بين المواطن والدولة في العصر الرقمي، بحيث يصبح المواطن فاعلًا واعيًا قادرًا على التمييز بين الحقيقة والزيف وعلى المشاركة في النقاش العام بوعي ومسؤولية.

خاتمة:

أن الديمقراطية في العصر الرقمي تقف أمام مفترق طرق اذا ما استمرت في نموذجها التقليدي فهي الأن في طور إعادة التشكل من جديد، وبالتالي عليها أن لا تقع ضحية للتحديات التي تهدد جوهرها فيجب أن تستفيد من الإمكانات الهائلة للتكنولوجيا الرقمية لتعزيز المشاركة والشفافية، وكما إن التحديات التي تفرضها الثورة الرقمية تتطلب إعادة التفكير في المفاهيم الأساسية للديمقراطية، مثل الحقيقة والمشاركة والشفافية، وعليه إن الحفاظ على جوهر الديمقراطية يستلزم بناء توازن دقيق بين الحرية الرقمية والضوابط القانونية والأخلاقية وبين الانفتاح على التكنولوجيا والحذر من مخاطرها، وهذا هو السبيل للحفاظ على الديمقراطية حية وفاعلة، وبهذا المعنى يمكن القول إن الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين إما أن تتكيف مع الواقع الرقمي وتعيد إنتاج نفسها أو أن تواجه خطر التآكل والانحسار أمام قوى جديدة تعيد تعريف المجال السياسي والاجتماعي.

(الرئيس .. الحرامي)

د. كمال الشريف

ملخص

يروي المقال تجربة الكاتب داخل سجن كوبر عام 1988، حيث التقى بعدد من قيادات نظام مايو وشخصيات سياسية وعسكرية بارزة. وقد شكّلت تلك اللقاءات مساحة نقاشات فكرية وسياسية واسعة حول تاريخ السودان وتحولاته، من الأحزاب إلى الأنظمة العسكرية والإسلامية.

يتناول السرد مرحلة حكم جعفر نميري وإعلانه تطبيق الشريعة، وما تبع ذلك من تحولات سياسية واقتصادية عميقة، إضافة إلى الصراع داخل السلطة بين الإسلاميين وشركاء الحكم، والذي انتهى بتفكك التحالفات وتهيئة الأجواء لانقلاب 1989.

يصف الكاتب لقاءاته اللاحقة مع قيادات عسكرية في مرحلة ما بعد السجن، حيث طُرحت رؤى حول الحكم تقوم على الاقتصاد والشريعة وإدارة الدولة بمنطق "التجارة"، ما يعكس تحول السلطة إلى نموذج اقتصادي-سياسي يدمج الحكم بالمصالح المالية.

يقدم الكاتب نقدًا لفكرة "الدولة التجارية" التي تبناها نظام الإنقاذ لاحقًا، حيث تحولت مؤسسات الحكم إلى كيانات اقتصادية واستثمارية، ما أدى إلى استنزاف موارد البلاد وترسيخ الفساد، مع استمرار آثار هذا النهج على الواقع السوداني حتى اليوم.

العام 88 اكرمنا مبارك الفاضل بسجن كوبر كمعتقلين تحت مايسمى وقتها لائحة الطوارئ ووجدنا في سجن كوبر عمالقة مايو

بهاء الدين ادريس
أبوالقاسم ابراهيم
خالد حسن عباس
الزبير بتاع المؤسسه العسكريه
ابيض مجوك
محمد محجوب
مأمون عوض
زين العابدين عبد القادر

كنت سعيداً بأن نسمع قصص كفاح وقصص تنميه وقصص مغامرات مابين نظام مايو وكل ألوان الطيف السوداني من أحزاب ومنظمات وجماعات وطرق صوفيه وفنانين..

كان النقاش وكأنه تحت شجره راقي وعلمي وأنيق وشفاف وجريء وصريح لدرجه كلام الشوارع..

كان الحكايه كلها بين نميري وجماعته هي قصص أطرافها مختلفه ولكن أقبح الأفراد واخطرها تلك القصه التي ازعجت كل العالم واهل السودان عامه البلد التي نام اهلها وعند الصباح وجدو البلد اصبحت إماره اسلامية بإعلان الشريعة وماتبعها من قصص في ذلك التاريخ..

وذكر القائمين على أمر الحكم أيام الشريعة الأولى كما تسمي ان جعفر نميري اكتشف انه سوف يصبح اميراً للمؤمنين فقط وأن باقي الدولة سوف يسرقها شركاء الجهاد وذلك بعد أن سمع الأفكار وقرأ التقارير ومن بينها أخطر التقارير التي انكوى منه الشعب السوداني وحتى اللحظة ووجد في بيت د الترابي

كان يحكي خطة اختصارها أن تسيطر على الاقتصاد وعلى بطن الناس وبعضها تحكم البلاد إلى الأبد

وكانت هذه من النقاط الأولى التي جعلت من النميري أن يسرع في اصدار أوامره بالقبض على الشركاء الاسلاميين وأكد علي محاكمتهم بعد العوده من امريكا

ولم يعد ... حتي اللحظة

وكان انقلابا 89 هو جاهزاً منذ اللحظة التي بدا فيها نميري الاعتقال للشركاء

وخرجت من السجن بعد أن طاف بنا مبارك الفاضل

(كعب داير) كما يقول المصريين على سجون السودان

وكان اللقاء الفردي الأول لي مع عميد عمر حسن وانا قادم من سجن دبك..

سألته....

كيف ستحكم السودان

قال بتنمية الاقتصاد واقامة الشريعة وفتح الاسواق والاهتمام بالتجنيد

سألته... اذن انته سوف تنفذ مشروع الترابي والاسلاميين في السيطرة على بطن الناس وتجييش الشعب وهنا لايستطيع أحد أن يسأل أحد عن ماذا سرق وكيف نهب وهنا سوف يصبح الجيوش المختلفه التي سوف تكونها شركات وليست عساكر فقط

وأذن الظهر. .

وأخرج كل من البشير وعبد الرحيم وبكري الصعود من افواههم

التمباك

وبدا الجمع يتوضأ وهنا ركز المرحوم خلف الله عبد المنعم من التلفزيون على طريقة الوضوء مؤكداً لي همسا

هؤلاء كيزان ...

وتابعت يومها مع العميد عمر

إذن كل موظفي الدولة بدءاً من الرئيس والوزير وكل من ينتمي لحكومتك تاجر والتاجر قد يكون شريفاً أو حرامي

ضحك العميد وقال

خلينا مع الحرامي

وانتهت جلسه أولى لي مع العميد الذي اكملها معي بعد 15 سنه من حكمه

وكان يتكلم بنفس طريقة 7 يوليو 1989

بأن النظام الذي يحكم البلاد لا بد أن يكون نظاماً تجارياً وليس إقتصادياً

وهذا ما وضعه نظام الانقاذ في الوسط الحاكم للبلاد ان كل وزير يعمل شركة لوزارته يشارك فيها من يشاء من استثماريين داخل السودان اوخارجه على أن يكن جاهزاً في اي وقت يطلب منه النظام فزعه ماليه لسد فجوه داخل أو خارج البلاد

واستهلكت كل موارد البلاد استهلاكاً تاماً من خلال نظرية الرئيس بأن يكون الحاكم وحكومته ومن يختارون من شعبه تجار

وهذا ما جعلهم يستثمرون في العقوبات التي كانت مفروضاً على السودان بالعمل بنظام الوساطه في السلع المحظوره وأن تكون هذه الاستثمارات في حدود تصل 500 مليار دولار

اي والله

ع فكره احتياطي شركة الكوكاكولا من الصمغ العربي السوداني بعد انقلاب 25 اكتوبر 2021

وصل لسبع سنوات

ونظام الرئيس شغال

بابا الفاتيكان يصل أنجولا ويندد «بالمستبدين» الذين يستغلون الموارد

ملخص

في زيارته إلى أنجولا، ندد بابا الفاتيكان ليو بشدة باستغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا، منتقداً "المستبدين والطغاة" الذين يعدون الشعوب بالثروات دون تنفيذ وعودهم، مما يفاقم الفقر والمعاناة. ودعا الأنجوليين إلى التحرر من "عبودية النخب المترفة" التي تستفيد من ثروات البلاد بينما يعيش المواطنون في فقر.

أشار البابا، خلال خطاب في العاصمة لواندا، إلى أن جهات نافذة وشركات أجنبية تستحوذ على الموارد الطبيعية في أنجولا، خصوصاً النفط والماس والمعادن. وحذّر من أن منطق الاستخراج الجائر يؤدي إلى كوارث اجتماعية وبيئية ومعاناة واسعة بين السكان.

دعا ليو القادة السياسيين إلى وضع مصالح الشعب فوق مصالح الشركات، والعمل على كسر حلقة المصالح الضيقة التي تختزل حياة الناس في مجرد سلع. وأكد أن التاريخ سينصف من يعملون لصالح شعوبهم حتى إن واجهوا معارضة في البداية.

تأتي هذه التصريحات ضمن جولة أفريقية تستمر 10 أيام شملت الكاميرون وأنجولا، حيث ألقى قداساً حاشداً حضره نحو 200 ألف شخص. وخلال الجولة شدد على الأمل رغم الصراعات والفقر، مؤكداً أن الإيمان أقوى من "قوى الشر" التي تواجه الشعوب.

لواندا (رويترز) من جوشوا مكيلوي

- ندد البابا ليو بابا الفاتيكان بشدة باستغلال الموارد الطبيعية في أفريقيا اليوم السبت منتقدا «المستبدين والطغاة» الذين يعدون بالثروات لكنهم لا يوفون بوعودهم، مما يؤدي إلى المعاناة والموت.

وفي خطاب ألقاه في أنجولا الغنية بالنفط، ثالث محطات جولته الأفريقية التي تشمل أربع دول، دعا ليو مواطني أنجولا إلى العمل من أجل مجتمع متحرر من «العبودية التي تفرضها النخبة المترفة التي تنعم بثروات طائلة لكنها تعيش في نعيم زائف».

وتبنى ليو أسلوباً جديداً واضحاً في خطابه خلال الجولة التي بدأت الأسبوع الماضي وسط انتقادات من الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. وخلال رحلته من الكاميرون إلى أنجولا سعى إلى التقليل من شأن الخلاف بينهما قائلاً لصحفيين إن تصريحاته حول «الطغاة» في وقت سابق من الرحلة لم تكن موجهة إلى ترامب وإنه ليس مهتماً بالدخول في جدال معه.

وعبر البابا ليو فور وصوله إلى لواندا عاصمة أنجولا عن أسفه لأن «جهات نافذة تستحوذ» على الموارد الطبيعية للمستعمرة البرتغالية السابقة، في إشارة واضحة إلى الشركات الأجنبية التي تستفيد من قطاعي النفط والماس في أنجولا وقطاع المعادن الاستراتيجية الناشئ فيها.

وقال البابا في كلمته أمام الرئيس الأنجولي جواو لورينسو وعدد من القادة السياسيين «لطالما اهتم أناس، وما زالوا، بأراضيكم... بغرض الاستيلاء عليها».

وأضاف «كم من المعاناة وكم من الوفيات وكم من الكوارث الاجتماعية والبيئية تنجم عن منطق الاستخراج هذا!».

صراحة بابا الفاتيكان في أفريقيا

حافظ ليو، المولود في شيكاجو بالولايات المتحدة، على موقف متحفظ نسبيا بالنسبة لبابا الفاتيكان خلال الأشهر العشرة الأولى من توليه منصبه لكنه أظهر أسلوبا جديدا وواضحا في الحديث حول مجموعة من القضايا.

وندد بابا الفاتيكان في تصريحات شديدة اللهجة بالحروب وعدم المساواة خلال جولته الأفريقية التي تستغرق 10 أيام، والتي تعد من أكثر الجولات تعقيدا التي يجرى تنظيمها لبابا الفاتيكان منذ عقود إذ من المقرر أن يقطع ما يقرب من 18 ألف كيلومتر عبر 18 رحلة جوية إلى 11 مدينة وبلدة في أربع دول.

ورغم أن أنجولا من الدول الرائدة في إنتاج النفط في أفريقيا جنوب الصحراء، يعاني سكانها البالغ عددهم 36,6 مليون نسمة من فقر مدقع إذ يقول البنك الدولي إن أكثر من 30 بالمئة من السكان يعيشون على أقل من 2,15 دولار في اليوم.

وأكثر من نصف سكان البلاد ينتمون للكنيسة الكاثوليكية.

ودعا ليو الشعب الأنجولي إلى «كسر حلقة المصالح هذه، التي تختزل الواقع، بل والحياة نفسها، إلى مجرد سلع».

وحث القادة السياسيين في البلاد على التركيز على مساعدة جميع أبناء شعبهم، وليس فقط مصالح الشركات.

وقال «سينصفكم التاريخ حينها، حتى وإن عارضكم البعض في المدى القريب».

200 ألف حضروا قداس البابا في الكاميرون

قبل سفره إلى أنجولا في وقت سابق اليوم أقام ليو قداسا قبل مغادرة العاصمة الكاميرونية ياوندي، حث فيه الحضور على عدم فقدان الأمل رغم التحديات التي تواجهها الدولة الواقعة في وسط أفريقيا، ومنها صراع مستمر أودى بحياة الآلاف.

وقال البابا أمام حشد قدره الفاتيكان بنحو 200 ألف شخص، ما يجعل هذا القداس أكبر حدث في جولته حتى الآن، «عندما نشعر بأننا نغرق ونُسحق فيها تحت وطأة قوى معادية، وعندما يبدو كل شيء مظلما... يكون السيد المسيح معنا. وهذه قوة أشد من جميع قوى الشر».

وأبدت الحشود التي استقبلت البابا في الكاميرون حماسا بزيارته، ومنهم ما يقدر بنحو 120 ألف شخص حضروا قداسا أمس الجمعة في دوالا. وتجمع الآلاف في الشوارع التي مر بها موكبه مرتدين أزياء ملونة تحمل صورته.

إعداد محمود سلامة وشيرين عبد العزيز - تحرير محمد علي فرج

حكاية من بيئتي (32)

الكوكنـــدي

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

يتناول النص مفردة "الكوكندي" بوصفها جزءاً من الذاكرة الريفية السودانية، إذ تعني شعيرات الدُّخن الحامية لحبوبه، وقد أعادت الشاعرة الشعبية أمينة بت ود الماحي إحياءها في شعرها الذي وثّق حياة النساء والعمل الزراعي قديماً. ويبرز الدخن كمحصول resilient قادر على التكيّف مع البيئات القاسية، وله قيمة غذائية وتاريخية مهمة في حضارات مختلفة.

يروي الكاتب حكاية تعاون "النفير" في حصاد الدخن، حيث استعان المغني الشعبي ود حنداد بالشاعرة أمينة وصويحباتها، فحوّلن العمل الشاق إلى فعل فني جماعي، رغم معاناة مواجهة "الشَّرا" بالأيدي. وقد خلّدت أمينة تلك التجربة شعراً، عاكسة مشقة الحياة الريفية ومهارات النساء في الإنتاج والإبداع.

ينتقل السرد إلى تجربة شخصية للكاتب خلال فيضان، حيث استمع لغناء نساء القرية الذي وثّق الكارثة بلغة شعرية حيّة، ضمن تقاليد "النقّارة" الغنائية. ومن خلال بحثه وذاكرة جدته، تعرّف أكثر على أمينة ودورها في توثيق الحياة الاجتماعية، بما في ذلك العلاقة بين السلطة السياسية والدينية، وقصص الكرامات الشعبية.

يخلص الكاتب إلى أهمية التاريخ الشفهي بوصفه حاملاً لذاكرة المجتمعات، خاصة الريفية التي تفتقر للتوثيق المكتوب، داعياً المؤسسات الثقافية والتعليمية للاهتمام بجمعه وحفظه. ويؤكد أن أشعار أمينة، مثل "الكوكندي" الذي يحمي البذور، حفظت تفاصيل الحياة من الاندثار، وأن صون التراث ضرورة لتعزيز الهوية وبناء ذاكرة جماعية للأجيال القادمة.

و(الكوكندي) مفردة لم يوردها البروفيسور عون الشريف في قاموس اللهجة العامية السودانية، إلا أن (أمينة بت ود الماحي) كانت قد نفخت فيها روح البقاء، حين أوردتها ضمن ذلك النص الذي يصوّر جانباً من حياة المرأة الريفية في العقود الأولى من القرن الماضي..

«ده بلاياً في الخِدمة شاط
وجضّن منو البنات
الكوكندي في شعورن بات
ومتخزّن تحت المشاط».

و(الكوكندي) هو شرا الدُّخُن، تلك الأشواك أو الشعيرات الدقيقة التي تحيط بذور الدُّخن وتحميها. أي الزوائد الشعرية الصلبة التي تبرز من غلاف الزهرة أو السنبلة، وتعمل كآلية دفاعية لحماية الحبوب من الطيور والآفات. والمعروف أن الدخن هو أحد الغلال التي تتميز بقدرتها الكبيرة على تحقيق الأمن الغذائي الآمن في ظل تغيُّر المناخ. حيث يستطيع النمو في مختلف البيئات، بما في ذلك الأراضي القاحلة.

يؤكد البروفيسور (مايكل بوروغانان) المتخصص في علم الأحياء بجامعة نيويورك أن محصول الدخن لعب دوراً محورياً في العصور الأولى من الحضارة الصينية. وهو مصدر جيّد للكربوهيدرات والألياف والفيتامينات والمعادن، والمركّبات العضوية التي تعزّز صحة الانسان، حيث يدخل في عدد من الوجبات الشعبية.

تقول الحكاية أن جدنا اللبيب (ود حنداد) وهو مغني شعبي بارع، وبحكم العلاقة الفنية التي تربطه بالشاعرة (إمينة) – بكسر الألف – ولعلها تصغير أكثر حميمية لـ(آمنة)، طلب منها استنفار (من نفير) صويحباتها ليساعدنه في قطع (حصاد) الدخن في حقله، حين لم تكن هناك عمالة زراعية، (فقط نفاير – جمع نفير). ولأن (إمينة) ستضيف مع اللبيب نفسه بُعداً فنياً خالصاً لتلك المهمة الشاقة، حيث تتم مقارعة الشرا بالأكف العارية، فقد نجح الأمر. وفيما بعد وثّقت (إمينة) معاناتها ذلك النهار، وهي التي عُرفت بممارسة غزل القطن والشَّعَر والصوف، ونظم الشِّعْر.

«ما بقدر عليهو أدارقو
وما بحمل من بيتو أفارقو
وده بلاياً الله خالقو»

ما كنت لأعرف شيئاً عن (إمينة) وقد رحلت يرحمها الله قبل ميلادي، لولا تلك الليلة الفريدة من خريف العام 1988، والفيضان يناوش قرانا، ويغازل الماء المنازل، حين سمعت غنائهن المغاير عند اللسان الممتد من النهر الجامح إلى البيوت، بعد أن أغرق الزرع. كن ستة من كبار نساء القرية، اقتربت منهن محتمياً بالظلمة، واتخذت موقعي، حيث يصلني الغناء واضحاً..

«البحر الطمح بكيّت جميع الحي
وعيش ريف الإمام في الموجة
طفّح ني
..
الليلة البحر خابر مضاريبو
وعيش ريفاً حَسِين الا الله داريبو
ما مرق الخدار شاشينا لي جيبو
وخلو يا الخزين.. عُقْبَاً بنأتيبو
...
الليلة البحر سوانا في سولا
عيش الريف غِرِق والويكة منشولة
يوم جابوها لي.. جابوها مشيولة
التيراب كِمِل.. ما ضُقنا حصُولا

كن يوقعن على ما نسميه (نَقّارة) ويسميه أهل دارفور (الدِّنقر)، وهي أنصاف بُخس القرع بأحجام مختلفة توضع مقلوبة في (طست) ملئ بالماء، يُضرب عليها بواسطة عصايات صغيرة، ويكون الغناء حِوارياً تتبادله النساء. هذا النمط كان يُستخدم في المآتم لمدة ثلاث ليالي، وقد شهدنا ونحن أطفال (النُقّارة) جنباً إلى جنب النحاس في ذلك المهرجان الحزين الذي امتد لأيام تعبيراً عن حزن القرية لفقد العمدة (الحسن ود ضبعة).

كان الغناء في تلك الليلة الخريفية يستثير غدد البحث، ففيه من التماسك اللغوي، والفائدة التوثيقية الكثير. ما حثني لأسعى لمجالسة عدد من نساء القرية المسنات لمعرفة المزيد عن (إمينة) التي تغنّت بفيضان (1946)، إلا أن الذاكرات كانت قد بدأت تفقد الكثير. وأسعفتني فيما بعد جدتي (بت ود حسب الله) التي فارقت القرية رفقة زوجها (ود حنداد - الابن) – يرحمهما الله، والذي عمل بمحطة أبحاث الحديبة، فأقام بأسرته في الشعديناب بالدامر. وقتها كنت أكتب برنامجاً درامياً لإذاعة عطبرة باسم (من حكاوي الغبش). وقد أعانتني حكاياتها عن (إمينة) وعمها (اللبيب)، ومخزون الشِعر في ذاكرتها في كتابة الكثير من الحلقات.

ومن بين ما وثّقت له (إمينة) مقاربات الحياة ما بين السلطة الدينية والسلطة السياسية

في ذلك الزمان، حيث وجدت بمنطقتنا (سرايا العمدة) ممثلة للسلطة السياسية، وحكومة الاستعمار، في تواثقها مع سلطة الأسياد (أهل الطريقة)، وغير بعيد عنها خلاوي (أولاد الحاج جابر) لتحفيظ القرآن والتي نشأت في القرن السابع عشر الميلادي، ولا زالت تمارس دورها الديني، وتعكس بساطة أهل الريف، وناشري الدين الشعبي الذي لا يعرف الغلو والشطط. فأبرزت (إمينة) ما كان من نفور أهل السلطة من الفقهاء وحياتهم البسيطة، من خلال التغنّي بأحد الفقهاء (الفكي عبد القيوم):

«أنا غنيت وجبت الموم
فوق عبد القيوم
الما بلقنوهو فهوم
إن لحظ الخصيم
ما أظنو تاني ينوم»

وتلك حكاية غير موثوقة عن تعرّض الشيخ الفقيه (الفكي) لازدراء أحد رجال السرايا حين مرور العمدة. وقيل إن المزدري حدث له ما يشبه انفجار (البواسير)، وسار بين الناس أنه الانتقام الإلهي، وتبيان كرامات الفقيه، خاصة وكما قيل إنه هو من قام بتطبيب و(رُقية) المصاب لينقطع الدم في اللحظة والتو.

«أنا غنيت وجبت النَّم
فوق عبد القيوم
بُقّة عقود السم
الما بلقنوهو فهم
إن لحظ الخصيم
لامن يحيض الدم».

كشفت أشعار (إمينة) على قلة ما حصلت عليه منها تفاصيل بالغة الأهمية عن الحياة في تلك المرحلة التاريخية في منطقتنا. والأمر يشبه ما يحدث حولنا، حيث توثّق الثقافة الشفهية للحِرَف التقليدية والفنون الشعبية، وأنماط الحياة والأحداث الاجتماعية والدينية المهمة التي تشكل الهوية الثقافية. ويقول أحد الباحثين في التراث أن التاريخ الشفوي يُعدّ المصدر الوحيد لفهم تراث الجماعات التي لم تُوثّق بشكل كاف، مثل المجتمعات الريفية، فهو أداة حيوية لسد الفجوات التاريخية. الأمر الذي يجعل احتضان التاريخ الشفوي، والبحث والتنقيب حوله، وتوثيقه، وعرضه على الأجيال اللاحقة أمراً ضرورياً للحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز الشعور بالانتماء، فهو يتجاوز مجرد سرد الماضي، مُجسّداً الذاكرة الحية للشعب، التي توارثتها الأجيال.

تقع المسؤولية هنا على عاتق الهيئات الثقافية بتحفيز الباحثين، والاستفادة من التقنيات الحديثة لحماية التراث الشفهي، وإطلاق مشاريع تهدف إلى جمع وأرشفة الشهادات الفردية، لا سيما في المناطق التي تنعدم فيها الوثائق المكتوبة، أو في حالنا، حيث فقدنا الكثير من البحوث والدراسات جراء إهمال هذا الجانب الحيوي، قبل أن تأتي الحرب لتكمل ما قام به النظام السياسي السابق من التجريف المتعمد.

والأمر هكذا يأتي ذكر الباحث الشعبي الفذ (الطيب محمد الطيب)، والمساندة الكبيرة التي تلقاها من معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية في جامعة الخرطوم، ويحمد له (يرحمه الله) أنه سارع في جمع جزء كبير من بحوثه في عدد من الكتب، ليؤكد لنا أن التاريخ الشفهي جزء من منظومة التراث المتكاملة، والتي تتكون من عدة سلاسل، من ضمنها التاريخ الشفهي، والفلكلور والفنون، بالإضافة إلى البحث الميداني، والتأليف، وغيرها من السلاسل الأخرى التي ترتبط بالتراث، وهو المفهوم الأعم والأشمل.

فهل نطمع أن تلعب المؤسسات التعليمية في قادم الأيام دورها في تعزيز أهمية التاريخ الشفهي لدى الأجيال الشابة، عبر تطوير المناهج الدراسية، وتنظيم ورش العمل، وتشجيع مجالات البحوث التراثية والفلكلورية. وفي ذلك تحقيق لمقولة أن احتضان التاريخ الشفوي ليس مجرد استثمار، بل هو ضرورة للمستقبل، إذ يُغذي التنوع الثقافي ويُساهم في تكوين ذاكرة جماعية متماسكة.

ما قامت به (إمينة) من المؤكد أن له ما يشبهه في مناطق أخرى كثيرة من هذا الوطن القارة، فهل نجد فيه من التعافي الذي نحتاجه الآن، ويحتاجه الجيل القادم؟

وفي اعتقادي أنه يكفينا فخراً تأكيدها على ما قام عليه أسلافنا من قيم اليقين والايمان القاطع الوارد في مقطع «خلو يا الخزين عُقباً بنأتيبو..». أي أننا سنأتي به مجدداً، أو في احتفائها بالمعرفة والعارفين.. «الما بلقنوهو فهم». ومثلما حمى (الكوكندي) بذرة الدخن من الطيور والآفات، حمت أشعار (إمينة) تلك الصور من الاندثار. وهكذا سيحمي الاهتمام بالتراث قيم المجتمعات... فهل؟؟

ونلتقي في حكاية جديدة من بيئتي

تأويل خشبة العالم

السر السيد

ملخص

يتناول المقال كتاب "تأويل خشبة العالم" للناقد راشد مصطفى بخيت تجربة نقدية تستند إلى سبع مقالات تناولت عروضًا مسرحية سودانية قُدمت بين 2004 و2014، معظمها ضمن مهرجان أيام البقعة. ويعكس الكتاب اهتمام جيل جديد من المسرحيين والنقاد برؤية مشتركة لوظيفة المسرح وعلاقته بالواقع، حيث يلتقي المؤلف مع هذه الحساسية بوصفه جزءًا من هذا الجيل.

يوضح الكاتب أن مقالات الكتاب تأتي بعناوين تعكس مقاربات نقدية متنوعة للعروض، تتراوح بين تحليل الأداء الجمالي واستكشاف الأبعاد الفكرية والتاريخية، خاصة ما يتصل بالقهر الإنساني وقضايا دارفور والهوية. كما تسعى هذه المقالات إلى قراءة المسرح بوصفه فضاءً للتأمل في تحولات الإنسان والمجتمع، وليس مجرد عرض فني معزول.

يشير إلى أن الكتاب يمتاز بتجاوزه فكرة تجميع المقالات، إذ أعاد المؤلف بناء نصوصه عبر الإضافة والربط بينها، ما منحها سياقًا جديدًا أكثر تماسكًا واستقلالًا.

هذا "التدخل الذكي" خلق حوارًا بين العروض المختلفة رغم تباعدها الزمني، وربطها بواقع السودان وتحولاته، وهو ما يفسر اختيار عنوان الكتاب الذي يتجاوز خشبة المسرح إلى "خشبة العالم".

يختتم السر السيد بأن الكتاب يطرح مقولة مركزية حول تشيؤ الإنسان واستلابه داخل دوائر القهر المرتبطة بالطبقة والعرق والثقافة، مستندًا إلى خلفيات فلسفية ونقدية متعددة. وبذلك يشكل إضافة نوعية للمكتبة المسرحية السودانية، عبر توظيف النقد المسرحي لمقاربة قضايا فكرية وسياسية واجتماعية أوسع.

تأويل خشبة العالم هو الكتاب الأول للناقد المسرحي الشاب راشد مصطفى بخيت. صدر الكتاب عن مدارك للطباعة والنشر والخدمات في العام 2015 ويقع في عدد 88 صفحة من القطع المتوسط بما في ذلك المقدمة وملحق الصور. يقوم الكتاب بالاساس على سبع مقالات نشرت من قبل، قاربت سبعة عروض مسرحية سودانية قدمت في الفترة من العام 2004 إلى العام 2014 هي بالترتيب «صور للتعايش والسلام»، و»كايلك»، و»سنار وعيذاب»، و «اهل الكهف»، و «شعب انتباه»؛ و»حيطة قِصيْرَة، و «اسمع يا عبدوالسميع».

جاءت المقالات تحت العناوين الآتية: («صور للتعايش والسلام.عرض داوٍ عبر اداء صامت، وكايلك بين القول الفكرى والقول المسرحى، وسنار وعيذاب بين ورطة التكوين وتطورات التكون، وأهل الكهف.. جانب من سيرة القهر التاريخى في دارفور، والإنسان ذو البعد المافي.. شعب انتباه وجمالية الرؤى، وحيطة قصيرة وغضب خشبة المسرح، واسمع يا عبد السميع وذوات فى خط الصيرورة».

اشير بداية إلى أن هذه العروض بإستثناء عرض شعب انتباه جميعها قدمت في مهرجان أيام البقعة المسرحية في الدورات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والثانية عشرة واشير كذلك إلى أن مؤلفي ومخرجي هذه العروض جميعهم مما يمكن وصفهم بالاجيال الجديدة وانهم لحد ما يعبرون عن حساسية واحدة تلتقي هنا وتفترق هناك، تجاه رؤيتهم للعملية المسرحية وتجاه رؤيتهم لوظيفة فن المسرح وهي الحساسية التى لا يبعد عنها كثيراً مؤلف الكتاب بحسبانه ينتمي لنفس هذا الجيل.

تتدثر مقدمة الكتاب والتي كتبها المؤلف نفسه بتحريض خفى للقارئ على ضرورة أن ينجز قراءة مغايرة وخلاقة لذلك احتشدت المقدمة بمقاربات متنوعة حول ماهية الكتابة وماهية القراءة وعن موقع القارئ ولعل هذا ما يجعل من وجهة نظرى هذه المقدمة جزءا من الكتاب وفاتحة له، الأمر الذي يبرر أن يكون كاتبها هو نفسه مؤلف الكتاب على غير العرف السائد، خاصة في الكتاب الأول عند غالبية المؤلفين كما جرت العادة... الميزة الاساس لهذا الكتاب تتبدى في أنه يتجاوز فكرة انه (كتاب) جمع بين ضفتيه مقالات نقدية قاربت عروضاً مسرحية وتم نشرها على صفحات صحف مختلفة، إلى كتاب قائم بذاته وإن كان مستنداً بشكل اساس على ما تقوله المقالات النقدية مجتمعة ودليلنا هنا وعلى سبيل المثال لا الحصر هو تدخل الكتاب الذى بين ايدينا في متن بعض المقالات بالاضافة اليها كما في مقالة صور للتعايش والسلام فقد اضيفت للمقالة الاصل عبارة (قالت مسرحية صور للتعايش والسلام قولها ومضت منذ العام 2004، فدارت دورة السنوات واصبح قولها واقعاً سياسياً فجأة في العام 2011 مع كثافة الاحداث والمصائر الجارية بين الزمنين طيلة سنوات سبع...)، او عن طريق الربط عبر ايجاد صلة ما بين مقالة

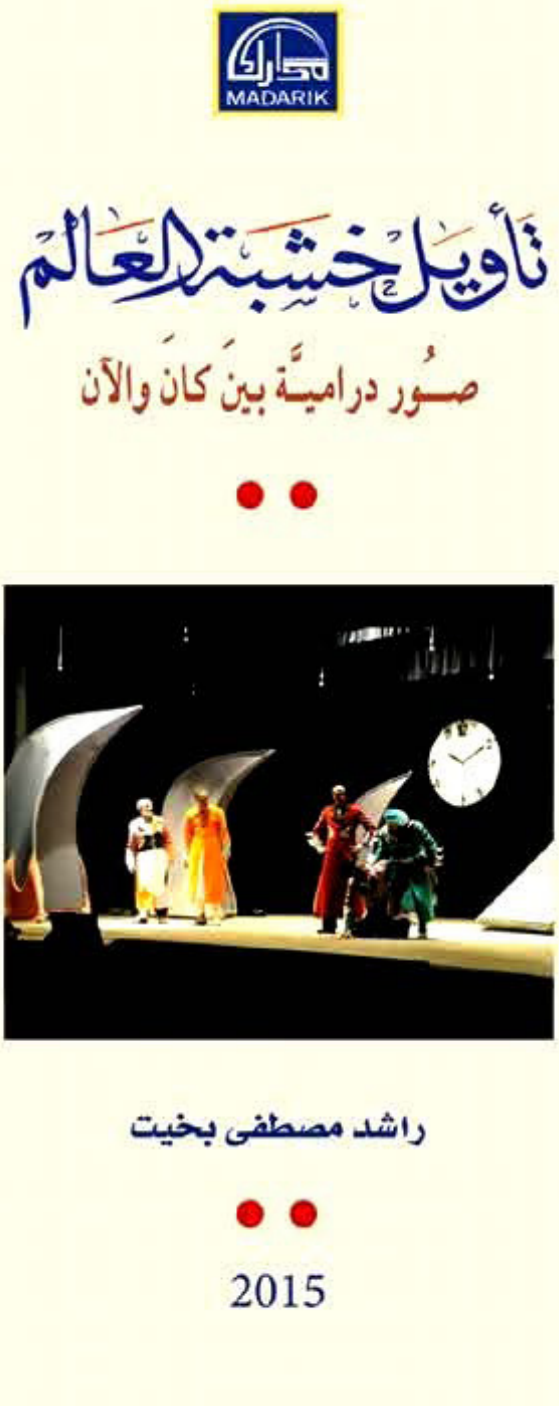

وأخرى كما في مقالتَى عرض «بين عيذاب وسنار» و عرض «اسمع يا عبد السميع فعلى الرغم من أن فارق الزمن بين كتابة المقالتين ستة سنوات وهو ما يعنى أن عرض اسمع يا عبد السميع لم يكن موجوداً أصلا الا أن الكتاب اشار إلى الصلة التي بين العرضين متجاوزاً لكل هذه السنوات وهو عين ما فعله وهو يربط بين مقالتَى عرضى «كايلك 2005، وأهل الكهف 2007..هذا التجاوز الذي تم عبر التدخل في المقالات الاصلية المنجزة بالفعل كما اشرنا هو ما منحنا الكتاب الذى بين ايدينا... الكتاب الذي «قامر» من «مقامرة» -بالقاف- بالمنجز النقدى السابق له - ان لم يكن كله فبعضه - ولكن بذكاء منح هذه المقامرة الكثير من الجمالية والوجاهة وذلك اولا، عندما حول هذه المنجز النقدي إلى «متن» يتكئ عليه وثانيا، عندما صنع تلك الدرجة من الاستقلال النسبي عن المقالات الاصلية وفي نفس الوقت الاستناد عليها مع الابقاء على روح النقد المسرحى وربما وبسبب هذه العلاقة الشائكة جاء عنوان الكتاب (تأويل خشبة العالم) وليس تأويل خشبة المسرح، اذ عند هذه اللحظة يخلق الكتاب الذى بين ايدينا «سياقا» بين ما دار في خشبة المسرح وبين ما يدور في الواقع المعيش المتحول في السودان وفي اللحظة الكونية المعاصرة، مرتكزه الاساس، أيب هذا السياق المقولة المركزية التى تسم الكتاب والتي نضحت بها في الاصل العروض المسرحية واستجلتها المقالات التى قام عليها كتابنا هذا، وهي مقولة (تشيؤ الانسان واستلابه ووقوعه اسيرا في دوائر القهر بتجلياته كافة وذلك عبر الكشف عن ثيمات الطبقة والعرق والنوع والثقافة وعلاقة كل منها بالاخرى، وسيرورة كل منها على حدة وحيث هنا لم يكن اعتباطا أن يحوي الكتاب حاشية او هامشاً أو مدخلاً يأتي في شكل مقولة تأتي بمثابة عتبة تمهد للدخول لنص المقالة المعينة مع ملاحظة أن هذا العتبات لا تبتعد كثيراً عن المقولة المركزية للكتاب والتى اشرنا لها آنفاً ومما تجدر الاشارة اليه ايضا احتشاد الكتاب بالكثير من التعريفات لبعض المصطلحات والمدارس والتيارات المسرحية والفلسفية وكذلك بعض الاستدراكات هنا وهناك وكيف لا والكتاب ينهل من العديد من المصادر في مختلف فروع المعرفة خاصة تلك التى تشكل احتياجا ملحا لبناء الكتاب.

بقى أن اشير إلى أن عرض صور للتعايش و السلام من اخراج يوسف أحمد عبد الباقي والتأليف جماعي، وعرضي كايلك واهل الكهف من تأليف واخراج وليد الالفي، وعرض شعب انتباه من تأليف واخراج ربيع يوسف، وعرض بين عيذاب وسنار من اعداد واخراج علي مهدي، وعرض حيطة قِصيرَة من تأليف واخراج ماجدة نصر الدين، وعرض اسمع يا عبدالسميع من تأليف المغربي عبدالكريم برشيد ومن اعداد نوري احمد عبدالرحمن واخراج ماهر حسن سيد، كما اشير إلى أن الكتاب يعد اضافة للمكتبة المسرحية السودانية ليس فقط في ارثها فى النقد التطبيقي وانما بالاساس في الاستناد على فن المسرح لمقاربة قضايا ذات طابع فلسفي وسياسي واجتماعي ثقافي.

المريسة في السودان: من طقس التضامن إلى صراع الهوية

يوسف الغوث

ملخص

يرى النص أن المريسة في السودان ليست مجرد مشروب تقليدي، بل ظاهرة ثقافية واجتماعية عميقة تعكس تاريخ المجتمع وتناقضاته. ويستند الكاتب إلى كتاب «الأندادية» للطيب محمد الطيب الذي وثّق طقوسها، محولًا إياها من موضوع مسكوت عنه إلى مادة للتحليل الثقافي والاجتماعي.

يوضح أن جذور صناعة المشروبات المختمرة في السودان تعود إلى آلاف السنين، وكانت مرتبطة بالمناسبات الاجتماعية، بينما لعبت الأندادية دور "النوادي الشعبية" التي تجمع مختلف فئات المجتمع في فضاء واحد، قائم على التضامن والتفاعل خارج الفوارق الطبقية والقبلية.

يذكر أن هذا الفضاء حمل تناقضات واضحة، إذ كانت صناعة المريسة غالبًا مسؤولية النساء، ما منحها بعدًا اقتصاديًا مهمًا، وفي الوقت نفسه عرّضهن للوصم الاجتماعي. كما يبرز النص كيف أن موقع المرأة الطبقي قد يخفف أو يفاقم هذا الوصم، وفقًا للسياق الاجتماعي.

يشير إلى أن المريسة تصبح رمزًا لصراع الهوية في السودان بين الدين والعرف والواقع الاجتماعي، وبين المنع الرسمي والاستمرار الشعبي. ويخلص الكاتب إلى أن استمرارها رغم الحظر يعكس أنها ليست مجرد مشروب، بل سلوك ثقافي مقاوم وفضاء اجتماعي يصعب إلغاؤه بالقوة.

لا يمكن فهم المريسة كظاهرة اجتماعية في السودان بمعزل عن سياقها التاريخي والثقافي، فهي ليست مجرد مشروب تقليدي، بل هي نص ثقافي مكثف يعكس تحولات المجتمع السوداني وتناقضاته. وفي هذا الإطار، يأتي كتاب (الأندايا) للروائي والكاتب السوداني الراحل الطيب محمد الطيب والذي توفي عام 2005 ليكون أبرز توثيق أدبي لهذه الظاهرة، حيث جاب الكاتب معظم اندايات السودان، ودوّن طقوسها ومراسيمها، محولاً إياها من موضوع للمسكوت عنه اجتماعياً إلى مادة للتحليل الثقافي.

تؤكد المصادر التاريخية والأثرية أن صناعة المشروبات التقليدية المختمرة في السودان تعود إلى العصر النوبي القديم، منذ حوالي 7000 عام قبل الميلاد.

ويشير المؤرخ السوداني محمد أبو سليم إلى أن هذه المشروبات كانت تعدّ في الأصل للمناسبات الاجتماعية والأعياد، ولم تكن سلعة للبيع في شكلها التقليدي. أما العرقي (Arak) المصنوع من التمور، فكان يُقطر في كل منزل نوبي تقريباً في شمال السودان، حيث كان لكل بيت ركن خاص للتخمير والتقطير. في كتابه (الأندايا) يتجاوز الكاتب والمؤرخ، الاستاذ/ الطيب محمد الطيب السرد الوصفي إلى تحليل وظائف المريسة الإجتماعية.

فقد كانت الأندايا حينها، بمثابة نوادٍ شعبية مفتوحة، حيث يلتقي بداخل الأندايا مجموعات متباينة من مكونات المجتمع كالعمال والفلاحون والحرفيون. ويصف الاستاذ/الطيب كيف أن هذه الأماكن كانت تعمل كنظام دعم اجتماعي غير رسمي، يتساوى فيها الجميع بغض النظر عن الانتماء القبلي أو الطبقي. وهذا يعكس ما يمكن تسميته (بالعلمانية الشعبية) التي تتعايش مع التدين السائد. دون أي تقاطع .

ترصد (الأندايا) تناقضا مذهلا فصناعة المشروبات التقليدية كانت حكرا على النساء، وفي هذا الصدد فان (جودة الشراب) غالبا ما تكون مؤشراً على كفاءة الزوجة وعلامة من علامات الكرم. غير أن هؤلاء النساء أنفسهن كن يواجهن وصماً اجتماعياً مزدوجاً، فمع أنهن يديرّن اقتصادا غير رسمي مهماً، إلا أن المجتمع السائد يصنفهن (كغير أخلاقيات) بسبب خروجهن على التقاليد المحافظة.

والمفارقة أن المؤرخ الراحل حسن نجيلا وصف في كتابه صور من المجتمع السوداني، كيف أن السيدة فوز (والدتها حلوة) كانت تدير صالوناً أدبياً في الخرطوم بين 1920-1925، وكانت تقدم المشروبات للسياسيين والمثقفين والفنانين، دون أن تتعرض للوصم نفسه، وذلك بفضل موقعها الاجتماعي المتميز. وهذا يعكس كيف أن الطبقة تحدد درجة التسامح الاجتماعي مع الممارسة نفسها.

ولكن ربما يكون الجانب الأكثر إثارة في تحليل (الأندايا) هو كيف تعكس المريسة صراعاً مركزياً في الهوية السودانية، فالبرغم من أن تحريم الخمر قطعي في الإسلام، يوثق الاستاذ/الطيب كيف أن السودانيين تعاملوا مع هذا التناقض بمرونة فريدة. فقد كان التبرير الشعبي حينها مرتبطا ببساطة وطيبة وتسامح الشعب السوداني، حيث كانوا يقولون (الماء من نيلنا والتمر من أرضنا، فلماذا الشراب محرم؟). ان هذا التبرير ليس مجرد محاولة لتبرئة الذات، بل يعكس منطقاً ثقافيا متجذراً يضع حق الأرض والموارد الطبيعية فوق الأحكام الدينية والنصوص الجامدة، لذلك نلاحظ ان الاستاذ/ الطيب يكشف في كتابه الأندايا، كيف أن موقف الدولة من شرب المريسة كان متقلباً ومتناقضاً.

ففي عصر المهدية (1885-1898) تم حظر شرب المريسة مع اصدار عقوبات بدنية صارمة بحق شاربي المريسة،

اما في حكومة مايو (1969-1985) فقد شهدت تناقضاً صارخاً، فهي التي حظرت الكحول تماماً في سبتمبر 1983 بعد تطبيق (الشريعة) او ما يسمي بقوانين سبتمبر، مع إغراق آلاف اللترات في النيل الأبيض، بينما كان رئيسها الأسبق جعفر نميري، وفق الأسطورة الحضرية دوما يتردد على محل خمر بلدي في ودمدني قبل وصوله للحكم، ولم يسدد فاتورة او بدفع ثمن الخمر قط.

والمفارقة الأعم أن إحصاءات استهلاك الكحول في الوطن العربي لعام 2014 وضعت السودان في المرتبة الثانية بعد تونس، رغم أن النظام الحاكم آنذاك (حكومة الإنقاذ) كان الأكثر تشدداً في تطبيق الحدود. وهذا يعني أن الحظر الرسمي قد أنتج سوقاً سوداء مزدهرة، وزاد الاستهلاك بدلاً من أن يحد منها.

أما على المستوي الاقتصادي، فربما يكون الاستاذ/ طيب محمد الطيب قد قدّم، دون أن يقصد، تأريخاً مبكراً لـ اقتصاد المقاومة النسوي. ففي ظل تهميش المرأة اقتصادياً، شكلت صناعة وبيع المريسة مصدر دخل حيوياً للعديد من الأسر، خاصة الأرامل والمطلقات. وهذا يتوافق مع ما تشير إليه الدراسات الأنثروبولوجية عن دور النساء (جنوب السودان)، بعد نزوحهن إلى الخرطوم إثر الحرب، في صناعة العرق كوسيلة للبقاء، مما جعلهن يُصنّفن كخطر على النظام الاجتماعي في الخطاب الرسمي.

ان ما يقدمه الاستاذ/الطيب محمد الطيب عن الأندايا هو أكثر من توثيق لعادة شعبية؛ فهو تشريح للروح السودانية بتناقضاتها، المحافظة والمتسامحة، والمتدينة والعلمانية، والرسمية والتي تخالف واقعاً مختلفاً. فبقاء المريسة رغم كل محاولات الحظر والتجريم يؤكد أنها ليست مجرد مشروب، بل هي سلوك ثقافي مقاوم، وفضاء للحرية في مجتمع تعاقبت عليه أنظمة قمعية متعددة.

ربما تكون خلاصة كتاب (الأندايا) أن المريسة ليست مشكلة تحتاج إلى حل، بل هي واقع اجتماعي يحتاج إلى فهم، وأن محاولة إلغائها بالقوة هو ما ينتج مفارقات أكثر تعقيداً.

عــرض لكتــاب

الوافي في تاريخ المسرح في السودان

(من عروض مسرح الجاليات إلى مواسم المسرح القومي)

ملخص

يستعرض النص كتاب "الوافي في تاريخ المسرح في السودان" للدكتور يوسف عايدابي بوصفه عملاً توثيقياً ضخماً جاء لسد فجوة كبيرة خلّفها فقدان كثير من المصادر والوثائق. ويعبّر كاتب العرض عن تقديره للكتاب باعتباره أشبه بـ"كنز"، لما يحتويه من مادة ثرية جُمعت عبر سنوات طويلة من البحث، بلغة رفيعة ومنهج يثير الأسئلة بقدر ما يقدم الإجابات.

يتناول الكتاب تاريخ المسرح السوداني في ستة أجزاء، تبدأ بمسرح الجاليات في بدايات القرن العشرين، مروراً بتطور الفرق المسرحية ومراحل النهضة، وصولاً إلى المسرح القومي ومواسمه، ثم توثيق سير الرواد، والنقد المسرحي، وأخيراً دليل ببليوغرافي شامل. ويعتمد المؤلف منهجاً غير تقليدي يجمع بين السرد التاريخي، والتحليل، وطرح الأسئلة، مع نشر نصوص ووثائق كاملة والإشارة إلى فجوات تحتاج لمزيد من البحث.

يبرز في الكتاب اهتمام خاص بتتبع نشأة المسرح بين التأثير الأجنبي والبحث عن هوية سودانية خالصة، إلى جانب توثيق جهود الرواد والمؤسسات التعليمية والنقدية. كما يقدم تقسيمات زمنية جديدة لمراحل تطور المسرح، ويعرض بيانات تفصيلية عن العروض والجمهور، مما يمنح الباحثين مادة غنية ومتنوعة تتجاوز مجرد التأريخ إلى التحليل الثقافي والاجتماعي.

يخلص العرض إلى أن الكتاب يتجاوز التصنيفات التقليدية، إذ يجمع بين كونه تاريخاً، وبحثاً علمياً، ومعجماً توثيقياً، وتظل "الهوية" فكرته الحاكمة. وتكمن أهميته في كونه مرجعاً أساسياً للمسرحيين والباحثين في مجالات متعددة، ومحفزاً لدراسات لاحقة، بما يعزز حفظ التراث المسرحي السوداني وإعادة اكتشافه للأجيال القادمة.

جمع وإعداد: د. يوسف عايدابي

الناشر :
الهيئة العربية للمسرح – الشارقة 2025

عرض :
أد. سعد يوسف عبيد

فاتحة :

منذ استلامي لنسخة من كتاب (الوافي) للدكتور يوسف عايدابي عكفت عليها ألتهم صفحاتها في لهفة من عثر على الكنز بعد طول عناء ، إذ وجدت فيه تعويضاً لنا عن ما فقدت مكتباتنا العامة والخاصة من كتب و وثائق كانت تدور في ذات الإطار. ولعله من حسن الطالع أن دكتور عايدابي كان يجمع أضعاف ما ضاع من وثائق و كتابات خلال سنوات طويلة خلت من أجل تسطير هذا الكتاب الجامع.

قرأت الكتاب صفحة بعد صفحة مستمتعاً بلغته الرفيعة فامتزجت متعة القراءة بالأسئلة التي تطل من بين السطور بين الفينة والأخرى ، فرأيت أن أكتب عرضاً لهذا الكتاب القيم عليّ أجد من العرض بعضاً من الإجابات ، ولعل العرض يرشد الباحثين عن المعلومات إلى مظانها. ولعله يكون بمثابة التحية لكاتب بذل في جمع مادته وصياغته جهداً عظيماً لا يتوفر في العادة لشخص واحد ، فعادة ما توكل الدول هذه المهمة لفريق من الباحثين و المدققين و مساعديهم و ترصد لها الأموال الوفيرة والأجهزة المتقدمة لأن شأن التوثيق والتأريخ يقع في دائرة حفظ تراث الأمة .

منذ البدايات الأولى لتصفحي هذا الكتاب برزت أمامي الكثير من الأسئلة حوله ، وهي أسئلة تزداد كلما أوغلت في صفحات الكتاب ، فكان من أهمها الأسئلة التالية :

العنوان :

عنوان الكتاب لا فت جداً و مثير للتساؤل عما إذا كان من الممكن أن نصف كتاباً واحداً بأنه (وافي) في الإحاطة بتاريخ الحركة المسرحية في السودان ؟

التصنيف :

ما هو التصنيف المناسب لهذا الكتاب ؟ هل هو كتاب تاريخ ..أم بحث علمي ..أم معجم .. أم غيرها من تصانيف الكتب ؟

الفكرة الحاكمة :

هل هنالك من فكرة حاكمة تتمدد خيوطها في أجزاء الكتاب ؟

أسئلة وإجابات :

يحتوي الكتاب على أعداد كبيرة من الأسئلة في سياق تناوله للقضايا المطروحة ، فهل توصل المؤلف إلى إجابات عن تلك الأسئلة ؟

جدة الموضوعات :

ما هو مدى جدة المعلومات الواردة في هذا الكتاب ؟

أهمية الكتاب :

ما أهمية هذا الكتاب للدارسين و عموم المسرحيين السودانيين ؟

و لما كانت الإجابات عن هذه الأسئلة تستوجب النبش في مكونات الكتاب والبحث داخل موضوعاته ، رأيت أن أستعرض الكتاب بكامله محاولاً استيعاب ما فيه ثم أعود لاستخلاص الإجابات لاحقاً :

وصف الكتاب :

هو كتاب ((الوافي في تاريخ المسرح في السودان (من عروض مسرح الجاليات إلى مواسم المسرح القومي) جمع وإعداد:د. يوسف عايدابي)) من منشورات الهيئة العربية للمسرح 2025 ، وصفه مصنفه بأنه (كتاب في ستة أجزاء) ولكنه في حقيقة الأمر (سلسلة من ستة كتب منفصلة يجمعها موضوع واحد) ويبلغ مجموع صفحاتها مجتمعة حوالي 762 صفحة .

منهج الكتاب :

إنتهج المؤلف نهجاً غير تقليدي في تناول موضوعاته إقتضته طبيعة المادة وتنوعها يمكن أن نتبين الملامح الرئيسة لهذا المنهج في الآتي :

المؤلف يكتب الخبر ويعلق عليه أو يضيف إليه في المتن أو الهامش أو في كليهما

لا يكتفي بإيراد المعلومات المحققة ، بل أيضاً يشير إلى المعلومات المشكوك فيها و تحتاج إلى التحقيق و تلك التي تحتاج إلى مزيد من الدراسات مثل : النشاط السابق لعام 1903 هل هو مسرح أم ظاهرة مسرحية؟ فهو مثلاً لا ينهي الجزء الأول بإجابات بل أسئلة حول فرق الجاليات يعلقها أمام الباحثين مثل:(هل نعتقد أن الفرق قد استقدمت من الخارج لهذه العروض الخيرية ؟ أم ترى أن الجالية الإنجليزية قد وفرت إمكانيات التمثيل لفرق محلية ؟ أم أن بعض عروض الليالي قد استقدمها الخواجة كوستي لويزو ؟) (الجزء الأول ص 108) والسؤال عن

مسرحية صور العصر (هل أخرج عبيد عبد النور مسرحية صور العصر ؟)(هوامش الجزء الثاني ص143)

يشير إلى الفجوات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والتقصي . فمثلاً في تعليقه على خبر حفل جمعية (حب التمثيل) الوارد في (صحيفة السودان- عدد 1905/10/15) يقول : (أما عن جمعية حب التمثيل فنحن لا نعلم عنها شيئاً) (الجزء الأول ص62) و هنا يجد القارئ الباحث نفسه أمام سؤال البحث عن معلومات عن هذه الجمعية.

يهتم كثيراً بتوفير المعلومات عن الأعلام ، ليس فقط في الهوامش كما في عامة الكتب أو في المتون كما في بعضها ، و لكن في المتون والهوامش و الملاحق ، بل وأفرد لها الجزء الأخير من الكتاب بكامله .

لا يعتمد التسلسل التاريخي وحده ، بل يعتمد أيضاً تسلسلاً موضوعياً فالكتاب ليس كتاب تاريخ محض بل يثير الكثير من القضايا و الموضوعات التي تقتضي تسلسلاً مختلفاً

لا يكتفي بالإشارة إلى مظان المعلومات أو يقتبس منها فقط ، بل ينشر نصها الكامل في الهوامش والملاحق

إن كان الكتاب مقسم إلى أجزاء فإن الجزء يقسم بدوره إلى عدد من المباحث و غالباً ما يحتوي الجزء أو المبحث على مقدمة وخلاصة وهوامش مطولة و ملاحق وقائمة بالمصادر والمراجع الخاصة به

أجزاء الكتاب :

قسم د. عايدابي أجزاء الكتاب كما يلي :

أولاً : المقدمة و التمهيد :

جاءت فاتحة هذا الكتاب على غير ما تعودنا عليه ، إذ احتلت ما يزيد عن ثلاثين صفحة من صفحاته وهي ليست بالصفحات الكثيرة إذا ما نظرنا إلى حجم الكتاب و إلى حاجة موضوعاته إلى ما ينير مداخله للقارئ ، لذا فقد تكونت من : الاستهلال ، المقدمة ، التمهيد ،المساهمات والملاحظات . والتي أرى أنها في مجموعها تشكل مقدمة هذا الكتاب إذا ما نظرنا إليها من المنظور السائد في تصنيف الكتب :

الاستهلال :

استهل المؤلف كتابه بتنبيه القارئ إلى أن ما هو بصدده ليس كتاباً بالمعنى الدارج للكتب ولكنه التفاف على التأليف للوصول إلى التوثيق والأرشفة الممكنة للوصول إلى المصادر والمراجع التي تشير إلى تاريخ المسرح في السودان . ثم يقوم بإلقاء بعض الضوء على مكونات العنوان (مسرح الجاليات) و (مواسم المسرح القومي) و ذلك بالإشارة إلى تيارين تموضعا بين بدايات الحركة المسرحية في السودان في مطلع القرن العشرين وبين تاريخ الحركة المسرحية المنتظمة في ستينات ذات القرن .. فعن البدايات يقول : (كان يأتينا المستعمر بمسارح الجاليات فيأتينا المستعمر بما جعله ثقافة مناهضة للإستعمار . ولكن المحلي يمنحنا مسرحاً سودانياً من لحم و دم و الوافد يمنحنا ثقافة ... و سرعان ما ظهر مسرحان : مسرح للجاليات ينطق بما يسرهم و مسرح لأهل البلاد يجاهد ليكون (هو) فلا يسر المستعمر) (إستهلال ص ص 10، 11) ثم يلحق الاستهلال بالنص الكامل لمقدمة مسرحية

(المرشد السوداني) بقلم مؤلفها اليوزباشي عبد القادر مختار.

المقدمة :

وفيها يشير إلى بعض الجهود السابقة في محاولات التوثيق والأرشفة والبحث في تاريخ المسرح في السودان . ويتحدث عن الفجوات في ذلك التاريخ الأمر الذي دفعه لمحاولة سدها و شجعه على ذلك ما توفر عنده من مصادر ومراجع و وثائق .ثم تناول تلخيصاً لبعض ما جاء من نماذج لتلك المراجع .وختم مقدمته باستعراض الموضوعات التي يتناولها الكتاب في أجزائه الستة .

التمهيد :

في التمهيد ذكر المؤلف أنه قد وقع تحت يديه عدد من البحوث والدراسات والمخطوطات والوثائق التي تشير إلى مسيرة الحركة المسرحية في السودان و سيرة روادها ، بالإضافة لما كان قد نشره للكاتبين في هذا الباب عبر المركزالذي كان قد أسسه (مركز الدكتور يوسف عايدابي) و أشار إلى منابع أخرى ذات صلة بنشر الكتب لمسرحيين سودانيين كان هو نفسه خلفها عبر دائرة الثقافة بالشارقة والهيئة العربية للمسرح بجانب نتاج أبحاث الأكاديميين في الورش . وفي ختام التمهيد توقف عند نماذج لبعض إصدارات الباحثين السودانيين حول تاريخ المسرح في السودان ، ملخصاً لأهم ما جاء في كل إصدارة .

المساهمات :

نوه الكاتب ببعض المراجع والمصادر التي اعتمد عليها كثيراً في إعداد مادة الكتاب و وصفها بأنها كتابات تأسيسية في شأن الرواد المسرحيين بخاصة ، و اعتبر كتابها أهل علم ودراية يمكن التعويل عليهم في كتابة تاريخ الحركة المسرحية في السودان.

ملحوظات :

تحت هذا العنوان أشار المؤلف إلى ملحوظات مهمة :

الملاحظة الأولى : – وهي الأهم – فقد حاول فيها تنبيه القارئ إلى أن هذا الكتاب يختص بتاريخ الحركة المسرحية في السودان في قالبها الغربي وفق الشكل الذي دخل به مع الاستعمارو لذلك جاء الكتاب خالياً من الحديث عن ما أسماه ب (المسرح الشعبي) المكون من أشكال فرجوية شعبية تقليدية متوارثة و ممارسة على مر العصور.

الملاحظة الثانية : أن هذا الكتاب هو إعداد بحثي دراسي لمجموعة كتابات وكتب تبحث في مراحل و عدّة المسرح في البلاد.

الملحوظة الثالثة : هي إقتصار الكتاب في مجال رواد المسرح المحلي على نماذج بحسب المراحل المختلفة لتطور التجربة المسرحية.

الملحوظة الرابعة :فهي المتعلقة بالسينوغرافيا الجديدة التي أخذت من حيز الإخراج مساحة معتبرة و ذهبت بالعمل المسرحي إلى مكانة جديدة تتحدث عن المسرح الجديد الذي يحتاج إلى منظرين وإلى قراءة جديدة ومتلق جديد .

ثانياً : الجزء الأول:
المسرح الوافد في السودان في بدايات القرن العشرين

(مسرح الجاليات)

يتكون هذا الجزء من مقدمة خاصة بموضوعاته وتمهيد يشرح فيه مصطلح (مسرح الجاليات) ثم يتناول البدايات الأولى لمسرح الجاليات عام 1905 و الإشارات الأولى لظهور المسرح بشكله الغربي في السودان .

و في هذا الجزء معلومات حول مسرح بابكر بدري وعلاقة صديق فريد بفرقة الجالية المصرية و عن أول جمعية للتمثيل تكونت في الخرطوم .

كما يتعرض في هذا الجزء إلى النشاط المسرحي الذي كانت تقوم به فرقة الجالية المصرية عام 1909 وفرقة الجالية السورية عام 1911 ومدرسة الرسالة الكاثوليكية عام 1912 وعروض الجالية الإنجليزية المخصصة لجرحى الحرب عام 1915.

في هذا الجزء يخلص المؤلف إلى نتيجة مهمة هي : (بدأ المسرح في السودان مدرسياً من طرف الأجانب والجاليات ، بل ومن أهل التعليم الوطني في البلاد أيضاً) (الجزء الأول ص 57)

ثالثاً : الجزء الثاني :

بواكير النهضة المسرحية – نشاط الفرق المسرحية 1918-1980

يناقش نشأة الفرق منذ فرقة كلية غردون ويلاحظ أن ذلك النشاط كان يبحث عن مسرح سوداني لحماً ودماً ولكن النصوص كانت عربية أو مصرية مترجمة أو معدة عن نصوص غربية أو عربية. ثم يقف بشئ من التفصيل عند مسرحية خالد أبو الروس (مصرع تاجوج)

ثم يقسم مراحل تطور المسرح في السودان من البدايات الأولى و حتي قيام المواسم المسرحية في العام 1967 إلى سبع مراحل هي :

المرحلة الأولى : 1903

المرحلة الثانية : 1904-1911
المرحلة الثالثة : 1919-1923
المرحلة الرابعة : 1928-1932
المرحلة الخامسة : 1932-1940
المرحلة السادسة : 1940-1955
المرحلة السابعة : 1953-1967

نلاحظ أن هذا التقسيم جديد على تقسيمات حقب تاريخ المسرح في السودان ، إذ اتسم بقصر الفترة الزمنية لكل مرحلة لتراوحها بين عام واحد و 15 عاماً . فقد تعود الباحثون على تقسيم تاريخ المسرح في السودان إلى مراحل أقل بفترات زمنية أطول ، ولعل السبب في ذلك أن المؤلف قد توفر عنده من المعلومات والوثائق والمراجع ما لم يتوفر لسابقيه.

ثم يدلف إلى التفصيل في العروض المسرحية والفرق وأسماء الأعلام المشكلة للنشاط المسرحي عبر العقود من ثلاثينيات القرن العشرين إلى ما بعد سبعينيات ذات القرن فيحتشد تناوله لتلك العقود بالمعلومات التي ربما تكون جديدة على دارسي تاريخ المسرح في السودان.

رابعاً : الجزء الثالث :
المسرح القومي – ثمار المواسم

يختص هذا الجزء بالنقد و الإنتاج المسرحي .. ففي مجال النقد يدرس تاريخ النقد المسرحي في السودان بشقيه : التنظيري : بالتركيز على الكتابة العلمية عن فنون المسرح وأبرز المنظرين فيها . والشق التطبيقي المتابع للعروض المسرحية . بجانب تناوله لتاريخ تدريس الفنون المسرحية و مؤسساتها بداية من معهد بخت الرضا ثم معهد الموسيقى والمسرح فقصر الشباب والأطفال وغيرها .

في مجال الإنتاج المسرحي و تمويل العروض يشير إلى بروز مسئولية الجهات الرسمية في تمويل العروض ودعم الفرق بعد تأسيس المسرح القومي خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين و إلى عقد الثمانينيات المشكل لبداية تحلل المسرح القومي عن التزاماته بتمويل الفرق عبر المواسم المسرحية المنتظمة.

ثم يعود إلى مواسم المسرح القومي بدراسته للثمار التي كانت قد جنتها الحركة المسرحية في السودان من نتاج تلك المواسم .

و في هذا الجزء يضيف المؤلف جداول للمواسم المسرحية تحتوي على عدد المسرحيات المنتجة في كل موسم و عدد عروض و مشاهدي كل مسرحية . وزيلها بملاحظات و معلومات إضافية عن الأسماء الواردة في الجداول .

و في نهاية هذا الجزء أورد أعداداً كبيرة من المصادر والمراجع . وألحقها بمنتخب بيبلوغرافي لمصادر و مراجع تاريخ المسرح في السودان.

خامساً : الجزء الرابع :
المسرحيون الرواد 1918-1978

خصص المؤلف هذا الجزء لتناول مساهمات عدد من رواد الحركة المسرحية في السودان و هم :

صديق فريد 1886-1945 (الرائد المنسي) (العشرينيات)
حسين ملاسي 1896-1946 (التمثيل دعامة الأمم) (العشرينيات)
خالد أبو الروس 1908-2013 (التراث في المسرح) (الثلاثينيات)
عبد الرحمن علي طه1901-1969 (رائد التربية المسرحية) (الأربعينيات)
د. أحمد الطيب أحمد1917-1962 (الدراماتورج المعلم) (الأربعينيات والخمسينيات)
الطاهر شبيكة (نصف قرن من الذكريات في المسرح)(الأربعينيات والخمسينيات)
ميسرة السراج1918-2018 (المسرح الذي نريد) (الاربعينيات إلى الستينيات)
الفاضل سعيد1934-2005 (مسرح الممثل النجم) (الخمسنيات إلى السبعينيات)

نلاحظ أن اختيار الكتاب لثمانية من بين مئات الشخصيات المسرحية الرائدة جاء في باب محاولة جعلها أمثلة تغطي مراحل تاريخ المسرح في السودان وقضاياه المهمة . بجانب أن التوثيق لهذه الشخصيات ليس بتوثيق لسيرهم الذاتية فحسب ، فلا يسير وفقها ، لكنه يفجر عبرها بعض القضايا و يظهر ذلك جلياً في أن المؤلف قد وضع لكل شخصية عنواناً يفجرعبره بعض القضايا سواء إن وضعها في شكل أسئلة أو أدلى فيها برأيه الخاص . كما نلاحظ أيضاً أن التوثيق لهذه الشخصيات قد قاد لتوثيق إضافي لشخصيات أخرى ذات صلة بها ، فمثلاً: التوثيق لصديق فريد قاد للتوثيق لمجايليه أمثال عوض ساتي و الدرديري محمد عثمان .و الكتاب لا يكتفي بالتوثيق للشخصيات ،بل يورد نصوصاً كاملة لبعض كتاباتهم مثل ما فعل مع كتابات عرفات محمد عبد الله و حسن نجيلة.

سادساً : الجزء الخامس :

كتاب النقد _ نحو مسرح سوداني

قسم الكتاب موضوعات هذا الجزء إلى أقسام

ثلاثة هي :
القسم الأول : المهاد النظري - في شأن استقبال المفهوم الغربي للمسرح:
في هذا القسم يتعرض الكتاب للأبحاث الباكرة في التنظير لفن المسرح بالتركيز على دراسات معاوية محمد نور المنشورة في مجلة السياسة عام 1930 عن جوهر الدراما وأسسها وكتابها، ونص يوسف مصطفى التني المنشور في مجلة الفجر عام 1934 والذي يصفه المؤلف بأنه (بيوطيقيا موازية لفن الشعر لأرسطوطاليس) . ويزيل القسم بالنصوص الكاملة للدراستين .
القسم الثاني : النقد الباكر في الصحافة السودانية – الناقد عرفات محمد عبد الله
و فيه يتناول سيرة عرفات محمد عبد الله ويقدم دراسة على نصوصه النقدية للعروض المسرحية ونماذج لنصوص كتاباته النقدية .
القسم الثالث :في نقد مواسم المسرح القومي 1971-1985 – متعة الفرجة وفطنة المتفرج
انتخب المؤلف عينة عشوائية مكونة من 25 مقالة ليقرأ عبرها توجه النقد والنقاد والثقافة النقدية ومسايرتها لتطور المسرح السوداني خلال تلك الفترة . و يضيف إليها بيبلوغرافيا شارحة وجداول للعروض المتابعة نقدياً خلال ذات الفترة تحوي أسماء المسرحيات و مؤلفيها ومخرجيها ونقادها وغيرهم ، بل و أعداد الجماهير التي كانت قد شاهدتها.

سابعاً : الجزء السادس :

دليل المسرح السوداني 1899-1969
هذا الجزء الأخيرمن الكتاب هو بكامله عبارة عن مسرد بيبلوغرافي (في حوالي سبعين صفحة) أو هو عبارة عن معجم كامل يغطي حوالي سبعين عاماً من مسيرة المسرح في السودان ، مرتب أبجدياً ومقسم إلى أربعة أقسام كبيرة هي :
القسم الأول : العروض المسرحية لنصوص سودانية
القسم الثاني : العروض المسرحية لنصوص عربية
القسم الثالث: العروض المسرحية لنصوص أجنبية(مترجمة من إعدادات عربية)
القسم الرابع : كشاف الأعلام . وقسمه إلى أربعة أقسام هي :
أولاً : المؤلفون المسرحيون
أ: المؤلفون المسرحيون السودانيون
ب: المعدون المسرحيون السودانيون
ثانياً: المؤلفون المسرحيون غير السودانيين
ثالثاً : المخرجون المسرحيون
أ: المخرجون المسرحيون السودانيون
ب: المخرجون المسرحيون غير السودانيين
رابعاً : الفرق المسرحية :
أ: الفرق المسرحية السودانية
ب: الفرق المسرحية غير السودانية (مسرح الجاليات والفرق الزائرة)

ثامنا:

الإجابات عن الأسئلة السابق ذكرها :

بعد أن فرغنا من استعراض محتويات الكتاب نعود لنبحث في مادته عن إجابات الأسئلة التي كنا قد طرحناها سابقاً :

العنوان :

توقفت كثيراً عند كلمة (الوافي) في العنوان و بحثت فوجدت أن غالب ضروب المعرفة قد صنفت فيها كتب تصدرتها كلمة الوافي (الوافي في ...) .فوجدت أن العنوان موفق إلى حد كبير .. فالكتاب (وافٍ) بالفعل خاصة وأن تاريخ المسرح ليس بالطول أو الكثافة التي يستعصي على الباحثين الإحاطة بالكثير من أحداثه المهمة ..ثم إننا نعلم أن الدكتور عايدابي كان قد قضى أعواماً طوال يجمع مادة التاريخ من الأوراق والقصاصات والكتب والوثائق بأصنافها المختلفة ويجرى الحوارات وينظم الورش ، فتجمعت عنده مادة قد تعتبر أكبر مادة يمكن جمعها ، و نضيف إليها ما نشره الدكتور نفسه من كتب و أبحاث سابقة ، فضلاً عن خبرته الطويلة في مجال الفنون المسرحية ومساهماته فيها معلماً ومؤلفاً ومنظراً وإدارياً.

التصنيف :

لقد تعودنا عند قراءتنا لكتاب ما أن نكتشف بسهولة ما إذا كان الكتاب يصنف ضمن كتب التاريخ أوالأبحاث العلمية أو المعاجم أوغيرها .لكنني عند تأملي لأجزاء هذا الكتاب ، وجدت أنني أمام كتاب حاوي لكل تصانيف الكتب المعروفة ، فعند النظر في أجزائه الستة فإننا نلاحظ أن كل جزء منها يمكن أن يكون كتاباً قائماً بذاته من الممكن تصنيفه تحت قائمة واحدة أو أكثر من التصانيف المعروفة . عليه فإننا أمام كتاب تاريخ وأبحاث علمية و كتاب توثيقي و معجم و غيرها من التصانيف .

الفكرة الحاكمة :

لو استثنينا فكرة التوثيق فإننا نجد أنفسنا أمام فكرة تلوح أمامنا كلما وجدت طريقها إلى الظهور في كل جزء من أجزاء الكتاب و هي : (الهوية) التي في ما يبدو لي يمكن أن تكون هي الفكرة الحاكمة في هذا الكتاب . بل وفي غيره

من كتب د. عايدابي و يمكن العثور عليها بذات حروفها أو بكلمات أخرى مثل (المزاج السوداني) . فالهوية دائماً حاضرة عنده منذ زمان (الغابة والصحراء) إلى (مسرح لعموم أهل السودان) و حتى (المسرح الذي نريد) .

أسئلة وإجابات :

وضع الكتاب بالفعل إجابات عن الكثير من الأسئلة التي يطرحها و من بينها إجابات عن أسئلة ظلت معلقة أمام الدارسين لا يجدون الإجابات الشافية لها . إلا أن المؤلف يطلق عدداً من الأسئلة دون أن يجيب عليها الأمر الذي يفتح شهية الدارسين لمزيد من البحث والتقصي مثل الخبر الوارد عن الممثل لوممبو في مسرح السرور الذي يعلق عليه بقوله :(لا نعرف كبير شيء عن الممثل المسيو كونستان لوممبو) (الجزء الأول ، هوامش ص99)

جدة الموضوعات :

الكاتب ، كغيره من الكاتبين ، اعتمد على معلومات لم تبحث من قبل ، وأخرى سبق بحثها والتوصل فيها إلى نتائج ، و هو لا يعتمد المعلومات على علاتها بل يمحصها ويصوب بعضها فمثلاً : في إشارة عن عرض لمدرسة الرسالة الكاثوليكية عام 1912 اشار الخبر إلى تمثيل روايات بلغات أوروبية مختلفة ومن بينها الإنجليزية التي مثلوا فيها مشهداً قيل عنه أنه مشهد من مسرحية (الملك يوحنا) لشكسبير فيصوب المؤلف الخبر بقوله (لعل الرواية المقصودة ليست الملك يوحنا وربما تكون الملك لير) (الجزء الأول ، الهوامش ، ص104) لكنه في الجانب الآخر يتمكن من توليد معلومات جديدة من ما توفر عنده من إشارات ووثائق

أهمية الكتاب :

تنبع أهمية هذا الكتاب من أنه :

كتاب لا يفيد المسرحيين وحدهم فهو يتعداهم إلى المؤرخين وكُتّاب التاريخ العام و الباحثين في علوم الإجتماع والفنون المختلفة لما فيه من معلومات تدخل في باب تاريخ الحكم والتعليم و مراحل تطور المجتمع السوداني

هو أكثر الكتب جمعاً لمصادر ومراجع تاريخ المسرح في السودان

يحتوي الكتاب على معجم لأعلام المسرح في السودان

الكتاب يثير الكثير من القضايا التي تصلح للأبحاث العلمية اللاحقة

يحتوي الكتاب على صور لبعض الوثائق الأصلية

و لربما ظهرت للكتاب أهميات أخرى في المستقبل لم تظهر لنا حالياً في هذه القراءة المتعجلة . عليه فإن الكتاب يستحق الدراسات المتعمقة من الباحثين فمن المتوقع أن يثير هذا الكتاب حماس الباحثين لإضافة معلومات جديدة وتحقيقات أخرى . ولربما دفع ببعض الذين يحتفظون في بيوتهم ببعض الوثائق و المعلومات إلى نشرها .

و في ختام هذا العرض لكتاب الدكتور يوسف عايدابي (في تاريخ المسرح في السودان) أتقدم للدكتور يوسف عايدابي ببالغ الشكر والتقدير على هذا الجهد العظيم

أ.د. سعد يوسف عبيد

موتُ مفاعيلُ.. حربُ أفاعيلُ

بابكر الوسيلة

هيَ الحربُ
تَفعلُ فينا الأفاعيل..
حصانُ الهوى قاتلٌ،
واللِّسانُ يمُدُّ صهيلَه للقتيل.

من مات بالأمس بحادث طيرِ السَّماءِ
عند النَّخيل
-والنُّجوم مسيَّراتٌ-
يا بني وَجعتي وجدٌّ فجيعتي..
يا أبناءَ إسرائيل؟
قمرٌ يائسٌ من جِلسة العشَّاقِ
بينَ اللَّيلْ؟
أم فكرةٌ طاشت
كانت تنامُ على ضفاف الضَّوءِ
فوقَ النَّيلْ؟

ومن كان بالأمس
في حادثة الذَّبحِ
يا سادتي..!
هل كان جيلُ الموتِ وسْطَ الضَّانِ،
أم كان موتُ الضَّانِ وسْطَ الجيلِ،
أم كان إسماعيل؟!

.....

الزَّمانُ يُعلِّمُنا
أن نردَّ الصَّدى
باسمهِ المُتبعثِرِ،
وأن يكونَ الممكِنُ الواقعيُّ - في ما يُحبُّ الرَّدى-
ردَّةَ المستحيل.

المكانُ بلا خارطة..
قد يكونُ على الأرض بيتي
المُخيَّمَ..
حيث أُوسِّسُ في زمن الخوف
عائلةً بلا رابطة.
وحيث المقادير..
رصاصةُ رحمةِ ربٍّ جميل..
وحيث الحياةُ خيطٌ من المشاوير
ضئيل.
.....

سئمنا من العيشِ جوعاً،
من الجوع وجعةَ صابرْ..
من الحزن موتاً،
من الموت بلا دَفنةٍ في المقابرْ.

فهل ترتجينا على العمر
يا وطنَ الضَّائعين..؟!
وهل نرتجيك على القبر
يا زمنَ الشُّهداء في كلِّ حين..؟!

أنا لا أبكي على العمر الَّذي ضاع منِّي..
لكنَّني أبكي على زمنٍ
عاشني بالتَّبنِّي.

طموحات «ريجيكامبف» تعانق السماء..

الهلال يقترب من ثنائية تاريخية عابرة للحدود

ملخص

يواصل نادي الهلال كتابة واحدة من أكثر القصص الاستثنائية في كرة القدم الأفريقية خلال السنوات الأخيرة، حيث يعيش الهلال فترة ذهبية في الدوري الرواندي الممتاز، حيث فرض نفسه كأحد أبرز المنافسين على اللقب، بعد فوزه المهم خارج ملعبه يوم السبت على كيوفو سبورت بنتيجة 2-1، في مباراة أظهرت شخصية الفريق وقدرته على التعامل مع الضغوط.

أفق جديد

بهذا الانتصار، رفع الهلال رصيده إلى 58 نقطة في صدارة الترتيب، موسعاً الفارق مع أقرب ملاحقيه APR FC إلى ست نقاط كاملة، مع امتلاكه مباراة مؤجلة، وهو ما يمنحه أفضلية إضافية في سباق اللقب. هذا التقدم يعكس استقرار الأداء وفعالية المنظومة التي بناها الجهاز الفني.

هذا التفوق لم يأتِ صدفة، بل هو نتاج عمل تكتيكي واضح من ريجيكامبف، الذي ركّز على الانضباط الدفاعي والضغط العالي، إلى جانب الاستفادة من عمق التشكيلة. المدرب الروماني أظهر ثقة كبيرة في لاعبيه، معتبرًا أن الهلال يمتلك الأفضلية بفضل تنوع الخيارات والقدرة على تدوير العناصر دون التأثير على الأداء.

لكن الطموح لا يتوقف عند حدود رواندا. فالهلال يضع نصب عينيه هدفًا أكثر جرأة: التتويج بلقبين في موسمين متداخلين، أحدهما في رواندا والآخر في السودان، في حال استئناف الدوري السوداني الممتاز خلال الفترة المقبلة.

حرب غيّرت ملامح اللعبة

تعود جذور هذه القصة الاستثنائية إلى عام 2023، حين اندلعت الحرب في السودان 2023، مما أدى إلى توقف شبه كامل للنشاط الرياضي في البلاد. لم يكن ذلك مجرد توقف مؤقت، بل أزمة وجودية للأندية، التي وجدت نفسها بلا ملاعب ولا منافسات ولا مصادر دخل.

جاء التدخل غير المسبوق من الاتحاد الأفريقي لكرة القدم، الذي سمح للهلال والمريخ بخوض تجربة استثنائية عبر المشاركة في دوريات خارجية، حفاظاً على استمراريتهم التنافسية.

استغل الهلال هذه الفرصة بأفضل شكل ممكن، حيث بدأ رحلته في الدوري الموريتاني الممتاز، ونجح في فرض هيمنته سريعًا، متوجًا باللقب في تجربة أثبتت قدرته على التكيف مع بيئات كروية مختلفة.

بعد انتقاله في الموسم الحالي إلى تجربة جديدة في رواندا، واصل الهلال كتابة فصل آخر من النجاح. ولم يكتفي بالمشاركة الشرفية ، بل كمنافس حقيقي على الألقاب، وفي حال نجح في التتويج بالدوري الرواندي، فسيكون قد حقق إنجازاً نادراً يتمثل في الفوز بألقاب دوري في أكثر من دولة خلال فترة زمنية قصيرة. هذا الأداء القوي يعكس انسجام الفريق وقدرته على فرض أسلوبه، وهو ما أكده مدربه الروماني لورينتيو ريجيكامبف الذي أبدى رضاه عن التزام لاعبيه، خاصة من حيث الضغط البدني والانضباط التكتيكي، مشيراً إلى أن التعديلات التي أجراها جاءت كرد فعل على خسارة سابقة أمام نفس المنافس.

المدرب الروماني لم يُخفِ ثقته الكبيرة في فريقه، حيث شدد على أن الهلال "الأفضل بفارق كبير"، موضحًا أن امتلاك الفريق لتشكيلة واسعة يمنحه أفضلية واضحة من حيث تدوير اللاعبين والحفاظ على الجاهزية البدنية طوال الموسم.

وأضاف أن الهدف لا يقتصر على التتويج في رواندا، بل يمتد أيضًا إلى المنافسة بقوة على لقب الدوري السوداني الممتاز، مؤكداً أن الفريق يملك كل المقومات لتحقيق هذا الإنجاز التاريخي.

وفيما يتعلق بالبطولة المحلية في السودان، أشار ريجيكامبف إلى احتمالية استئناف المنافسات مطلع مايو 2026، بعد فترة توقف طويلة بسبب الحرب. ومن المتوقع أن تعود الأندية الكبرى، وعلى رأسها الهلال وندّه التقليدي المريخ ، إلى المنافسة الرسمية داخل البلاد في مايو المقبل.

وأكد المدرب أن فريقه في حالة استعداد تام، حيث يواصل التدريبات اليومية دون انقطاع، مع الاعتماد على قائمة قوية قادرة على التعامل مع ضغط المباريات في بطولتين مختلفتين.

ورغم هذه النجاحات الباهرة محلياً وإقليمياً إلا أن الطموح القاري واجه عقبة مؤقتة بعد وداع دوري أبطال أفريقيا من الدور ربع النهائي على يد نهضة بركان المغربي بنتيجة هدفين مقابل هدف في مجموع المباراتين وهي الخسارة التي اعتبرها ريجيكامبف وجماهير الهلال بمثابة دافع إضافي للتركيز الكلي على جبهات الدوري المحلي في رواندا والسودان لتعويض الإخفاق الأفريقي بذهب البطولات الوطنية.

نعي أليم

بسم الله الرحمن الرحيم
(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ
ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً)
صدق الله العظيم

ينعى أيمن محمد حسن شمينا، بقلوب مؤمنة بقضاء الله وقدره، الفقيد المغفور له بإذن الله

علي محمد عبدالله

الذي وافته المنية يوم السبت الموافق 18 أبريل 2026، اثر علة لم تمهله.
نسأل الله أن يتغمده بواسع رحمته، ويسكنه فسيح جناته، ويجعل ما أصابه رفعةً له في الدرجات، وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

إنا لله وإنا إليه راجعون